المؤسسة العربية لضمان
الإستثمار وائتمان الصادرات
The Arab Investment & Export
Credit Guarantee Corporation

التقرير السنوي 2008

المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وائتمان الصادرات
(ضمان)

المؤسسة العربية لضمان
الإستثمار وائتمان الصادرات
The Arab Investment & Export
Credit Guarantee Corporation

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (ضمان) هي مؤسسة عربية إقليمية ذات كيان قانوني مستقل، أسست عام 1974 بموجب اتفاقية متعددة الأطراف، وقعتها كافة الدول العربية، ومودعة لدى وزارة الخارجية في دولة الكويت. وقد باشرت أعمالها في مطلع إبريل عام 1975، وتضم في عضويتها، إلى جانب جميع الأقطار العربية، بعض الهيئات العربية الدولية. وتتخذ المؤسسة من دولة الكويت مقرا دائما لها، ولديها مكتب إقليمي في مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية.

أغراض المؤسسة:

وفق اتفاقية إنشائها تعمل المؤسسة على تحقيق هدفين رئيسيين:

يتمثل الأول في توفير خدمات الضمان ضد المخاطر غير التجارية للاستثمارات العربية البينية والأجنبية المستثمرة في المشاريع الإنمائية بالدول العربية، وضد المخاطر التجارية وغير التجارية لائتمان صادرات الدول العربية فيما بينها ولمختلف دول العالم.

ويتمثل الغرض الثاني في المساهمة في زيادة الوعي الاستثماري العربي من خلال مجموعة من الأنشطة المكملة والخدمات المساندة التي تساهم في تطوير بيئة ومناخ الاستثمارات العربية وأوضاعها، وإبراز الفرص الاستثمارية المتاحة وتنمية قدرات الكوادر العربية في هذا المجال.

وفي سبيل تحقيق أغراضها تقوم المؤسسة بالتمويل الكلي أو الجزئي للعمليات التي تؤمن عليها، من خلال عمليات التخصيم وتحصيل ديون الغير وتأمين الكفالات والتراخيص والامتيازات وحقوق الملكية الفكرية، إضافة إلى المساهمة في رؤوس أموال هيئات الضمان الوطنية العامة والخاصة العربية، وتملك حصص فيها وتأسيس شركات المعلومات وإنشاء أو المشاركة في إنشاء صناديق استثمارية خاصة لصالح حكومات أو مؤسسات الأقطار المتعاقدة.

وفي 20 أبريل (نيسان) 2009، قامت وكالة "**ستاندرد أند بورز**"، إحدى ابرز وكالات التصنيف العالمية بتثبيت التصنيف الائتماني المرتفع الذي سبق وأن حصلت عليه المؤسسة، للعام الثاني على التوالي بدرجة "-AA/ مستقر" لكل من جدارتها الائتمانية وقوتها المالية كمؤسسة تأمينية تقدم خدمات ضمان الاستثمار وتأمين ائتمان الصادرات..

المركز الرئيسي

المقر الدائم للمنظمات العربية

تقاطع شارعي جمال عبدالناصر وطريق المطار
الشويخ، دولة الكويت
ص.ب 23568 – الصفاة 13096
هاتف: 24959555 (965) – فاكس: 24835489، 24959596/7 (965)
البريد الإلكتروني: info@dhaman.org
الموقع الشبكي: www.dhaman.org

أجهـزة المؤسســة

يتكون الهيكل التنظيمي للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (ضمان) من الأجهزة التالية:

1- مجلس المساهمين (الجمعية العمومية)

وهو أعلى سلطة في المؤسسة ويمثل جميع الأعضاء (دولاً وهيئات) وتنعقد له كافة الصلاحيات اللازمة لتحقيق أغراضها. ومن المهام التي يتولاها ضمن صلاحيات أخرى: وضع السياسة العامة التي تحكم عمل المؤسسة، تفسير نصوص الاتفاقية وتعديلها وتعيين أعضاء مجلس الإدارة والمدير العام.

2- مجلس الإدارة

يتألف مجلس الإدارة من ثمانية أعضاء غير متفرغين يتم تعيينهم لمدة ثلاث سنوات وينتخب من بين أعضائه رئيساً.

ويتولى المجلس إدارة أعمال المؤسسة ضمن الصلاحيات المنصوص عليها في اتفاقية المؤسسة أو المخولة له من قبل مجلس المساهمين، وتتضمن تلك الصلاحيات ضمن مهام أخرى: إقرار النظم واللوائح المالية والإدارية، إقرار برامج العمليات والبحوث المقترحة من المدير العام للمؤسسة ومتابعة تنفيذها، تحديد الأوجه التي توظف فيها أموال المؤسسة واعتماد الموازنة التقديرية وتقديم تقرير سنوي عن نشاط المؤسسة لمجلس المساهمين.

أسماء السادة أعضاء مجلس الإدارة:

1- سعادة الأستاذ/ ناصر بن محمد القحطاني	رئيساً
2- سعادة الأستاذ/ عدنان عيسى الخضيـــــر	عضواً
3- سعادة الأستاذ/ علي رمضان أشنيبيش	عضواً
4- سعادة الأستاذ/ جاسم راشد الشامســي	عضواً
5- سعادة الأستاذ/ سلطان بن سالم بن سعيد الحبسي	عضواً
6- سعادة الدكتور/ علي عبد العزيز سليمان	عضواً
7- سعادة الأستاذ/ جبار وحيد حسن	عضواً
8- سعادة الأستاذ/ محمد جحدو	عضواً

3- المدير العام

سعادة الأستاذ/ فهد راشد الابراهيم

4- الموظفون الفنيون والإداريون

سعادة رئيس مجلس مساهمي المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (ضمان) في دور انعقاده السادس والثلاثون.

تحية طيبة وبعد،

يطيب لي أن أرفع إلى مجلسكم الموقر تقرير مجلس الإدارة السنوي عن نشاط المؤسسة للعام 2008، وفقا لنص البند (هـــ) من المادة (1/12) من اتفاقية المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (ضمان).

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،،

نـاصر بن محمد القحطـاني

رئيس مجلس الإدارة

البحر الميت، المملكة الأردنية الهاشمية،
نيسان (أبريل) 2009

مجلس الإدارة

سعادة الأستاذ/ ناصر بن محمد القحطاني
رئيس المجلس
المملكة العربية السعودية

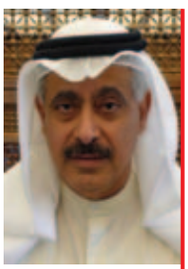

سعادة الأستاذ/ فهد راشد الابراهيم
المدير العام
دولة الكويت

سعادة الأستاذ/ عدنان عيسى الخضير
عضو المجلس
دولة الكويت

سعادة الأستاذ/ علي رمضان اشنيبش
عضو المجلس
الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى

سعادة الأستاذ/ جاسم راشد الشامسي
عضو المجلس
دولة الإمارات العربية المتحدة

سعادة الأستاذ/ سلطان بن سالم بن سعيد الحبسي
عضو المجلس
سلطنة عمان

سعادة الدكتور/ علي عبدالعزيز سليمان
عضو المجلس
جمهورية مصر العربية

سعادة الأستاذ/ جبار وحيد حسن
عضو المجلس
جمهورية العراق

سعادة الأستاذ/ محمد جحدو
عضو المجلس
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

المحتويات

الفصل الأول: لمحة عامة عن الأوضاع الاقتصادية العالمية والعربية 7

الفصل الثاني: عمليات الضمان 12
1.2 القيمة الإجمالية لعمليات الضمان 12
2.2 تفاصيل عمليات الضمان 14
3.2 إجمالي العقود السارية والالتزامات القائمة 16
4.2 نتائج عمليات الضمان 16
5.2 التعويض والاسترداد 17
6.2 إعادة التأمين 17
7.2 تسويق خدمات الضمان 17
8.2 العلاقات مع هيئات الضمان 17

الجداول

جدول رقم (1): القيمة الإجمالية لعمليات الضمان خلال عام 2008 19
جدول رقم (2): قيمة العقود المبرمة خلال عام 2008 موزعة حسب الأقطار المصدرة وحسب أنواع العقود 20
جدول رقم (3): قيمة العقود المبرمة خلال عام 2008 موزعة حسب الأقطار المضيفة/المستوردة وحسب أنواع العقود 21
جدول رقم (4): قيمة العقود السارية والالتزامات القائمة كما في 2008/12/31 حسب القطر المضيف/حسب المستورد ونوع العقد 22

الرسومات البيانية

رسم بياني (1): عقود الضمان المبرمة خلال عام 2008 (حسب جنسية الأطراف المضمونة) 23
رسم بياني (2): عقود الضمان المبرمة خلال عام 2008 (حسب الأقطار المضيفة/المستوردة) 24
رسم بياني (3): إجمالي العقود السارية والالتزامات القائمة حسب الأقطار المضيفة/المستوردة كما في 2008/12/31 25

الفصل الثالث: الأنشطة المكملة والخدمات المساندة 26
1.3 المطبوعات وأوراق العمل 26
2.3 الفعاليات التي نظمتها المؤسسة أو شاركت في تنظيمها 28
3.3 التعاون مع المؤسسات والهيئات العربية 29
4.3 حضور المؤسسة محليا وإقليميا ودوليا 30
5.3 تطوير الموارد البشرية 32
6.3 تقنية المعلومات 32
7.3 النشاط الإعلامي 32

الفصل الرابع: التقرير المالي 33
تقرير مراقب الحسابات المستقل 36
الميزانية العمومية في 31 ديسمبر 2008 38
بيان الدخل للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2008 39
بيان التغيرات في حقوق الأعضاء للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2008 40
بيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2008 41
إيضاحات حول البيانات المالية للسنة المنتهية 31 ديسمبر 2008 42

الفصل الأول: لمحة عامة عن الأوضاع الاقتصادية العالمية والعربية

1. الاقتصاد العالمي

يمر الاقتصاد العالمي بحالة من عدم الاتزان وذلك نتيجة أساسية لانتقال عدوى الأزمة المالية الأمريكية إلى كافة جوانب النظام المالي العالمي واقتراب العالم من مرحلة الركود والتباطؤ الحاد في النمو. **فعلى صعيد المؤشرات الاقتصادية**، شهد معدل نمو الاقتصاد العالمي لعام 2008 وفق التقديرات الأولية المتوفرة عن مصادر صندوق النقد الدولي في يناير 2009، تراجعا حادا مسجلا نحو 3.4%، مقارنة بنحو 5.2% عام 2007، وذلك بعد عدة سنوات شهدت معدلات نمو مرتفعة منذ عام 2002. ويعزى هذا التدهور الحاد إلى تباطؤ معدل النمو في **مجموعة الدول المتقدمة** الذي بلغ 1.0% مقارنة بما نسبته 2.7% عام 2007، بينما شهدت **المجموعة التي تضم بقية الاقتصادات الناهضة والدول النامية** معدل نمو أفضل من المعدل العالمي رغم تراجعه من 8.3% عام 2007 إلى نحو 6.3% عام 2008، مدعوما باستمرار تحقق معدلات نمو إيجابية ومرتفعة نسبياً، في دول مثل الصين 9.0% والهند 7.3%، وروسيا 6.2%. كما شهدت الدول ذات الدخل المنخفض، معدلات نمو مرتفعة نسبياً نتيجة لاستمرار موجة ارتفاع أسعار صادراتها من المواد الخام والسلع الأساسية. ويقدر أن يكون حجم الناتج الإجمالي العالمي بالأسعار الجارية عام 2008 قد بلغ نحو 62.0 تريليون دولار أمريكي، مقابل 54.6 تريليون دولار أمريكي عن عام 2007.

أما فيما يتعلق بمستويات الأسعار **معبرا عنها بالرقم القياسي** لأسعار المستهلك (متوسط الفترة)، فقد ارتفعت الضغوط التضخمية في **مجموعة الدول المتقدمة** لتنعكس على معدله الذي بلغ 3.5% عام 2008، مرتفعا عن مستواه لعام 2007 والذي بلغ 2.1%، بينما ارتفع ليسجل 9.2% في **المجموعة التي تضم بقية الدول الناهضة والدول النامية**، مقارنة بنحو 6.4% **عام** 2007، بما يرجع بصفة أساسية إلى تأثير طفرة أسعار النفط والغاز والسلع الأولية والغذائية.

وفي ضوء تلك المؤشرات الأولية، يلاحظ أن **أداء الاقتصاد العالمي** لا يزال متأثرا بحالة عدم اليقين الشديدة التي تحيط بآفاقه الناجمة عن الأزمة المالية التي بدأت في أغسطس 2007 مع انهيار سوق الرهن العقاري عالي المخاطر في الولايات المتحدة الأمريكية، وازدادت عنفا خلال النصف الثاني من العام 2008 بدخولها مرحلة الاضطرابات العنيفة منذ سبتمبر 2008، وبات تأثيرها ملموسا في كافة أجزاء النظام المالي العالمي وكافة الأسواق الناشئة على نحو متزايد. وأدت المخاوف المتنامية بشأن الملاءة المالية إلى تصفية عاجلة لبعض المؤسسات المالية الأمريكية والأوروبية الكبرى واندماج البعض الآخر. ولمواجهة هذه التطورات عمدت السلطات الحكومية في معظم دول العالم، إلى ضخ مبالغ هائلة من السيولة والتدخل العاجل لتسوية أوضاع المؤسسات ذات الأداء الضعيف. وأصدرت الولايات المتحدة مؤخرا تشريعاً جديداً يقضي باستخدام الأموال العامة في شراء الأصول المتعثرة من المؤسسات المالية. فإلى جانب التأثير المباشر للازمة المالية، يؤدي انخفاض درجة اليقين إلى كبح النشاط الاقتصادي بشكل متزايد وخاصة في ظل ضعف احتمالات تحقيق الأرباح وتوليد فرص العمل مما يؤدي إلى تخفيض الاستهلاك والحد من الاستثمار. وعلى صعيد الأوضاع المالية العامة، تشير التقديرات الأولية إلى تحقق تدهور ملموس خلال العام في الدول المتقدمة ودول الأسواق الناهضة، ويرجع هذا التدهور إلى تباطؤ نمو الإيرادات الحكومية مدفوعة بالتراجع الحاد في أرباح الشركات والمؤسسات في الدول المتقدمة وانخفاض أسعار السلع الأساسية في الدول الناهضة خلال العام. كما شهد العام 2008 استمرار تحقق فوائض مرتفعة في الحسابات الجارية في موازين

مدفوعات الصين، وكندا واليابان والدول الصناعية الجديدة والدول المصدرة للنفط، ولكن بدرجات أقل من الفوائض المحققة خلال العام السابق، على حساب اتساع العجز لدى معظم الدول الأوروبية وخاصة الناهضة منها، إضافة إلى المملكة المتحدة والولايات والمتحدة الأمريكية.

وعلى صعيد الاستثمار الأجنبي المباشر، تشير التقديرات الأولية لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (انكتاد) إلى تراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عالميا بما نسبته 21% لتبلغ حوالي 1449 مليار دولار في عام 2008، مقارنة بنحو 1833 مليار دولار عام 2007. ويأتي هذا التراجع بعد تحقيق قفزات متتالية خلال السنوات الخمس الماضية، بما يعزى بصفة رئيسية إلى تداعيات الأزمة المالية الحالية وعلى رأسها؛ تباطؤ النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة والنامية على السواء والاضطراب المالي العالمي وما صاحبه من أجواء عدم اليقين وأزمات السيولة في أسواق المال والقروض في كثير من الدول المتقدمة مما حدا بالعديد من الشركات إلى اللجوء إلى الاستغناء عن عدد من العمال وتخفيض طاقاتها الإنتاجية وإنفاقها الاستثماري. وقد انعكس ذلك سلبا على أنشطة عمليات الاندماج والتملك عبر الحدود التي أخذت تتباطأ بشكل ملحوظ، وتأجيل قرارات الاستثمار في المشاريع الجديدة أو التوسع في المشاريع القائمة كنتيجة طبيعية لانخفاض مستوى الأرباح الناجمة عن تراجع أسعار النفط والغاز والسلع الأساسية.

وقد تباينت على نطاق واسع الآثار السلبية للازمة المالية الحالية عبر الأقاليم الاقتصادية والدول حول العالم، بما أثر بالتالي على نمط التوزيع الجغرافي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر واتجاهاتها. ونظرا لان الأزمة المالية الحالية بدأت في الدول المتقدمة وسرعان ما انتقلت إلى الدول النامية والمتحولة، فقد تأثرت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المتجهة إلى **الدول المتقدمة** سلبا بصورة واضحة، حيث تراجعت بنسبة 33% مقارنة بمستواها المحقق في عام 2007 لتبلغ نحو 840 مليار دولار أمريكي وبحصة بلغت 58% مقابل 68% من إجمالي التدفقات العالمية. في حين جاءت هذه التأثيرات على **الدول النامية** في معظمها غير مباشرة، وذلك لأن التداعيات السلبية للازمة المالية الحالية لم تكن انتقلت بأكملها بنهاية عام 2008 إلى هذه المجموعة، مما مكنها من الحفاظ على قدرتها على جذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بما نسبته 4% خلال العام 2008 لتبلغ 518 مليار دولار مقابل 500 مليار دولار عام 2007 وبحصة بلغت 36% مقابل 27% من إجمالي التدفقات العالمية. فيما بلغت التدفقات المتجهة إلى **دول الاقتصادات المتحولة** (جنوب شرق أوروبا وجمهوريات الكومنولث المستقلة) حوالي 91 مليار دولار أمريكي بحصة 6%. وعلى الرغم من تباطؤ النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة للازمة، احتفظت بالمرتبة الأولى عالميا في تلقي الاستثمارات الأجنبية (220 مليار دولار أمريكي)، تلتها فرنسا (114 مليار دولار أمريكي)، والمملكة المتحدة (109 مليار دولار أمريكي)، ثم الصين (92 مليار دولار أمريكي)، ثم روسيا (62 مليار دولار أمريكي)، فاسبانيا (57 مليار دولار أمريكي).

ومن جهة أخرى، **ووفقا لمصادر معهد التمويل الدولي**، شهدت 30 دولة من دول الاقتصادات الناشئة هبوطا حادا في صافي التدفقات الرأسمالية الخاصة الواردة إليها بما نسبته 31%، حيث بلغت 619 مليار دولار أمريكي عام 2008، مقارنة بنحو 899 مليار دولار أمريكي عام 2007، وذلك محصلة للتراجع الحاد في كافة أنواع التدفقات الرأسمالية حيث تراجع:

- صافي الاقتراض الخارجي المقدم من المصارف التجارية ومؤسسات القطاع الخاص الأخرى

(معظمها يمثل اقتراضاً من سوق السندات) بما قيمته 203 مليار دولار ليصل إلى 400 مليار دولار عام 2008، مقارنة بنحو 603 مليار دولار أمريكي عام 2007؛

- صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بما نسبته 5% ليبلغ نحو 288 مليار دولار أمريكي مقابل 302 مليار دولار أمريكي؛
- تواصل تحقق صافي تدفق للخارج في استثمارات محفظة الأوراق المالية من 6 مليار دولار أمريكي عام 2007 إلى نحو 69 مليار دولار أمريكي عام 2008.
- كما تراجع أيضاً صافي التدفقات الرسمية من نحو 20 مليار دولار أمريكي عام 2007 إلى 3 مليار دولار عام 2008.

وعلى صعيد حركة التجارة العالمية، فقد ارتفع حجمها من السلع والخدمات ولكن بمعدل نمو ابطأ مقارنة بالأعوام السابقة، إذ بلغ 5% عام 2008، مقارنة بما نسبته 7% عام 2007، و 9% عام 2006، وبالمقابل فقد ارتفعت قيمة **صادرات السلع والخدمات عالميا** من 17.1 تريليون دولار أمريكي عام 2007، إلى 20.8 تريليون دولار أمريكي عام 2008.

وعلى صعيد أسعار المواد الأولية، تصاعد الرقم القياسي العام لأسعار المواد الأولية (100=2005) بمعدل 37.3% خلال العام 2008. ويأتي هذا التصاعد كمحصلة لارتفاع الرقم القياسي لأسعار الطاقة بمعدل 52.3%، والمواد الغذائية بما فيها المشروبات ومدخلات الصناعة بمعدل 13.3% من جهة، وانخفاض الرقم القياسي لأسعار مدخلات الصناعة بمعدل 0.2%، والمعادن بمعدل 1.9% من جهة أخرى. وقد تركز التراجع الحاد لأسعار المعادن، في الانخفاض غير المسبوق في أسعار النيكل بمعدل 39% والزنك بمعدل 38.5% واليورانيوم بمعدل 33.8% والرصاص بمعدل 12.8%، بينما ارتفعت أسعار الحديد والقصدير بنسبة 66% و 45% على التوالي، وكل من النحاس والالومنيوم ولكن بمعدلات أقل. ومن المنتظر ان تتراجع أسعار كافة المعادن دون استثناء خلال العام 2009، بما يرجع إلى الهبوط الملحوظ في الطلب العالمي عليها نظرا لتباطؤ النشاط الاقتصادي العالمي.

وفيما يتعلق بأسعار النفط الخام (وفق المتوسط الحسابي للأسعار الفورية لخامات برنت ودبي وغرب تكساس)، فقد شهدت تراجعا لأول مرة بعد ارتفاعات متتالية وغير مسبوقة لفترة السنوات الخمس السابقة، حيث حققت معدل نمو سلبي بلغ 37.4% عام 2008 مقابل معدلات نمو إيجابية بلغت 13.9%، 36.0%، 12.2%، للسنوات الثلاث السابقة (2005–2007). وسجل المتوسط السنوي للسعر الفوري لسلة خامات أوبك خلال عام 2008 حوالي 97.03 دولار أمريكي للبرميل، مقارنة مع 155، 136، 100 دولار أمريكي للبرميل خلال السنوات الثلاث السابقة. ومن المتوقع أن تشهد أسعار النفط تراجعا حادا خلال العام 2009. ويرجع ذلك بصفة أساسية لانخفاض الطلب العالمي على النفط نتيجة لحالات الركود التي شابت معظم اقتصادات العالم وخاصة مجموعة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

وفي أسواق الصرف الأجنبي، تشير تطورات أسعار الصرف خلال العام 2008 إلى استمرار الاتجاه العام الذي كان سائدا خلال العام 2007، حيث واصل سعر صرف الدولار الأمريكي تراجعه معظم فترات العام، أمام العملات الرئيسة وخاصة اليورو والجنيه الاسترليني والين الياباني ثم عاد إلى الارتفاع بقوة خلال الشهور الأخيرة من العام.

وعلى صعيد صناعة الضمان، ألقت الأزمة المالية العالمية الحالية بظلالها على هذه الصناعة، ودفعت بهيئات تأمين ائتمان الصادرات وضمان الاستثمار حول العالم للاضطلاع بدور جوهري ورئيسي، نظرا لتزايد الطلب على الحماية التأمينية من قبل الشركات والمصارف والمقرضين بغرض الحفاظ على السيولة وتوافرها. فقد شهد سوق الضمان العالمي خلال عام 2008 اتجاهات توسعية في حجم العمليات مع استمرار تكوين تحالفات وشراكات استراتيجية بين هيئات الضمان. وبرزت أهمية توفر المعلومات الائتمانية وضرورة تبادلها بشكل فوري ومنتظم بين هيئات الضمان سواء عبر الروابط متعددة الأطراف، أو الروابط الثنائية المباشرة بما في ذلك الخبرات المتراكمة لمستوى المخاطر وأداء الدول والمصارف والمستوردين، وبما يضمن صحة التعامل مع الأزمة المالية الراهنة. وفي مواجهة أزمة السيولة والائتمان، ومن أجل تنفيذ دورها الحيوي للحفاظ على تدفق الاستثمارات وانسياب التبادل التجاري حول العالم، لجأت العديد من هيئات الضمان حول العالم إلى طلب دعم مالي إضافي من حكوماتها بغرض زيادة قدراتها الاكتتابية، ورفع سقف العمليات التأمينية، وكذلك رفع نسب التغطية التأمينية بالنسبة للمشاريع التصديرية بكافة أحجامها والقروض المصرفية المقدمة للمصدرين، إضافة إلى المطالبة بتأسيس صناديق مستقلة لتأمين ائتمان الصادرات بغرض توزيع مخاطر إعادة التأمين.

وتشير أحدث البيانات المتاحة إلى أن مجمل الضمانات التي قدمها أعضاء الاتحاد الدولي لهيئات ضمان ائتمان الصادرات والاستثمار (اتحاد بيرن)، الذي تأسس عام 1934 ويضم 51 هيئة دولية وإقليمية ووطنية من 43 دولة وأطرافا إقليمية ودولية، بلغ في نهاية عام 2007 حوالي 1.3 تريليون دولار أمريكي (مقابل 472 مليار دولار عام 2001، ونحو 1.1 تريليون دولار أمريكي عام 2006) أي ما يعادل نحو 10% من إجمالي الصادرات العالمية. ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى تواصل نمو التجارة الدولية بمعدلات تفوق معدلات نمو الاقتصاد العالمي خلال عام 2007، وزيادة المشاريع الاستثمارية في مجال الصناعات الاستخراجية والطاقة والمواد الخام كنتيجة طبيعية لتوافر رؤوس الأموال الناتجة عن ارتفاع الأسعار العالمية للنفط والمعادن والسلع الأساسية.

2. الاقتصاد العربي

على صعيد المؤشرات الاقتصادية، عكست التقديرات الأولية وفق المصادر الدولية ثبات معدل النمو الاقتصادي للدول العربية لعام 2008 محافظا على نفس مستواه المحقق خلال العام 2007، ومتجاوزا معدل نمو الاقتصاد العالمي للعام التاسع على التوالي، ليبلغ ما نسبته 6.0%، مع ملاحظة أن العديد من الدول العربية سجل معدلات نمو أعلى من ذلك، تراوحت ما بين 6%-16.8%. وعلى الرغم من أن معدل النمو في مجموعة الدول العربية يقل عن نظيره في مجموعة الدول النامية، فمازالت المنطقة صامدة أمام تداعيات الأزمة المالية الدولية الراهنة.

أما فيما يتعلق بمستويات الأسعار **معبرا عنها بالرقم القياسي** لأسعار المستهلك (متوسط الفترة)، فقد ارتفع معدل التضخم في الدول العربية بدرجة ملحوظة ليبلغ 14.4% عام 2008، مقارنة بما نسبته 9.2% عام 2007، وساهم في ذلك قوة الطلب المحلي واختناقات العرض الحادة وخاصة في قطاعي الغذاء والعقارات في معظم الدول العربية وخاصة دول مجلس التعاون الخليجي من جهة، وتراجع قيمة الدولار الأمريكي معظم فترات العام 2008، وكذلك زيادة الأجور والرواتب لموظفي القطاع الحكومي، وعدم فعالية السياسة النقدية الانكماشية كنتيجة طبيعية لتحرير حركة رؤوس الأموال واتباع سياسة سعر الصرف الثابت من جهة أخرى.

كما تحسنت **أوضاع الموازنات العمومية** في العديد من الدول العربية، وتحسنت مؤشرات الدين العام والخارجي في كافة الدول العربية مع تواصل تحسن **أوضاع الحساب الجاري** في معظم الدول العربية، خاصة في موازين مدفوعات الدول العربية المصدرة للنفط وتلك التي حققت مستويات مرتفعة من تحويلات العاملين بالخارج، حيث تم استخدام هذه الفوائض مع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة بشكل رئيسي في تعزيز مستويات **الاحتياطيات الدولية من العملات الأجنبية** لهذه الدول بمعدل نمو بلغ 31% لتصل إلى 974 مليار دولار بنهاية العام 2008 مقابل 746 مليار دولار بنهاية العام 2007.

وعلى صعيد الاستثمار الأجنبي المباشر، تشير التقديرات الأولية إلى تراجع تدفقاته المتجهة إلى الدول العربية بما نسبته 14% لتبلغ 62 مليار دولار للعام 2008 مقارنة بنحو 72 مليار دولار في عام 2007. ويعزى ذلك إلى تباطؤ النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة، كأحد المصادر الأساسية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية في السنوات الأخيرة، واضطراب الأسواق المالية الدولية والعربية، بما أسهم في أجواء عدم التيقن التي تحيط بقرارات الاستثمار طويل المدى وأدى إلى إرجاء عدد ليس بالقليل من المشاريع في المنطقة العربية وخاصة في مجال البنية الأساسية، كما تسببت الأزمة في تراجع الطلب العالمي على النفط والهبوط الحاد في أسعاره العالمية، ومن ثم تراجعت حصيلة الصادرات في الدول العربية النفطية بما أثر على التدفقات الاستثمارية العربية البينية كأحد مكونات إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى المنطقة.

وعلى صعيد حركة التجارة العربية، يتوقع استمرار التحسن في نمو الصادرات العربية من السلع والخدمات خلال عام 2008، لتصل حسب التقديرات الأولية المتوفرة من مصادر صندوق النقد الدولي إلى 1295 مليار دولار، مقارنة بما قيمته 891 مليار دولار، أي بمعدل نمو بلغ 45%. وترجع هذه الزيادة في حصيلة الصادرات إلى؛ تأثير تواصل ارتفاع أسعار النفط والمعادن والغاز والسلع الأساسية وتحسن معايير جودة الصادرات العربية السلعية والخدمية مما جعلها أكثر قدرة على غزو الأسواق الدولية. أما بالنسبة للواردات، فيتوقع أن يبلغ معدل نمو المدفوعات عن الواردات من السلع والخدمات 31% لتصل إلى 843 مليار دولار في عام 2008 مقارنة بنحو 642 مليار دولار في عام 2007. ويعزى استمرار نمو هذه المدفوعات إلى عدد من العوامل، أهمها؛ تواصل معدلات النمو الاقتصادي الايجابية في كافة الدول العربية، وما يصاحب ذلك من زيادة واردات السلع الاستثمارية والوسيطة، وكذلك ارتفاع فاتورة الواردات النفطية إلى الدول العربية المستوردة له.

وعلى صعيد نشاط الضمان في هيئات الضمان العربية والإقليمية، تواصل نمو إجمالي عقود التأمين للعام الرابع على التوالي ليصل إلى نحو 3.9 مليار دولار خلال عام 2007 (مقابل 2.9 مليار دولار لعام 2006)، وتشير البيانات الأولية للعام 2008 إلى تنامي حجم عقود التأمين المبرمة من قبل هذه الهيئات ليتجاوز ما قيمته 5.5 مليار دولار أمريكي. هذا وقد تنامى نشاط هذه الهيئات خلال عام 2008 في مجالات التخصيم Factoring كإحدى آليات تمويل الصادرات، وتأمين مخاطر ما قبل الشحن، والتأجير المالي عبر الحدود، وتحصيل الديون، إضافة إلى العقود الجديدة مثل عقود التأمين على القروض المشتركة ما بين المؤسسات. وقد شهد العام 2008 أيضا تنامي أهمية خدمة إعادة التأمين في المنطقة مع استمرار التركيز بنسبة تتجاوز 55% على إعادة التأمين لدى شركات إعادة التأمين الأجنبية.

الفصل الثاني: عمليات الضمان

1.2 القيمة الإجمالية لعمليات الضمان:

بلغت القيمة الإجمالية لعمليات الضمان المبرمة خلال عام 2008 حوالي 1.019 مليار دولار أمريكي (281.8 مليون د.ك)[1]، مقارنة بحوالي 505.2 مليون دولار أمريكي (138.2 مليون د.ك)[2] عام 2007، أي بزيادة نسبتها 101.8%. (انظر الجدول 1).

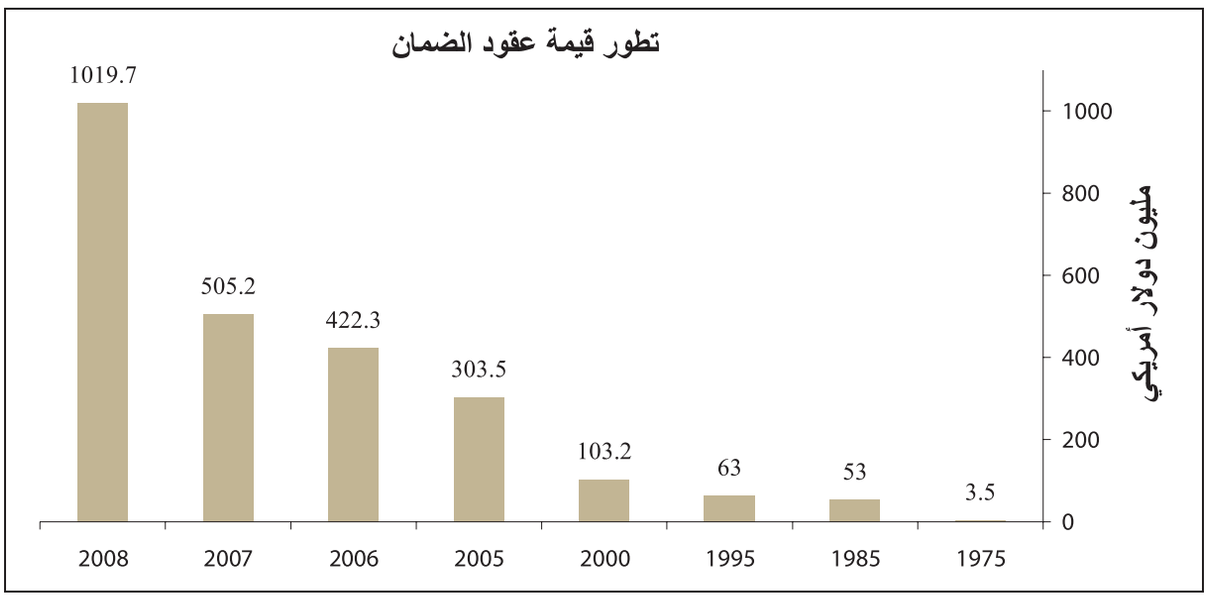

1.1.2 عقود الضمان:

أبرم خلال العام ستون عقداً بقيمة بلغت حوالي 829.4 مليون دولار أمريكي (229.1 مليون د.ك)، منها ستة عقود لضمان الاستثمار (بالإضافة إلى ملحق زيد بموجبه الحد الأقصى لعقد مبرم سابقا)، بقيمة إجمالية بلغت حوالي 379.8 مليون دولار أمريكي (104.9 مليون د.ك)، وأربعة وخمسون عقداً لتأمين ائتمان صادرات (بالإضافة إلى مائة وخمسة وعشرين ملحقاً زيدت بموجبها الحدود القصوى لعقود مبرمة سابقا) بقيمة إجمالية بلغت حوالي 449.6 مليون دولار أمريكي (124.2 مليون د.ك).

2.1.2 إعادة التأمين:

بلغت قيمة العمليات المسندة إلى المؤسسة بموجب اتفاقيات إعادة التأمين النسبية والاختيارية حوالي 172.8 مليون دولار أمريكي (47.8 مليون د.ك)، منها حصة المؤسسة من اتفاقيات إعادة التأمين بالحصص النسبية المبرمة مع هيئات تأمين الصادرات العربية الوطنية بقيمة حوالي 37.1 مليون دولار أمريكي (10.2 مليون د.ك) إضافة إلى ثمانية عشرة اتفاقية إعادة تأمين اختيارية بقيمة 135.7 مليون دولار أمريكي (37.6 مليون د.ك).

---

(1) دولار أمريكي واحد = 0,2764 د.ك في 2008/12/31

(2) دولار أمريكي واحد = 0,2735 د.ك في 2007/12/31

3.1.2 العمليات المبرمة في إطار الحسابات الخاصة:

بلغت القيمة الإجمالية لهذه العمليات حوالي 17.5 مليون دولار أمريكي (4.8 مليون د.ك). منها 4 مليون دولار أمريكي (1.1 مليون د.ك) لضمان الصادرات و13.5 مليون دولار أمريكي (3.7 مليون د.ك) لضمان الاستثمار.

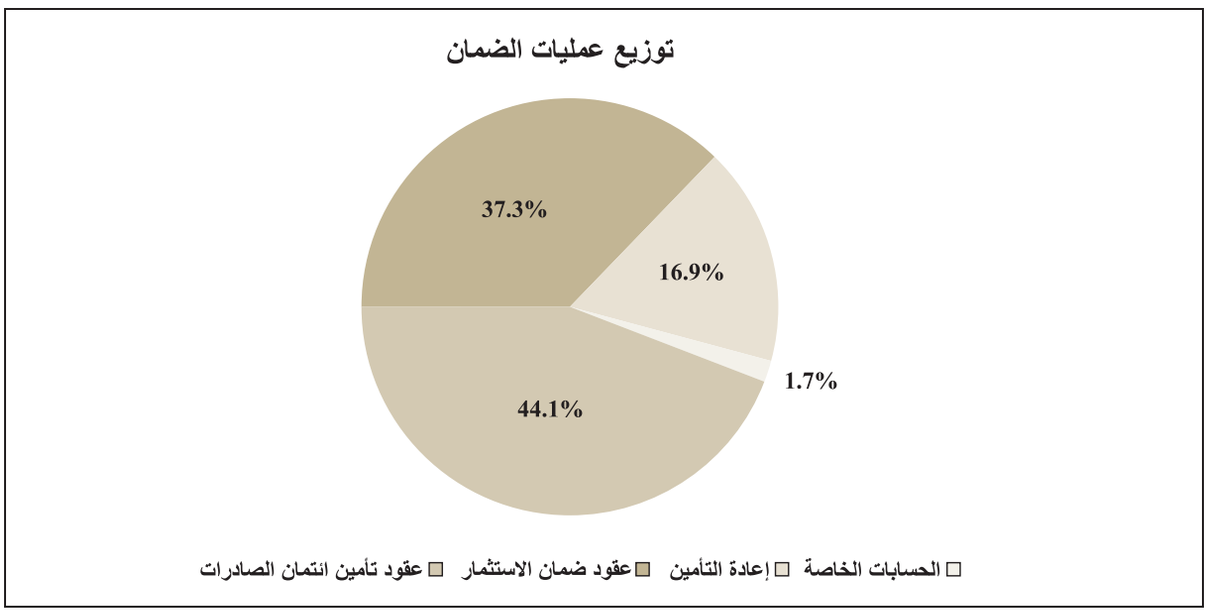

هذا وقد استفاد من ضمان المؤسسة خلال العام مستثمرون ومصدرون من اثني عشرة دولة عربية جاءت في مقدمتها دولة الكويت (42.7%) فالمملكة العربية السعودية (20.7%) والجمهورية التونسية (12%) والجمهورية اللبنانية (8.5%) ومملكة البحرين (6%) ودولة الإمارات العربية المتحدة (4.8%) وجمهورية مصر العربية (1.2%) والجمهورية العربية السورية (1.1%) وجمهورية السودان (1%) وسلطنة عمان (0.5%) والمملكة الأردنية الهاشمية (0.3%) ودول عربية اخرى (1.1%). (انظر الجدول 2)

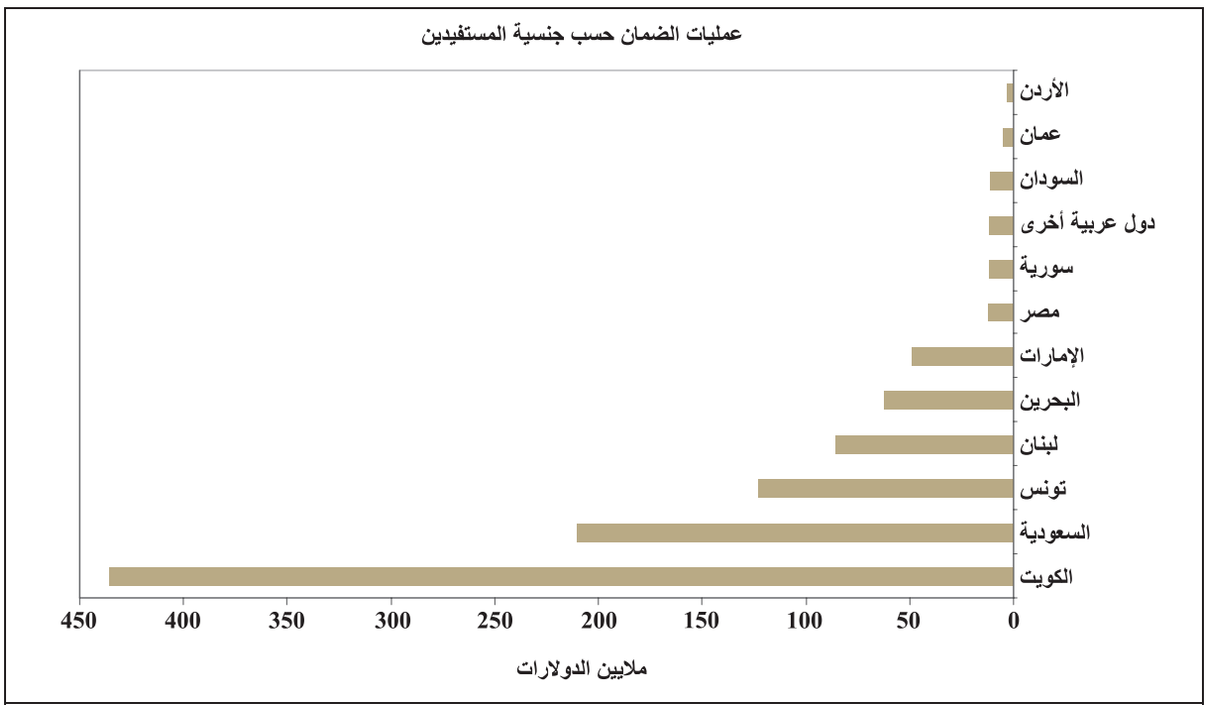

وبلغ عدد الدول المضيفة للاستثمار أو المستوردة للسلع 73 دولة، منها 16 دولة عربية تصدرتها الجمهورية العربية السورية (18.9%) والجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى (17.3%) وجمهورية السودان (16%) والمملكة العربية السعودية (4.6%) ودولة الكويت (3.1%) والمملكة الأردنية الهاشمية (2.9%) ودولة الإمارات العربية المتحدة (2.8%) والجمهورية التونسية (2.6%) ومملكة البحرين (1.7%) والجمهورية اللبنانية (1.6%) والجمهورية اليمنية (1.2%) وسلطنة عمان (1.1%) وجمهورية مصر العربية (1%) ودولة قطر (0.9%) والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية (0.6%) والمملكة المغربية (0.3%) فيما توزعت بقية العقود على دول أخرى بما نسبته 23.4% من قيمة تلك العقود. (انظر الجدول 3)

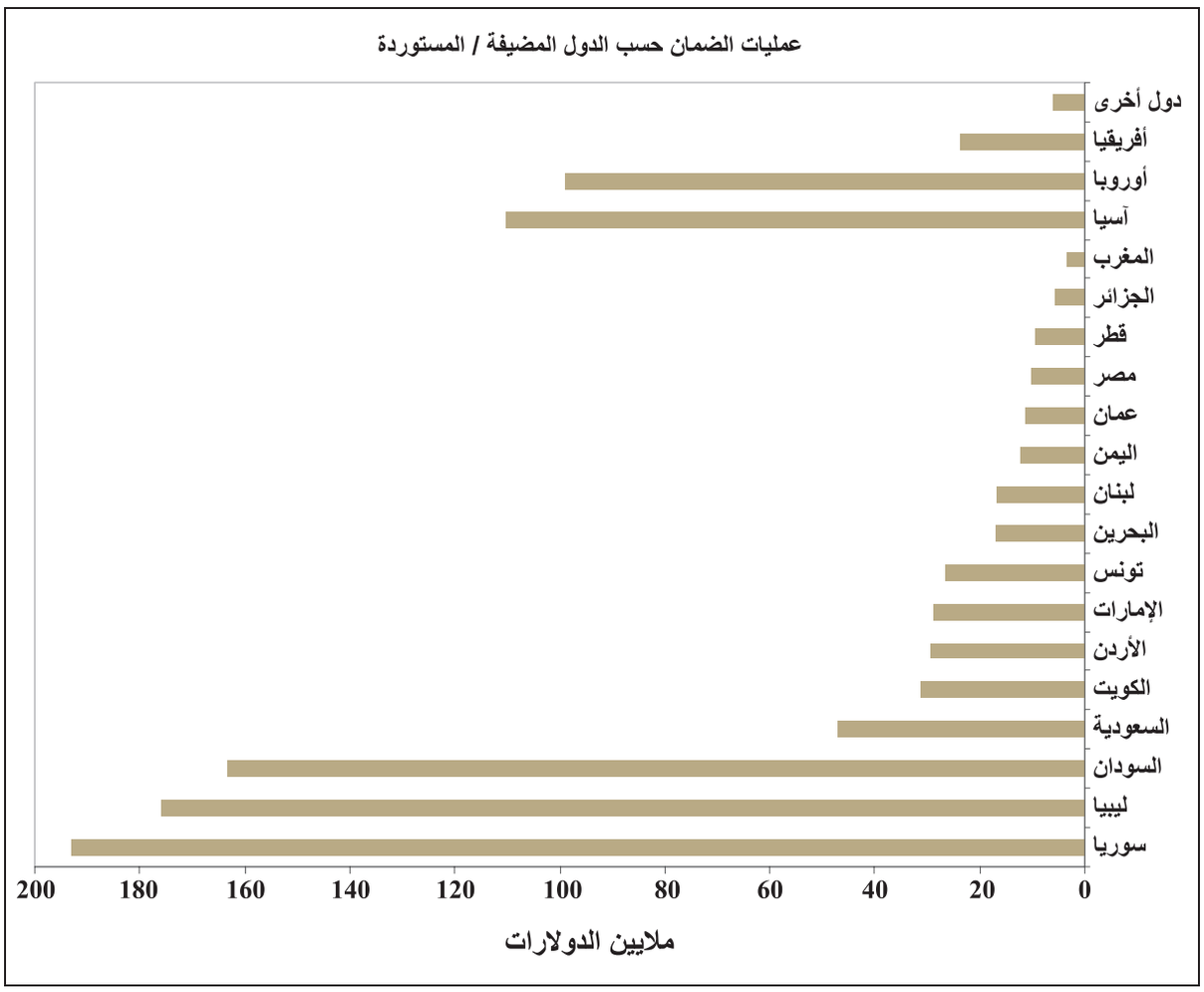

2.2 تفاصيل عمليات الضمان:

1.2.2 عقود ضمان الاستثمار:

بلغت القيمة الإجمالية لعقود ضمان الاستثمار حوالي 393.3 مليون دولار أمريكي (108.7 مليون د.ك)، مقابل حوالي 15.1 مليون دولار أمريكي عام 2007.

2.2.2 عقود تأمين ائتمان الصادرات:

أبرم خلال العام أربعة وخمسون عقداً لتأمين ائتمان صادرات (بالإضافة إلى مائة وخمسة وعشرين ملحقاً زيدت بموجبها الحدود القصوى لعقود مبرمة سابقا) بقيمة إجمالية بلغت حوالي 449.6 مليون دولار أمريكي (124.3 مليـون د.ك) مقابل حـوالي 423 مليون دولار أمريكي عام 2007 أي بزيادة نسبتها 6.4%.

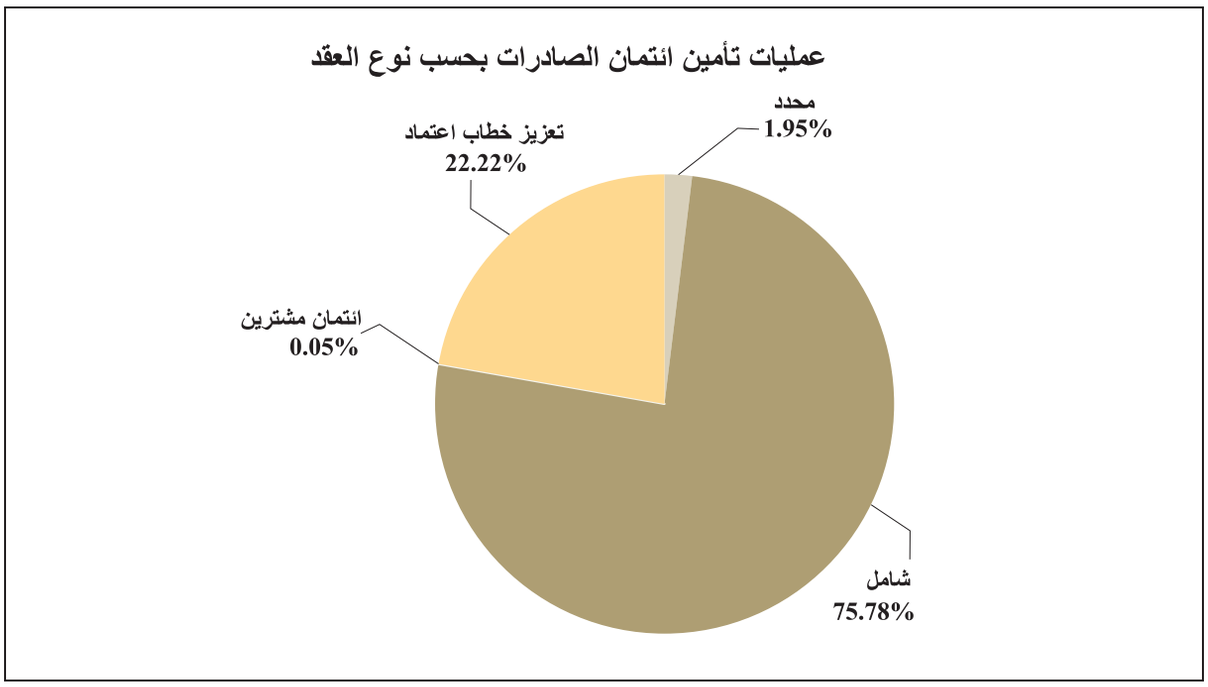

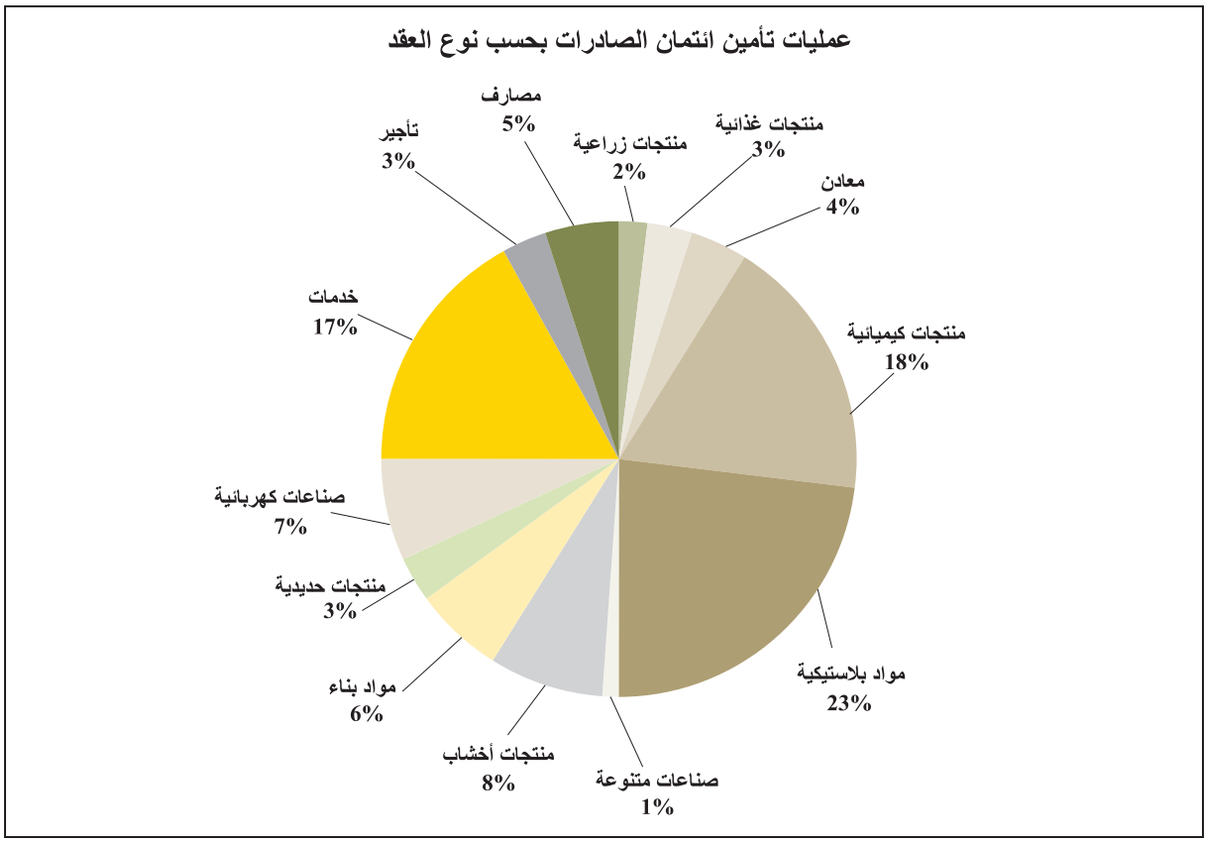

بلغت قيمة الحدود الدائرية التي تمت الموافقة عليها في إطار عقود تأمين ائتمان الصادرات حوالي 279.4 مليون دولار أمريكي (77.2 مليون د.ك)، وتمثل هذه القيمة الحد الأقصى لالتزامات المؤسسة في أي وقت من الأوقات تجاه المؤمن لهم.

3.2 إجمالي العقود السارية والالتزامات القائمة:

بلغت القيمة الإجمالية لعقود الضمان السارية كما في 2008/12/31 حوالي 1.07 مليار دولار أمريكي (297.5 مليون د.ك) وذلك بزيادة قدرها 47.9% عن قيمة العقود السارية في العام 2007. وتوزعت هذه القيمة بنسبة 47.8% لعقود ضمان الاستثمار، ونسبة 52.2% لعقود تأمين ائتمان الصادرات.

فيما بلغ إجمالي قيمة الالتزامات القائمة على المؤسسة تجاه الأطراف المضمونة حوالي 396.5 مليون دولار أمريكي (109.6 مليون د.ك) تمثل 36.7% من إجمالي قيمة العقود السارية، وذلك مقارنة بمبلغ 304 مليون دولار أمريكي في العام 2007، أي بزيادة قدرها (30.4%). (انظر الجدول 4).

4.2 نتائج عمليات الضمان:

بلغ إجمالي الإيرادات الناتجة عن عمليات الضمان في نهاية العام حوالي 3.53 مليون دولار أمريكي (0.977 مليون د.ك). وقد تحققت هذه الإيرادات عن الآتي:

أ. 3.29 مليون دولار أمريكي (0.909 مليون د.ك) كأقساط ضمان عن العقود المبرمة، 47.6% منها عن عقود ضمان الاستثمار و52.4% عن عقود ضمان ائتمان الصادرات.

ب. 142.9 ألف دولار أمريكي (39.5 ألف د ك) أقساط ضمان للحسابات الخاصة.

وبهذا تكون الأقساط قد سجلت انخفاضا بنسبة 10.7% عن أقساط عام 2007.

ج. 101.7 ألف دولار أمريكي (28.1 ألف د.ك) تمثل حصة المؤسسة من عوائد استثمار مرحلة من الحسابات الخاصة.

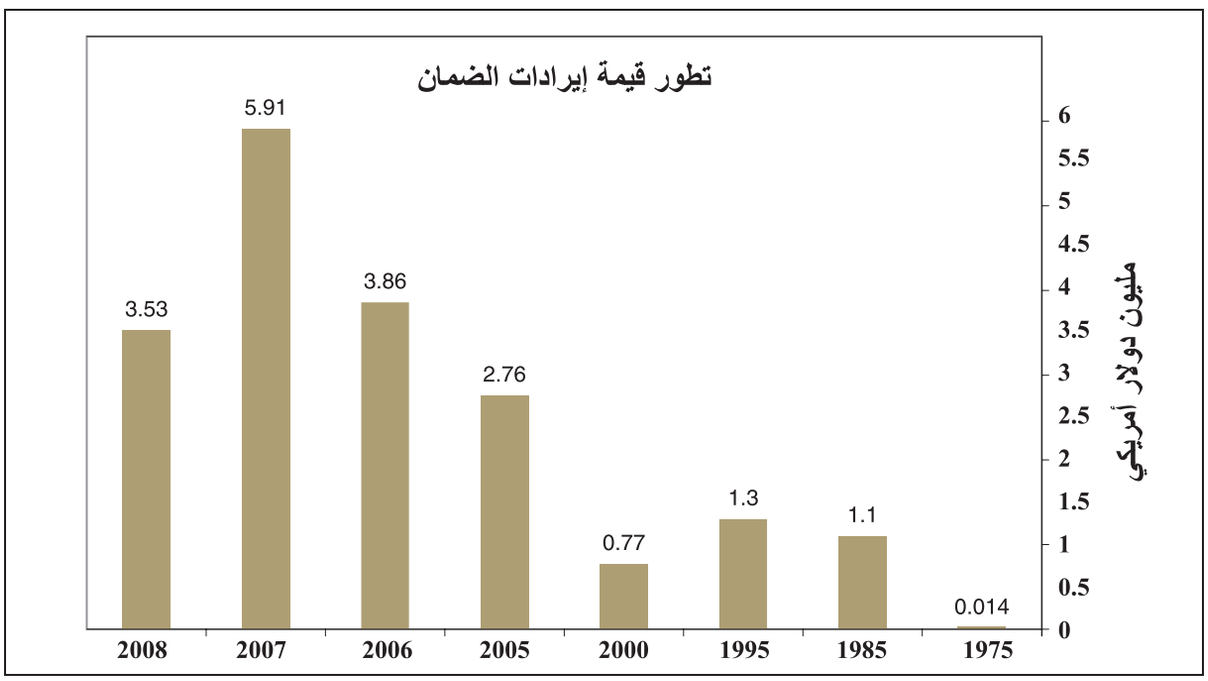

5.2 التعويض والاسترداد:

قامت المؤسسة بأداء تعويض عن تحقق مخاطر تجارية قيمته الإجمالية 269.7 ألف دولار أمريكي، استفاد منه مصدر من دولة عربية. واستردت المؤسسة ما قيمته 17 ألف دولار أمريكي دفعت عن تحقق مخاطر تجارية في دولتين عربيتين.

وبهذا فإن مؤشر الخسارة لهذا العام بلغ 0.08 مقارنة بـ 0.03 عام 2007.

كما تم خلال العام إجراء تسوية لقضية تعويض كانت أمام المحاكم المختصة منذ عام 1990 وذلك بقيمة 816 ألف دولار أمريكي.

6.2 إعادة التأمين:

تم خلال العام توقيع اتفاقية جديدة لإعادة تأمين وارد بالحصص النسبية مع هيئة تأمين عربية وطنية، كما تم تجديد ثلاث اتفاقيات مماثلة مع ثلاث هيئات تأمين عربية وطنية، وتم توقيع 18 اتفاقية إعادة تأمين اختيارية. بلغ إجمالي قيمة العمليات المعاد التأمين عليها من قبل المؤسسة حوالي 172.8 مليون دولار أمريكي (47.8 مليون د.ك)، أشير إليها تفصيلاً في البند 2.1.2 أعلاه.

7.2 تسويق خدمات الضمان:

قامت المؤسسة بعدد من المهام التسويقية في ثمانية بلدان عربية علاوة على تغطيتها المستمرة للشركات المصدرة والمستثمرة العاملة في دولة المقر وفي المملكة العربية السعودية.

كما قامت المؤسسة بتنفيذ عدد من الحملات البريدية نحو شركائها الاقتصاديين من مؤسسات دولية وحكومية وغرف تجارة وشركات تأمين ومصارف بهدف إعلامهم بتغيير اسم المؤسسة وشعارها وحصولها على تصنيف ائتماني بدرجة (AA- مستقر) من قبل مؤسسة التصنيف العالمية ستاندرد أند بورز، وقامت المؤسسة بمراسلة عملائها من مصدرين ومستثمرين ومؤسسات مالية لنفس الغرض. وفي إطار تنفيذ خطتها الاستراتيجية، قامت المؤسسة بتنفيذ حملات بريدية مختلفة شملت البنوك وشركات التأمين النشطة في الدول العربية الأعضاء وعددا من الجهات الاقتصادية ذات العلاقة باستثمارات الأجانب والمغتربين العرب في الدول العربية.

ووقعت المؤسسة اتفاقيتي تعاون مع هيئتين حكوميتين تعملان في مجال تشجيع وتأمين ائتمان الصادرات الوطنية يتاح من خلالهما للمصدرين الاستفادة من أنظمة ضمان المؤسسة، كما قامت المؤسسة بتوقيع اتفاقيات إنتاج بالعمولة لتسويق خدمات تامين ائتمان الصادرات وضمان الاستثمار في عدد من الدول العربية.

8.2 العلاقات مع هيئات الضمان:

عقدت المؤسسة اجتماعات عمل مع عدد من هيئات تأمين ائتمان الصادرات الوطنية العربية والإقليمية هدفت في مجملها إلى توثيق التعاون القائم وتوسيع آفاقه بما يحقق الأهداف المشتركة لخدمة التجارة

والاستثمارات العربية. وفي إطار تقديم الخبرات والدعم الفني لهيئات الضمان العربية، نظمت المؤسسة دورة تدريبية خاصة لكوادر من هيئة ضمان وطنية، وأخرى لكوادر مركز تنمية صادرات في إحدى الدول الأعضاء.

وفي إطار تنفيذ الخطة الاستراتيجية للمؤسسة للفترة 2007 – 2014، تم إنشاء الاتحاد العربي لهيئات الضمان والإعلان عنه إثر المصادقة على نظامه الأساسي من قبل عدد من هيئات الضمان العربية، وواصلت المؤسسة اتصالاتها مع عدد من تلك الهيئات للمساهمة في رؤوس أموالها، وبلغت المباحثات التي تجريها المؤسسة مع إحداها مرحلة متقدمة. كما تم توقيع عدد من الاتفاقيات الثنائية لتحصيل الديون وذلك في إطار خطة استراتيجية لإنشاء وإدارة نظام لتحصيل الديون في الدول الأعضاء.

جدول رقم (1)

القيمة الاجمالية لعمليات الضمان خلال عام 2008

أولاً: عقود الضمان المبرمة ضمن موارد المؤسسة الذاتية

		دولار أمريكي	دينار كويتي
ضمان الاستثمار		379,843,822	104,988,832
ائتمان الصادرات		449,584,473	124,265,148
اعادة تأمين		172,796,065	47,760,832
	الاجمالي	**1,002,224,360**	**277,014,813**

ثانياً: العقود المبرمة في اطار الحسابات الخاصة

		دولار أمريكي	دينار كويتي
ائتمان الصادرات		4,000,000	1,105,600
ضمان الاستثمار		13,500,000	3,731,400
	الاجمالي	**17,500,000**	**4,837,000**

	الاجمالي العام	**1,019,724,360**	**281,851,813**

جدول رقم (2)

قيمة العقود المبرمة خلال عام 2008 موزعة حسب الأقطار المصدرة وحسب أنواع العقود (بالدولار الأمريكي والمعادل بالدينار الكويتي)

	القطر المصدر	عقود الاستثمار		النسبة	عقود الصادرات		النسبة	الإجمالي		النسبة إلى الإجمالي
		دولار أمريكي	دينار كويتي	%	دولار أمريكي	دينار كويتي	%	دولار أمريكي	دينار كويتي	%
1	دولة الكويت	381,823,239	105,535,943	%97.07	53,459,215	14,776,127	%8.53	435,282,454	120,312,070	%42.69
2	المملكة العربية السعودية	-	-	%0.00	210,542,492	58,193,945	%33.61	210,542,492	58,193,945	%20.65
3	الجمهورية التونسية	-	-	%0.00	122,936,991	33,979,784	%19.63	122,936,991	33,979,784	%12.06
4	الجمهورية اللبنانية	-	-	%0.00	85,865,256	23,733,157	%13.71	85,865,256	23,733,157	%8.42
5	مملكة البحرين	-	-	%0.00	61,800,000	17,081,520	%9.87	61,800,000	17,081,520	%6.06
6	دولة الإمارات العربية المتحدة	-	-	%0.00	48,834,247	13,497,786	%7.80	48,834,247	13,497,786	%4.79
7	جمهورية مصر العربية	-	-	%0.00	12,066,467	3,335,171	%1.93	12,066,467	3,335,171	%1.18
8	الجمهورية العربية السورية	-	-	%0.00	11,780,000	3,255,992	%1.88	11,780,000	3,255,992	%1.16
9	سلطنة عمان	-	-	%0.00	5,465,192	1,510,579	%0.87	5,465,192	1,510,579	%0.54
10	جمهورية السودان	-	-	%0.00	10,810,682	2,988,073	%1.73	10,810,682	2,988,073	%1.06
11	المملكة الأردنية الهاشمية	-	-	%0.00	2,819,996	779,447	%0.45	2,819,996	779,447	%0.28
	عدة دول	11,520,582	3,184,288.97	%2.93	-	-	%0.00	11,520,582	3,184,289	%1.13
	الإجمالي العام	**393,343,822**	**108,720,232**	**%100**	**626,380,538**	**173,131,581**	**%100**	**1,019,724,360**	**281,851,813**	**%100.00**
	النسبة إلى الإجمالي %	**%38.57**			**%61.43**					**%100.00**

جدول رقم (3)

قيمة العقود المبرمة خلال عام 2008 موزعة حسب الأقطار المضيفة/المستوردة وحسب انواع العقود (بالدولار الأمريكي والمعادل بالدينار الكويتي)

	القطر المضيف/المستورد	عقود الاستثمار		النسبة	عقود الصادرات		النسبة إلى الإجمالي	الإجمالي		النسبة إلى الإجمالي
		دولار امريكي	دينار كويتي	%	دولار أمريكي	دينار كويتي	العام	دولار أمريكي	دينار كويتي	العام
1	الجمهورية العربية السورية	149,000,000	41,183,600	%37.88	44,090,066	12,186,494	%7.04	193,090,066	53,370,094	%18.94
2	الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى	139,000,000	38,419,600	%35.34	36,888,740	10,196,048	%5.89	175,888,740	48,615,648	%17.25
3	جمهورية السودان	93,823,239	25,932,743	%23.85	69,374,463	19,175,102	%11.08	163,197,702	45,107,845	%16.00
4	المملكة العربية السعودية	-	-	%0.00	47,013,842	12,994,626	%7.51	47,013,842	12,994,626	%4.61
5	دولة الكويت	-	-	%0.00	31,313,043	8,654,925	%5.00	31,313,043	8,654,925	%3.09
6	المملكة الأردنية الهاشمية	-	-	%0.00	29,428,696	8,134,092	%4.70	29,428,696	8,134,092	%2.89
7	دولة الإمارات العربية المتحدة	-	-	%0.00	28,902,646	7,988,691	%4.61	28,902,646	7,988,691	%2.83
8	الجمهورية التونسية	11,520,582	3,184,289	%2.93	14,931,128	4,126,964	%2.38	26,451,711	7,311,253	%2.59
9	مملكة البحرين	-	-	%0.00	17,201,571	4,754,514	%2.75	17,201,571	4,754,514	%1.69
10	الجمهورية اللبنانية	-	-	%0.00	16,771,372	4,635,607	%2.68	16,771,372	4,635,607	%1.64
11	الجمهورية اليمنية	-	-	%0.00	12,183,912	3,367,633	%1.95	12,183,912	3,367,633	%1.19
12	سلطنة عمان	-	-	%0.00	11,242,094	3,107,315	%1.79	11,242,094	3,107,315	%1.10
13	دولة قطر	-	-	%0.00	9,327,070	2,578,002	%1.49	9,327,070	2,578,002	%0.91
14	جمهورية مصر العربية	-	-	%0.00	10,014,374	2,767,973	%1.60	10,014,374	2,767,973	%0.98
15	الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	-	-	%0.00	5,605,207	1,549,279	%0.89	5,605,207	1,549,279	%0.55
16	المملكة المغربية	-	-	%0.00	3,571,249	987,093	%0.57	3,571,249	987,093	%0.35
	اجمالي الدول العربية	**393,343,822**	**108,720,232**	**%100.00**	**387,859,474**	**107,204,359**	**%61.93**	**781,203,296**	**215,924,591**	**%76.61**
	أوروبا	-	-	-	99,027,433	27,371,182	%15.81	99,027,433	27,371,182	%9.71
	آسيا	-	-	-	110,175,878	30,452,613	%17.59	110,175,878	30,452,613	%10.80
	أفريقيا	-	-	-	23,688,564	6,547,519	%3.78	23,688,564	6,547,519	%2.32
	أمريكا الشمالية	-	-	-	63,016	17,418	%0.01	63,016	17,418	%0.01
	أمريكا الجنوبية	-	-	-	100,981	27,911	%0.02	100,981	27,911	%0.01
	مجموعة دول	-	-	-	5,465,192	1,510,579	%0.87	5,465,192	1,510,579	%0.54
	اجمالي الدول غير العربية	-	-	-	**238,521,064**	**65,927,222**	**%38.08**	**238,521,064**	**65,927,222**	**%23.39**
	الإجمالي العام	**393,343,822**	**108,720,232**	**%100.00**	**626,380,538**	**173,131,581**	**%100**	**1,019,724,360**	**281,851,813**	**%100**
	النسبة إلى الإجمالي ٪	**%38.57**			**%61.43**					

جدول رقم (4)

قيمة العقود السارية والالتزامات القائمة كما في 2008/12/31 حسب القطر المضيف/المستورد وحسب نوع العقد بالدولار الأمريكي والمعادل بالدينار الكويتي

القطر المضيف	عقود الاستثمار السارية		عقود الصادرات السارية		إجمالي العقود السارية		الالتزامات القائمة لعقود الاستثمار		الالتزامات القائمة لعقود ائتمان الصادرات		إجمالي الالتزامات القائمة		
	دولار	دينار	دولار	دينار	دولار	دينار	دولار	دينار	دولار	دينار	دولار	دينار	النسبة من الإجمالي
الأردن	-	-	23,267,254	6,431,069	23,267,254	6,431,069	-	-	1,548,678	428,055	1,548,678	428,055	%0.39
الإمارات	-	-	33,303,299	9,205,032	33,303,299	9,205,032	-	-	2,090,539	577,825	2,090,539	577,825	%0.53
البحرين	-	-	26,286,801	7,265,672	26,286,801	7,265,672	-	-	1,484,909	410,429	1,484,909	410,429	%0.37
تونس	15,321,704	4,234,919	12,835,553	3,547,747	28,157,257	7,782,666	2,541,875	702,574	4,597,058	1,270,627	7,138,933	1,973,201	%1.80
الجزائر	-	-	5,541,839	1,531,764	5,541,839	1,531,764	-	-	313,009	86,516	313,009	86,516	%0.08
السعودية	-	-	44,714,169	12,358,996	44,714,169	12,358,996	-	-	12,440,544	3,438,566	12,440,544	3,438,566	%3.14
السودان	164,636,440	45,505,512	103,528,663	28,615,322	268,165,103	74,120,834	114,109,197	31,539,782	41,266,349	11,406,019	155,375,546	42,945,801	%39.19
سورية	150,373,000	41,563,097	42,536,657	11,757,132	192,909,657	53,320,229	45,045,376	12,450,542	7,401,432	2,045,756	52,446,808	14,496,298	%13.23
عمان	-	-	8,531,756	2,358,177	8,531,756	2,358,177	-	-	961,646	265,799	961,646	265,799	%0.24
قطر	-	-	8,489,791	2,346,578	8,489,791	2,346,578	-	-	1,341,179	370,702	1,341,179	370,702	%0.34
الكويت	-	-	28,032,066	7,748,063	28,032,066	7,748,063	-	-	1,968,486	544,090	1,968,486	544,090	%0.50
لبنان	16,000,000	4,422,400	16,381,810	4,527,932	32,381,810	8,950,332	14,459,480	3,996,600	366,555	101,316	14,826,035	4,097,916	%3.74
ليبيا	139,000,000.00	38,419,600	35,062,429	9,691,255	174,062,429	48,110,855	59,502,401	16,446,464	2,922,211	807,699	62,424,612	17,254,163	%15.74
مصر	-	-	13,831,291	3,822,969	13,831,291	3,822,969	-	-	8,054,094	2,226,152	8,054,094	2,226,152	%2.03
المغرب	-	-	3,449,009	953,306	3,449,009	953,306	-	-	1,787,150	493,968	1,787,150	493,968	%0.45
اليمن	30,000,000	8,292,000	9,538,056	2,636,319	39,538,056	10,928,319	29,491,481	8,151,445	1,141,553	315,525	30,633,034	8,466,971	%7.73
آسيا	-	-	44,160,287	12,205,903	44,160,287	12,205,903	-	-	18,583,143	5,136,381	18,583,143	5,136,381	%4.69
أفريقيا	-	-	21,508,564	5,944,967	21,508,564	5,944,967	-	-	1,537,560	424,982	1,537,560	424,982	%0.39
أوروبا	-	-	74,393,794	20,562,445	74,393,794	20,562,445	-	-	15,902,983	4,395,584	15,902,983	4,395,584	%4.01
أمريكا الشمالية	-	-	63,016	17,418	63,016	17,418	-	-	63,016	17,418	63,016	17,418	%0.02
أمريكا الجنوبية	-	-	100,981	27,911	100,981	27,911	-	-	100,981	27,911	100,981	27,911	%0.03
مجموعة دول			5,465,192	1,510,579	5,465,192	1,510,579			5,465,192	1,510,579.07	5,465,192	1,510,579	%1.38
الإجمالي	**515,331,144**	**142,437,528**	**561,022,278**	**155,066,558**	**1,076,353,422**	**297,504,086**	**265,149,810**	**73,287,407**	**131,338,268**	**36,301,897**	**396,488,078**	**109,589,305**	**%100**

العقود السارية: هي العقود سارية المفعول سواء نفذت أو لم تنفذ

الالتزامات القائمة: بالنسبة لعقود ضمان الاستثمار هي قيمة ما نفذ من استثمار، و بالنسبة لعقود ضمان ائتمان الصادرات هي قيمة الشحنات المنفذة ولم تسدد بعد. لا تعني هذه الالتزامات مبالغ واجبة الدفع إذ لا يكون ذلك إلا بعد تحقق الخطر في أي منها.

رسم بياني (1)

عقود الضمان المبرمة خلال عام 2008

حسب جنسية الاطراف المضمونة

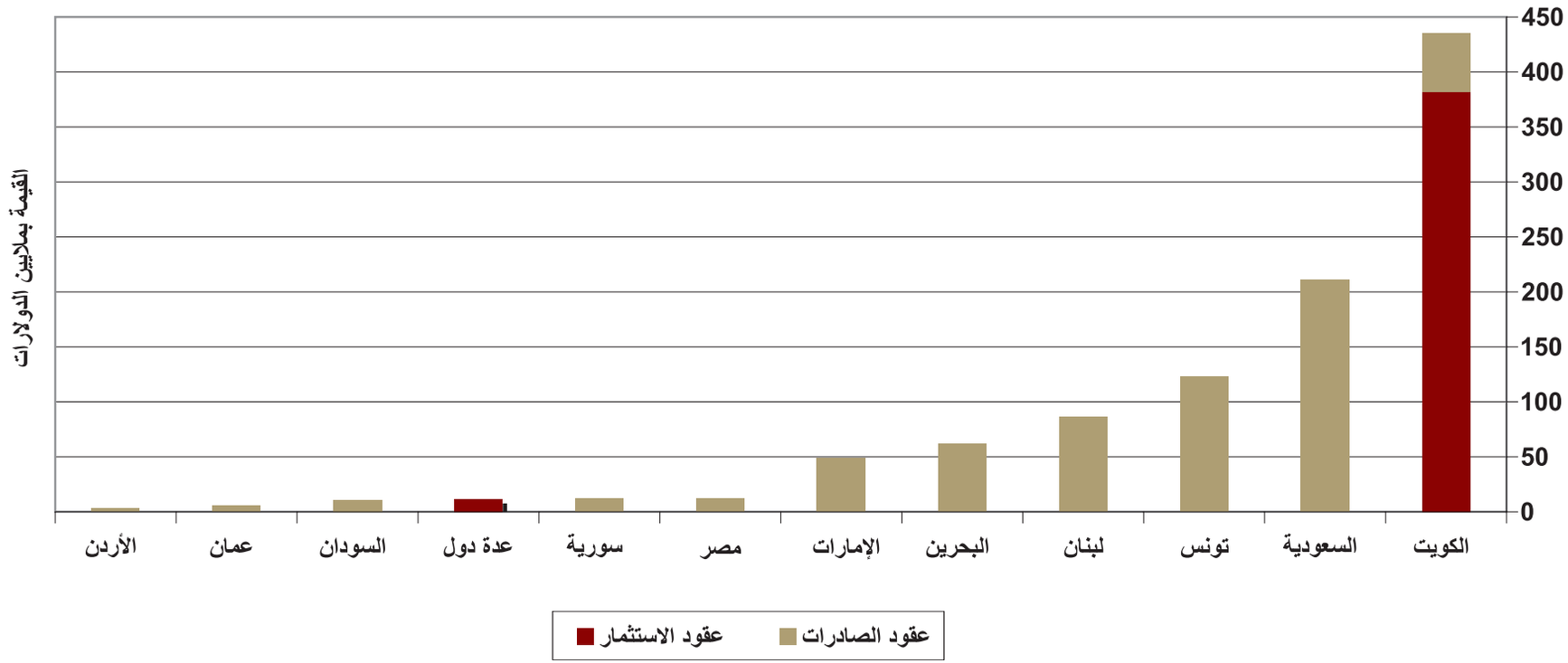

رسم بياني (2)

عقود الضمان المبرمة خلال عام 2008
حسب الاقطار المضيفة/المستوردة

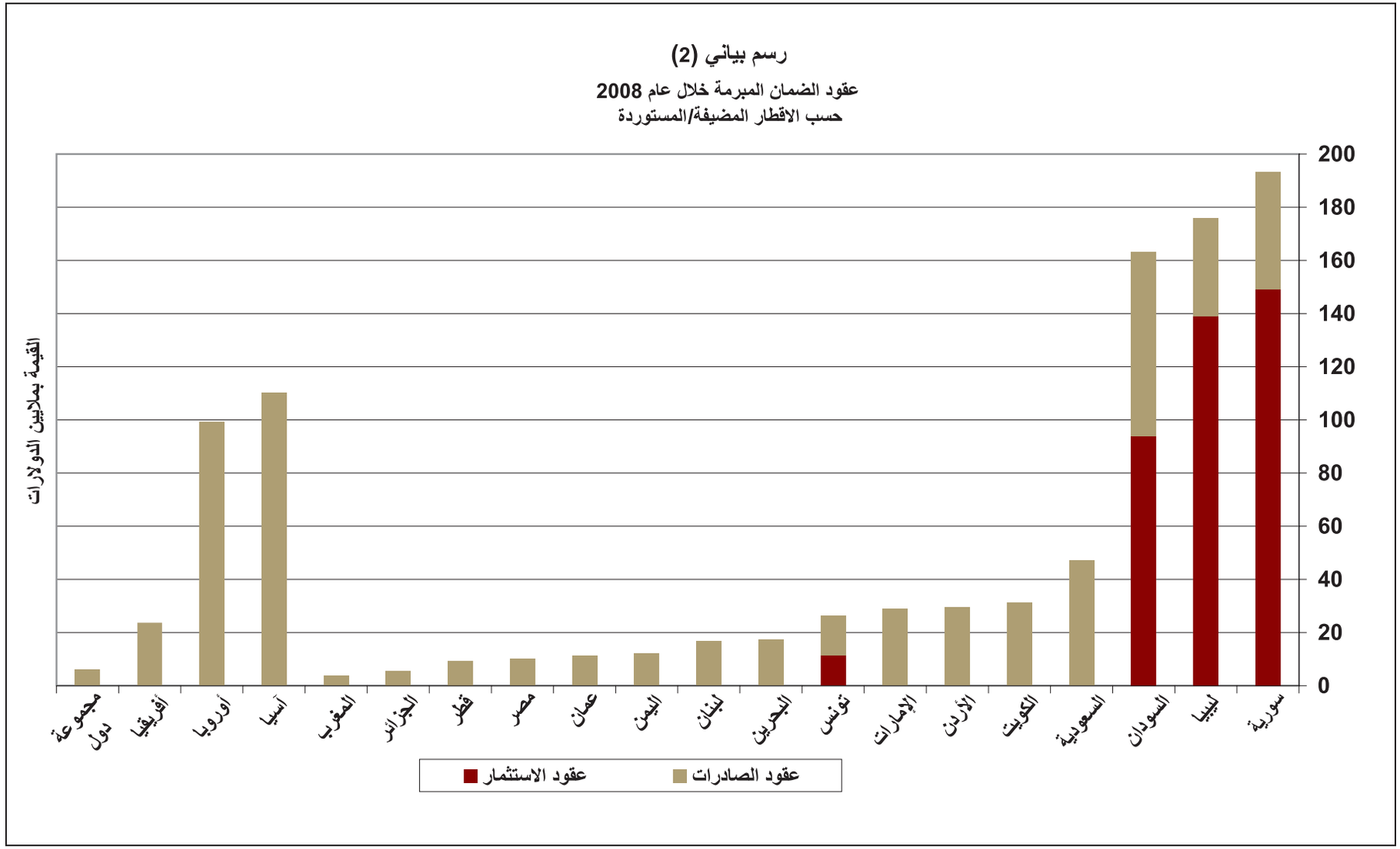

رسم بياني (3)

اجمالي العقود السارية والالتزامات القائمة حسب الاقطار المضيفة/ المستوردة

(كما في 2008/12/31)

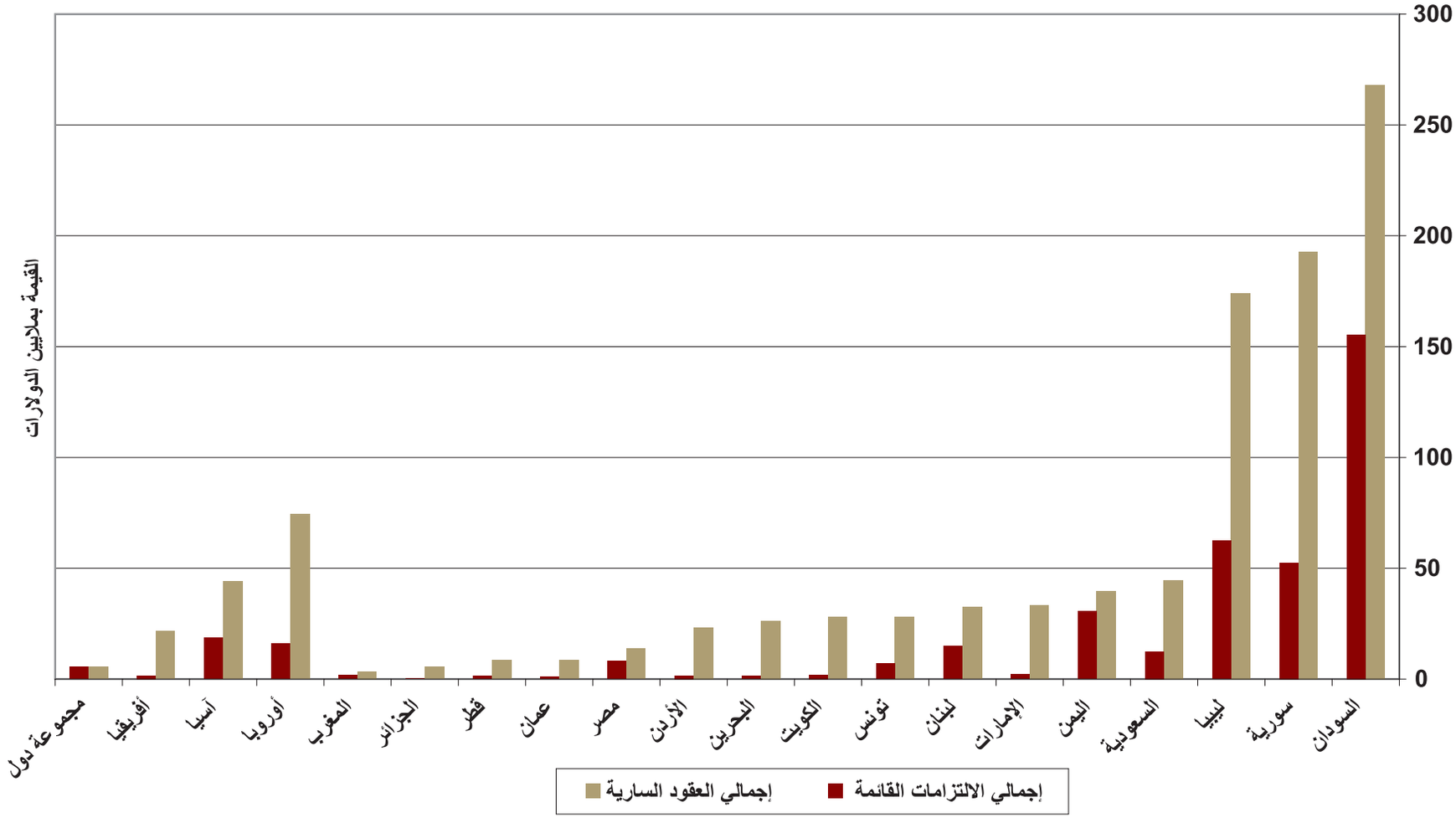

الفصل الثالث: الأنشطة المكملة والخدمات المساندة

1.3 المطبوعات وأوراق العمل:

تحقيقا لأحد أغراضها التي نصت عليها اتفاقية تأسيسها من نشر المعرفة وزيادة الوعي الاستثماري بين أوساط المستثمرين ورجال الأعمال في المنطقة العربية، واصلت **المؤسسة** القيام بأنشطتها المكملة وخدماتها المساندة المتمثلة في:

1.1.3 التقرير السنوي "مناخ الاستثمار في الدول العربية":

صدر عن **المؤسسة** خلال العام 2008 التقرير السنوي "**مناخ الاستثمار في الدول العربية** 2007"، بحلته الجديدة التي تضمنت **اسم وشعار المؤسسة الجديدين**، وتصميما مختلفاً للغلاف بما يعبر عن حالة التجدد التي تشهدها المؤسسة منذ السنوات الخمس الماضية. وتضمن التقرير للسنة الثانية على التوالي: **لمحة إحصائية اقتصادية عن الدول العربية**، وسلطت الضوء على مؤشرات أداء الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة والصادرة والبينية العربية خلال العام 2007. وقد تم توزيع نحو 1349 **نسخة** من التقرير عبر البريد العادي على المؤسسات والجهات العربية الحكومية والخاصة المعنية، والمؤسسات الإقليمية، والمستثمرين ورجال الأعمال العرب، ووسائل الإعلام، ومراكز البحوث والدراسات العربية. كما تلقت المؤسسة على مدار العام طلبات للتزود بنسخ من التقرير من جهات مختلفة في الدول العربية وبخاصة الباحثين وطلبة الدراسات العليا من داخل الوطن العربي وخارجه ذوي التخصصات المتصلة بجوهر عمل المؤسسة. كما تم إعداد نسخة باللغة الانجليزية لملخص عن التقرير وتحميلها على الموقع الشبكي للمؤسسة.

2.1.3 النشرة الفصلية "ضمان الاستثمار":

- أصدرت **المؤسسة** خلال العام أربعة أعداد من النشرة الفصلية "**ضمان الاستثمار**"، تناولت فيها عددا من المواضيع المتعلقة بصناعة ضمان الاستثمار وائتمان الصادرات. وإضافة إلى الأبواب الثابتة، أدرجت ضمن أعداد النشرة بضعة دراسات دولية هامة ذات الصلة. وقد تناولت افتتاحية العدد الفصلي الأول: الإعلان عن **إطلاق الموقع الشبكي الجديد** بعد أن تم تحديث مضمونه وتنقيحه (بالعربية والانجليزية)، كما تم ضمن النشرة تقديم دليل مختصر حول كيفية استخدامه. بينما غطت الأعداد اللاحقة عدة مواضيع هامة من بينها: المؤتمر الثاني عشر لرجال الأعمال والمستثمرين العرب (مرام 12)، والاجتماع السنوي لمجلس مساهمي المؤسسة والاجتماعات الدورية لمجلس إدارة المؤسسة للعام 2008، إضافة إلى تغطية وافية لأنشطة **المؤسسة** على مدار العام. كما تابعت أعداد النشرة التطورات التي طرأت على تصنيفات الدول العربية في عدد من المؤشرات الدولية الهامة، والتي لها أهميتها في تهيئة مناخ الاستثمار وبيئة أداء الأعمال وبالتالي جذب حصص اكبر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.
- وزعت نحو 4525 نسخة من النشرة لكل عدد فصلي وذلك، عبر البريد العادي على الجهات الحكومية والخاصة المعنية، والمصارف ومؤسسات وشركات الاستثمار ومراكز البحوث والأفراد من المعنيين والمهتمين بالاستثمار وصناعة الضمان في المنطقة، إضافة إلى عملاء **المؤسسة**. بالإضافة إلى نحو 400 نسخة إلكترونية من النشرة لكل عدد فصلي للمشتركين عبر

شبكة المعلومات الدولية (الانترنت). علما بان **المؤسسة** تحرص على تحميل تقريرها السنوي "**مناخ الاستثمار في الدول العربية**" والنشرة الفصلية "**ضمان الاستثمار**"، على موقعها الشبكي الجديد www.dhaman.org تحقيقا لنشر المعرفة وزيادة الوعي الاستثماري في المنطقة.

3.1.3 أوراق العمـل:

قدم السيد مدير عام المؤسسة (8) أوراق عمل خلال فعاليات اقتصادية محلية وخارجية، تم عقدها على مدار العام، إضافة إلى كلمة ألقاها في الجلسة الافتتاحية لمؤتمر مرام الثاني عشر، ودراسة لقسم البحوث والدراسات تم نشرها في إحدى الدوريات الصادرة عن المعهد العربي للتخطيط، سلطت بمجملها الضوء على المواضيع الآتية:

- "**مقترحات عملية لتنمية تدفق الاستثمارات العربية البينية المباشرة**"، تم تقديمها في **اجتماع رفيع المستوى عقد تحت مظلة الجامعة العربية** في القاهرة يومي 9 و10 يناير (كانون الثاني) 2008، بغرض بحث وضع الاستثمار في المنطقة العربية والخروج بمقترحات عملية لرفعها إلى القمة العربية.

- "**أحدث التطورات الاقتصادية، السياسية والاجتماعية التي شهدها الاقتصاد المصري**"، تم تقديمها ضمن فعاليات **الملتقى الثاني لآليات التمويل والضمان للصادرات والاستثمارات** الذي عقد في القاهرة في 28 يناير (كانون الثاني) 2008.

- "**السياحة في الدول العربية: مقوماتها ومكامن تنافسيتها**"، نشرت ضمن عدد يناير (كانون الثاني) 2008 من مطبوعة "**مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية - المجلد العاشر/العدد الأول**" التي تصدر عن المعهد العربي للتخطيط بالكويت.

- "**دور المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات في تنمية الاستثمارات العربية البينية**"، تم تقديمها ضمن فعاليات "**المؤتمر الدولي الأول للمهندسين العرب المغتربين**" الذي عقد بتونس خلال الفترة من 28-30 أبريل (نيسان) 2008.

- "**دور المؤسسة في تنشيط الاستثمارات العربية البينية من خلال تقديم خدمات ضمان الاستثمار**"، تم تقديمها خلال "**ملتقى الكويت للتأمين**" الذي عقد في الكويت يومي 28 و29 مايو (أيار) 2008.

- "**التطورات الاقتصادية في الدول العربية**"، تم تقديمها خلال فعاليات "**القمة التركية - العربية الأولى للتمويل**" التي عقدت في اسطنبول - تركيا خلال الفترة 12-13 يونيو (حزيران) 2008.

- "**مناخ الاستثمار وبيئة أداء الأعمال في الدول العربية والإصلاحات المنشودة فيها**"، تم تقديمها خلال "**المؤتمر الثاني عشر لرجال الأعمال والمستثمرين العرب**" الذي شاركت المؤسسة في تنظيمه في بيروت يومي 19-20 يونيو (حزيران) 2008، بالتعاون مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والأمانة العامة للاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية.

- "التطور التاريخي **لمؤتمر رجال الأعمال والمستثمرين العرب وانجازاته منذ دورته الأولى**

المنعقدة في الطائف عام 1982، ودور المؤسسة في تنظيمه"، تم إلقاؤها خلال الجلسة الافتتاحية **للمؤتمر الثاني عشر لرجال الأعمال والمستثمرين العرب**، الذي عقد في بيروت يومي 19–20 يونيو (حزيران) 2008.

- "**دور المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات في ضمان الاستثمارات والصادرات الفرنسية إلى الدول العربية**"، تم تقديمها خلال "**المنتدى الاقتصادي الخليجي- الفرنسي الأول**" الذي عقد في باريس- فرنسا يومي 28–29 أكتوبر (تشرين أول) 2008.

- "**ملامح ومحفزات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، ومتطلبات تحرير وتنمية الاستثمارات العربية البينية**"، تم تقديمها خلال "**مؤتمر التكامل الاقتصادي العربي من منظور القطاع الخاص**" الذي عقد في الكويت يومي 11–12 نوفمبر (تشرين الثاني) 2008.

2.3 الفعاليات التي نظمتها المؤسسة أو شاركت في تنظيمها:

نظمت **المؤسسة** وشاركت في تنظيم (4) فعاليات اقتصادية خلال العام تضمنت:

- الملتقى الثاني لآليات التمويل والضمان للصادرات والاستثمارات الذي عقد في القاهرة يوم 28 يناير (كانون الثاني) 2008، برعاية معالي وزير التجارة والصناعة في جمهورية مصر العربية، وبالتعاون مع الشركة العربية للاستثمار والبنك المصري لتنمية الصادرات وجمعية رجال الأعمال المصريين، بهدف التعريف بخدماتها لدى رجال المال والأعمال ومختلف الكيانات الاقتصادية في جمهورية مصر العربية. وقد شارك في الملتقى نحو 200 مشارك يمثلون شركات تصدير ورجال أعمال مصريين وبنوك تجارية وبعض الوزارات والمؤسسات العامة.

- ندوة حول **خدمات الضمان التي تقدمها المؤسسة**، وذلك بالتعاون مع الوكالة الوطنية لتأمين وتمويل الصادرات في السودان، يوم 16 مارس (آذار) 2008، بهدف التعريف بتلك الخدمات لدى الجهات الاقتصادية السودانية والعربية النشطة في جمهورية السودان.

- المؤتمر الثاني عشر لرجال الأعمال والمستثمرين العرب الذي عقد في بيروت يومي 19–20 يونيو (حزيران) 2008، بالتعاون مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والأمانة العامة للاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، تحت عنوان "**الترويج للاستثمار العربي الوطني والبيني في خضم الفورة النفطية**"، حيث ألقى خلاله السيد المدير العام للمؤسسة كلمة ترحيبية في الجلسة الافتتاحية، وقدم ورقة عمل. كما شاركت **المؤسسة** بالمعرض الذي ينظم سنويا على هامش المؤتمر والذي اجتذب أكثر من 500 مشارك، حيث استهدفت المشاركة استعراض ابرز الخدمات التي تقدمها **المؤسسة** لدعم وتشجيع وتنمية الاستثمارات العربية البينية ومنها ضمان الاستثمار المباشر، ضمان القروض، تأمين ائتمان الصادرات، تأمين الإيجار، وضمان خطابات الاعتماد، إضافة إلى تعريف حضور المؤتمر بالتطورات التي طرأت على تلك الخدمات.

- ورشة عمل حول **خدمات تأمين ائتمان الصادرات والاستثمار في الدول العربية**، بالتعاون مع الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية والشركة العربية للاستثمار، في مدينة دبي – الإمارات خلال شهر نوفمبر (تشرين الثاني) من العام 2008.

3.3 التعاون مع المؤسسات والهيئات العربيـة:

نشطت **المؤسسة** خلال العام 2008 في تسويق خدماتها التأمينية من خلال:

- حملات بريدية عدة تم تنفيذها في إطار خطة الإستراتيجية الجديدة، شملت البنوك وشركات التأمين النشطة في الدول العربية الأعضاء وعددا من الجهات الاقتصادية ذات العلاقة باستثمارات الأجانب والمغتربين العرب في الدول العربية.

- حملة بريدية استهدفت عددا من المصدرين الذين تعاملوا معها سابقا، لإطلاعهم على مستجدات خدمات **المؤسسة** وبخاصة في مجال ائتمان الصادرات.

- عقد وفد من **المؤسسة** لقاء مع لجنة المالية والاستثمار في غرفة تجارة وصناعة الكويت، بتاريخ 10 مارس (آذار) 2008، قدم خلاله شرحا وافيا حول الاستراتيجية الجديدة **للمؤسسة** والتي ستمكنها من المضي قدما في تحقيق الأهداف المرسومة خلال الأعوام القادمة. وقد عقد هذا اللقاء في إطار التعاون المشترك بين المؤسسة والغرفة بهدف تعريف رجال الأعمال والمصدرين والمستثمرين الكويتيين بميزات خدمات التأمين التي توفرها المؤسسة لمختلف الشرائح الاقتصادية.

- تم إنشاء "الإتحاد العربي لهيئات الضمان" يوم 5 نوفمبر (تشرين الثاني) 2008، حيث قامت ستة هيئات وطنية في كل من الأردن ومصر وتونس وعمان ولبنان والسودان إضافة إلى المؤسسة الاسلامية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، بالمصادقة على النظام الأساسي للاتحاد الذي تقرر إنشائه إثر توصيات ملتقى هيئات الضمان العربية الحادي عشر الذي عقد في دولة الكويت خلال شهر ديسمبر (كانون الأول) 2007. وسيتولى منصب الأمين العام للاتحاد، مدير عام المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، كما سيتخذ الاتحاد من المقر الرئيسي للمؤسسة في دولة الكويت مقرا له. ويسعى الاتحاد إلى تطوير عمل الهيئات الأعضاء في مجالي تنمية الصادرات العربية وتشجيع تدفق الاستثمارات الأجنبية والعربية البينية من خلال التغطية التأمينية التي تقوم بتوفيرها. وسيتركز نشاط الاتحاد على ترقية مهارات اكتتاب المخاطر وزيادة قيمة عمليات التأمين المشترك وإعادة التأمين المتبادل، كما سيقوم بإجراء الدراسات والبحوث الفنية المتعلقة بصناعة الضمان وبتقديم الدعم الفني للدول العربية التي ترغب في إنشاء هيئات ضمان وطنية علاوة على عدد من الأنشطة الأخرى ذات الأهمية.

- استقبلت **المؤسسة** وفدا ليبيا يوم 23 و24 نوفمبر (تشرين الثاني) 2008، يمثل كلا من مركز تنمية الصادرات وشركة ليبيا للتأمين لبحث سبل التعاون الممكن ولاسيما المتعلق منه بإحداث نظام تأمين استثمار ونظام تأمين ائتمان الصادرات في ليبيا، كما تم بحث سبل توفير الدعم الفني للجانب الليبي في مجال صناعة تأمين الائتمان والاستثمار، ومن المقرر توقيع مذكرة تفاهم في هذا الشأن.

- اجتمع وفد من المؤسسة مع وفد من شركة الإمارات لتأمين ائتمان الصادرات، بتاريخ 30 نوفمبر (تشرين الثاني) 2008 بمدينة دبي، حيث تم مناقشة الجوانب الفنية للتعاون لاسيما المتعلق منها بإعادة التامين والتسويق المشترك. ومن المقرر أن يتم تنفيذ برنامج العمل المشترك المعد في هذا الشأن خلال العام 2009.

ومن جهة أخرى، وقعت **المؤسسة** 6 اتفاقيات إنتاج وتعاون، ومذكرتي تفاهم خلال العام 2008 كالتالي:

- اتفاقيتي إنتاج بالعمولة لتسويق خدمات تأمين ائتمان الصادرات وضمان الاستثمار في الجمهورية العربية السورية.

- اتفاقيتي تعاون مشترك مع مؤسستين حكوميتين تعملان في مجال تشجيع وتأمين الصادرات الوطنية في كل من سلطنة عمان ودولة الكويت.

- مذكرة تفاهم مع حكومة دولة الكويت، ممثلة بالهيئة العامة للصناعة في مجال تأمين ائتمان الصادرات الصناعية الكويتية ضد المخاطر التجارية وغير التجارية المرتبطة بالعمليات التصديرية بتاريخ 7 فبراير (شباط) 2008. وتهدف المذكرة إلى وضع أطر للتعاون بين المؤسسة والهيئة تتاح من خلالها للمصدرين الكويتيين، فرصة الاستفادة من عدة ميزات تنافسية مثل الحصول على تخفيض إضافي في تكلفة التصدير وفتح الباب أمام الصادرات الكويتية للنفاذ إلى أسواق جديدة وتدعيم مواقعهم في أسواقهم التقليدية.

- اتفاقية إنتاج بالعمولة مع منتج في مملكة البحرين يتركز نشاطه في القطاع المالي.

- اتفاقية تعاون مشترك مع الوكالة الوطنية لتأمين وتمويل الصادرات في السودان خلال شهر مايو (أيار) 2008.

- مذكرة التفاهم للتعاون المشترك مع المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات التي تم توقيعها مع المؤسسة في 10 سبتمبر (أيلول) 2008، والتي تهدف إلى تفعيل سبل التعاون في مجالات التسويق والترويج وتبادل المعلومات والتأمين المشترك وإعادة التأمين والتدريب وتبادل الخبرات.

4.3 حضور المؤسسة محليا وإقليميا ودوليا:

شاركت وفود من **المؤسسة** في الملتقيات والمؤتمرات المحلية والإقليمية والدولية الآتية:

- ملتقى أبو ظبي الاقتصادي الثاني، الذي عقد خلال الفترة 3-4 فبراير (شباط) 2008، في إمارة أبو ظبي، حيث هدف الملتقى بشكل أساسي إلى التعرف على أحد أسرع الاقتصادات الخليجية نموا، والتفاعل مع عدد من المسئولين عن السياسة الاقتصادية والخبراء ورجال الأعمال والاستثمار. وتم تبادل الآراء حول الأوضاع والآفاق الاقتصادية والفرص الاستثمارية المتاحة في دول الخليج بوجه عام وفي دولة الإمارات بوجه خاص، علاوة على العمل على إرساء وتطوير علاقات استثمارية واقتصادية جديدة متبادلة.

- مؤتمر الاستثمار، الذي عقد في المنطقة الشرقية في مدينة دير الزور في الجمهورية العربية السورية، خلال الفترة 2-3 مارس (آذار) 2008، حيث هدف الملتقى إلى عرض الفرص الاستثمارية الواعدة التي تتيحها المنطقة الشرقية للمستثمرين العرب والأجانب على حد سواء.

- ندوة إدارة مخاطر الائتمان، التي عقدت يومي 17 و 19 مارس (آذار) 2008 في جمهورية مصر العربية.

- ملتقى عُمان الاقتصادي، الذي عقد في مدينة مسقط بسلطنة عمان خلال الفترة 13–14 أبريل (نيسان) 2008، والذي تمحورت فعالياته حول عدد من المحاور ركزت على التطورات الحديثة للاقتصاد العماني في مجالات البنى الأساسية، وبيئة الاستثمار والفرص الاستثمارية المتاحة في مختلف القطاعات الاقتصادية، والاحتياجات والخطط المستقبلية في مجالات الطاقة ومشاريع الربط مع دول الجوار.

- اجتماع غرفة تجارة وصناعة الكويت بالبعثة الاقتصادية الرومانية، الذي عقد في دولة الكويت بتاريخ 27 أبريل (نيسان) 2008. كما شارك وفد آخر من المؤسسة في نفس التاريخ باجتماع الغرفة التجارية السعودية – التشيكية المشتركة الذي عقد في مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية.

- المنتدى الاقتصادي الإسلامي الدولي الرابع، الذي عقد في دولة الكويت بتاريخ 28 أبريل (نيسان) 2008.

- "المنتدى الاقتصادي العربي"، الذي عقد في بيروت في الفترة 2–3 مايو (أيار) 2008. وتناول العديد من الموضوعات من أهمها: النظر إلى ما بعد الفورة النفطية، مستقبل نظام ربط العملات الخليجية والعربية، وفورة البناء والعقار في البلدان العربية.

- "اجتماعات نادي براغ لهيئات الضمان"، التي عقدت في العاصمة الأردنية عمان خلال شهر مايو (أيار) 2008، والتي تهدف إلى تعزيز التعاون وتبادل الخبرات والمعلومات مع الدول الأعضاء وخاصة المتعلقة منها بالجانب الفني في عمليات الاكتتاب وتقديم الحلول وخدمات التأمين والضمان الجديدة.

- "ملتقى الكويت للتأمين"، الذي عقد في دولة الكويت خلال الفترة 28–29 مايو (أيار) 2008، وتناول العديد من الموضوعات والتي كان من أهمها: إدارة المخاطر واستثمار الموارد التأمينية والحوكمة والاندماج والاستحواذ والتشريعات التأمينية والتطبيق التدريجي للمعايير الدولية للإشراف والرقابة على قطاع التأمين وكيفية تطوير قطاع التأمين في العالم العربي.

- "الملتقى الاقتصادي التركي – العربي الثالث"، الذي عقد في مدينة إسطنبول – تركيا خلال الفترة 12–13 يونيو (حزيران) 2008، وقد حضر المؤتمر العديد من الشخصيات البارزة شملت وزراء ومسئولين حكوميين ورؤساء مصارف ومؤسسات تمويلية وتجارية وصناعية ورجال أعمال ومستثمرين من دول عربية وأوروبية وآسيوية بغرض مناقشة مستقبل العلاقات التركية – العربية في مجالي الاستثمار والتمويل.

- الاجتماعات السنوية لـ Credit Alliance، التي عقدت في باريس – فرنسا، خلال شهر يوليو (تموز) 2008.

- المنتدى الاقتصادي الخليجي – الفرنسي الأول، الذي عقد في باريس – فرنسا خلال شهر أكتوبر (تشرين الأول) 2008.

- اجتماع ممثلي المؤسسات المالية العربية وصناديق التمويل العربية، الذي عقد في مدينة الكويت – دولة الكويت، خلال شهر أكتوبر (تشرين الأول) 2008.

- الملتقى الدولي السادس للمؤسسات المالية والاستثمارية الذي عقد في دمشق – سورية خلال شهر نوفمبر (تشرين الثاني) 2008.

5.3 تطويـر الموارد البشرية:

واصلت المؤسسة برنامجها الموجه لتنمية وتطوير المهارات الفنية ورفع مستوى الأداء لمواردها البشرية، حيث أوفدت موظفين من إدارة العمليات للمشاركة في دورة تدريبية بعنوان (Trade Finance Master Class Training 2008)، نظمتها شركة (Marcus Evans FZE) في دبي بدولة الإمارات العربية المتحدة، خلال الفترة من 15–2008/06/16.

6.3 تقنية المعلومات:

1.6.3 الأنظمة والتطوير:

اعتمدت المؤسسة في بناء أنظمتها التقنية على أسلوب التطوير الداخلي لما يتميز به من قدرة تامة على الوفاء بمتطلبات العمل وتمتعه بالمرونة الكاملة التي تتيح إمكانية التعديل والتغيير في البرامج المستخدمة كلما استدعت الحاجة. وفي هذا الإطار تم الانتهاء من تطوير عدد من الأنظمة والبرامج وإدخالها طور التطبيق العملي، شملت برنامج متابعة وإدارة موارد واستثمارات المؤسسة (PMS)، برنامج المحاسبة (CSH)، برنامج الموارد البشرية والخدمات الذاتية (HR)، وعدداً من البرامج الأخرى، علماً بأنه روعي عند تصميم هذه البرامج أن تكون ذات روابط بينية بحيث تضمن سرعة وسهولة انسياب المعلومات بينها بطريقة تلقائية مما يوفر الوقت والجهد والتكلفة.

2.6.3 البنية التحتية:

- في إطار الحرص على مواكبة التطور التقني في مجال الأجهزة وملحقاتها، تم استبدال وتحديث عدد من الأجهزة المستخدمة بالمؤسسة.

3.6.3 الموقع الشبكي:

- تم خلال العام 2008، إطلاق الموقع الشبكي للمؤسسة بحلته الجديدة التي تتماشى مع اتخاذ المؤسسة اسماً وشعاراً جديدين، ويجري حاليا تطوير الموقع الشبكي الخاص بالاتحاد العربي لهيئات تأمين الصادرات والمزمع إطلاقه بحلول منتصف العام 2009.

7.3 النشاط الإعلامي:

- تم رصد (80) خبراً في الصحف والمجلات العربية، حول أنشطة **المؤسسة** ومشاركاتها في المؤتمرات والندوات، وحجم عملياتها المبرمة والاتفاقيات الموقعة خلال العام 2008 مع عدد من المؤسسات والهيئات العربية. وقد جاء على رأس تلك الأخبار إقرار مجلس مساهمي **المؤسسة** للتقرير السنوي والحسابات المالية الختامية، وذلك في دورته الـ (35) التي عقدت في صنعاء خلال الفترة 3–5 أبريل (نيسان) 2008، والتصنيف الائتماني الذي نالته **المؤسسة**، وإطلاق المؤسسة لتقرير الاستثمار العالمي 2008 بتفويض من الانكتاد في 24 سبتمبر (أيلول) 2008، وإنشاء الاتحاد العربي لهيئات الضمان في 5 نوفمبر (تشرين الثاني) 2008. كما تناولت بعض الصحف عددا من المواضيع التي وردت ضمن مطبوعات **المؤسسة** السنوية والفصلية خلال العام 2008.

الفصل الرابع : التقرير المالي

تظهر الميزانية العمومية كما في 31 ديسمبر 2008 أن إجمالي موجودات المؤسسة بلغ 96,224,279 دينارا كويتيا (348,071,185 دولارا أمريكيا) كما يظهره الشكل التالي:

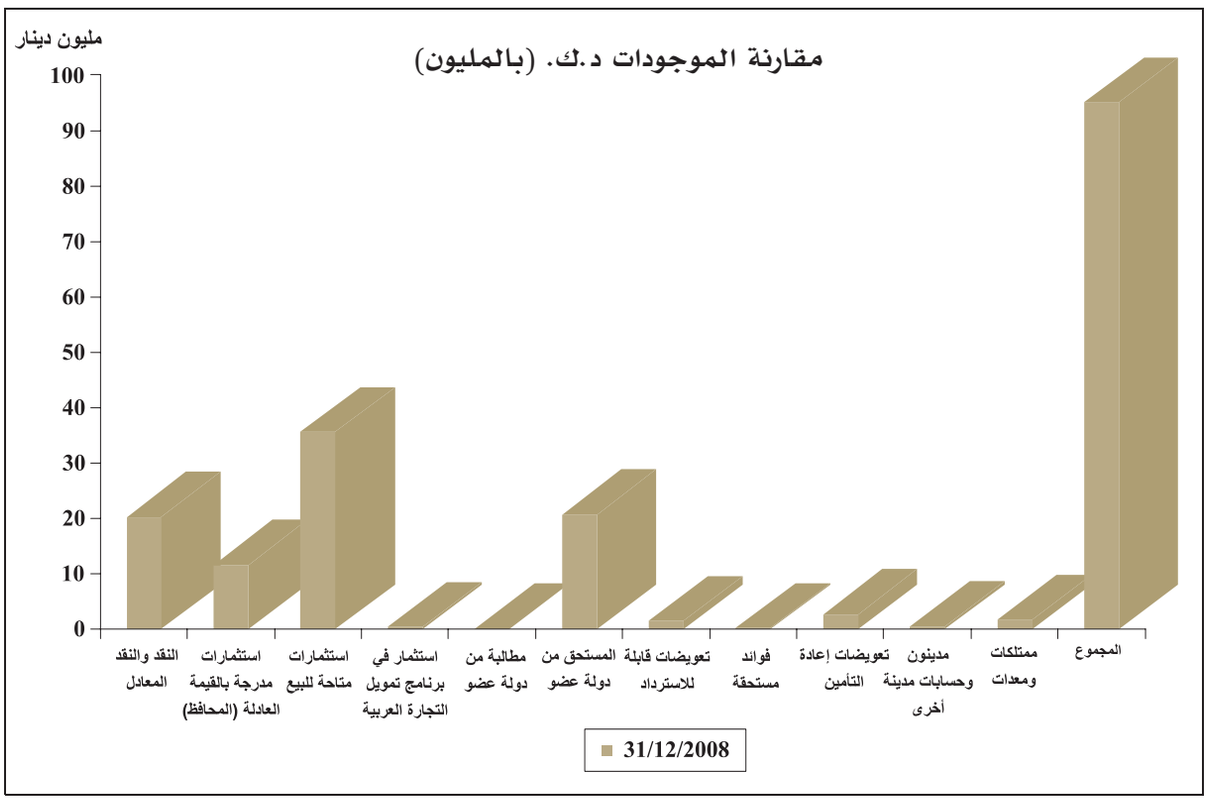

وبلغت الموجـــودات النقديـــة التي تتكون من النقد والنقد المعادل ومحافظ مالية وصناديق استثمارية وسندات ومساهمة في برنامج تمويل التجارة العربية مبلغ 67,771,506 ديناراً كويتياً (245,149,235 دولارا أمريكيا)، ويظهر الشكل التالي توزيع نسب الموجودات النقدية في 2008.

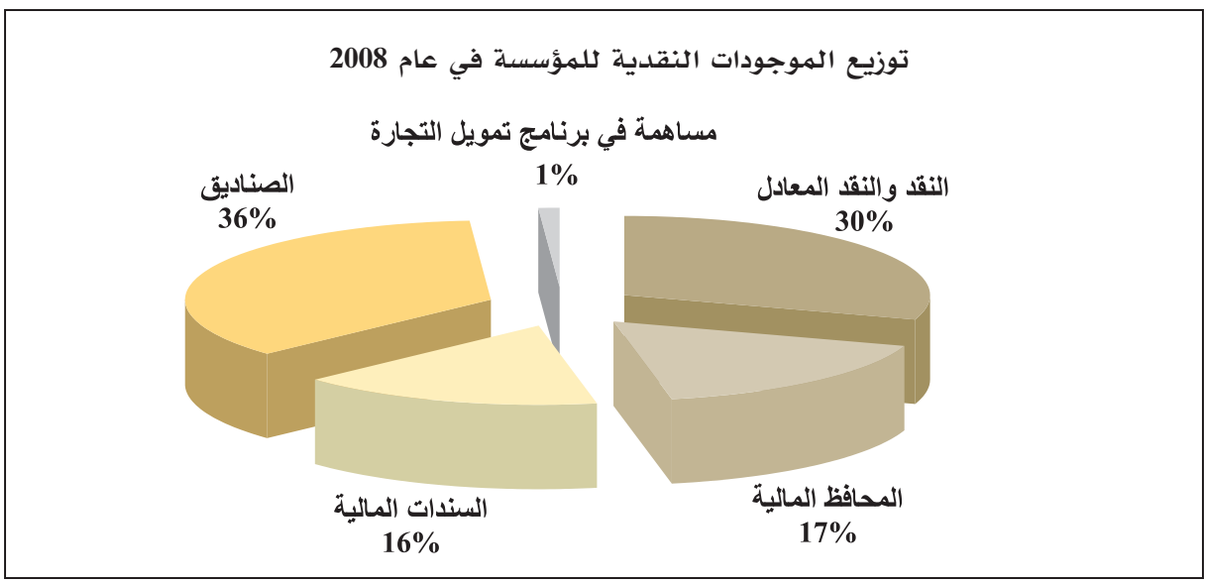

كما بلغت حقوق المساهمين في 31 ديسمبر 2008 مبلغ 86,394,476 دينارا كويتيا (312,513,930 دولارا أمريكيا) وهي تتكون من رأس المال المدفوع وقدره 55,512,443 دينارا كويتيا (200,804,641 دولارا أمريكيا) والإحتياطي العام وقدره 34,119,905 دينارا كويتيا (123,421,613 دولارا أمريكيا) والإنخفاض في إحتياطي التغيرات المتراكمة للقيمة العادلة وقدرها 3,237,872 دينارا كويتيا (11,712,324 دولارا أمريكيا).

وفيما يتعلق بالدخل والإنفاق كما في 31 ديسمبر 2008 فقد بلغ الدخل من نتائج الضمان والفوائد على السندات والودائع وحسابات تحت الطلب وتوزيعات الصناديق والايرادات الأخرى 3,485,980 دينارا كويتيا (بيان الدخل وإيضاح 20).

كما أظهرت نتائج الاستثمار خسائر غير محققة قدرها 8,943,740 دينارا كويتيا (إيضاح 20) وبلغت خسائر فروق العملة 1,576,215 دينارا كويتيا وبذلك تكون صافي الخسائر التشغيلية 7,033,975 دينارا كويتيا (قائمة الدخل).

أما فيما يتعلق بالإنفاق فلقد بلغت المصروفات الإجمالية 2,357,431 ديناراً كويتياً كما في 31 ديسمبر 2008 (8,527,513 دولارا أمريكيا) وهي أقل من معدل الصرف الإجمالي والمحدد بالموازنة التقديرية لعام 2008 بمبلغ 187,569 دينار كويتي (678,492 دولارا أمريكيا) نسبة 7.40% نتيجة لقيام الإدارة العامة بترشيد الإنفاق والعمل على تخفيض المصاريف الفعلية خلال الربع الأخير من عام 2008، من خلال تأجيل عدة نشاطات وبرامج كانت تنوي القيام بها خلال عام 2008.

وفيما يتعلق بصافي نتائج أعمال السنة فتظهر خسارة قدرها 9,391,406 دينارا كويتيا وذلك قبل احتساب الانخفاض في القيمة لإستثمارات متاحة للبيع وقدره 3,170,374 دينارا كويتيا والمحول إلى بيان الإيرادات والمصروفات من احتياطي التغير في القيمة العادلة (إيضاح 7) وبذلك يبلغ صافي نتائج العام خسارة قدرها 12,561,780 دينارا كويتيا.

وترجع الخسائر الغير محققة في المحافظ الإستثمارية للمؤسسة والإنخفاض في القيمة لإستثمارات متاحة للبيع إلى التقلبات الشديدة في الأسواق العالمية نتيجة لأزمة الرهونات العقارية إلى جانب تداعيات سقوط الأسواق المالية العالمية وإنخفاضها إلى مستويات متدنية مما أدى إلى إعلان مجموعة مؤسسات مالية عالمية إفلاسها مثل Lehman Brothers و Bear Sterns وغيرها من المؤسسات الكبيرة مما حدا بالسلطات النقدية في كل من الولايات المتحدة وأوروبا ودول أخرى إلى ضخ سيولة نقدية تقدر ببلايين الدولارات لإنقاذ هذه المؤسسات وبالتالي إنقاذ إقتصاديات هذه الدول من الأضرار التي لحقت بها نتيجة لهذه الأزمة.

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وإئتمان الصادرات

مؤسسة أقطار عربية ذات شخصية قانونية مستقلة

تقرير مراقب الحسابات المستقل والبيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2008

كي بي أم جي صافي المطوع وشركاه
برج راكان، الدور 18
شارع فهد السالم
ص.ب. 24، الصفاة 13001
الكويت

تلفون : + 965 247 5090
فاكس : + 965 249 2704

السادة/ رئيس وأعضاء مجلس مساهمي المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات المحترمين
مؤسسة أقطار عربية ذات شخصية قانونية مستقلة
دولة الكويت

تقرير مراقب الحسابات المستقل

التقرير على البيانات المالية

لقد قمنا بتدقيق البيانات المالية المرفقة للمؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات ("المؤسسة") (سابقا باسم المؤسسة العربية لضمان الاستثمار)، والتي تتضمن الميزانية العمومية كما في 31 ديسمبر 2008 وبيان الدخل وبيان التغيرات في حقوق الأعضاء وبيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ، بالإضافة إلى ملخص بالسياسات المحاسبية الهامة والإيضاحات الأخرى.

مسئولية الإدارة عن البيانات المالية

إن الإدارة مسئولة عن الإعداد والعرض العادل لتلك البيانات المالية وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية. تتضمن تلك المسئولية: تصميم وتنفيذ والمحافظة على نظام رقابة داخلي مناسب للإعداد والعرض العادل لبيانات مالية خالية من الأخطاء المادية، سواء كانت نتيجة للغش أو الخطأ، واختيار وتطبيق السياسات المحاسبية المناسبة وعمل التقديرات المحاسبية المعقولة وفقا للظروف.

مسئولية مراقب الحسابات

إن مسئوليتنا هي إبداء الرأي على تلك البيانات المالية بناء على أعمال التدقيق التي قمنا بها. لقد قمنا بالتدقيق وفقا للمعايير الدولية للتدقيق. وتتطلب منا تلك المعايير الالتزام بمتطلبات أخلاقية مناسبة وأن نقوم بتخطيط وأداء التدقيق للحصول على تأكيد معقول عما إذا كانت البيانات المالية خالية من الأخطاء المادية.

تتضمن أعمال التدقيق القيام بإجراءات للحصول على أدلة تدقيق حول المبالغ والإفصاحات في البيانات المالية. إن الإجراءات المختارة تعتمد على تقديرنا، بما فيه تقدير مخاطر وجود أخطاء في البيانات المالية، سواء كانت نتيجة للغش أو الخطأ. عند القيام بتلك التقديرات للخطر، نأخذ في الإعتبار الرقابة الداخلية الخاصة بالإعداد والعرض العادل للبيانات المالية للمؤسسة، وذلك من أجل تصميم إجراءات التدقيق المناسبة للظروف، وليس لغرض إبداء الرأى على مدى كفاءة الرقابة الداخلية للمؤسسة. يتضمن التدقيق أيضا تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة، ومعقولية التقديرات المحاسبية التي أجريت بمعرفة الإدارة، بالإضافة إلى تقييم العرض الشامل للبيانات المالية.

إننا نعتقد أن أدلة التدقيق التى حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا.

الرأي

برأينا، إن البيانات المالية تعبر بصورة عادلة، في كافة النواحي المادية، عن المركز المالي للمؤسسة كما في 31 ديسمبر 2008، وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية.

التقرير على الأمور الأخرى

كذلك نبين أن المؤسسة تمسك سجلات محاسبية منتظمة وأن البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2008 متفقة مع السجلات المحاسبية.

صافي عبد العزيز المطوع
مراقب حسابات – ترخيص رقم 138 فئة "أ"
من كي بي إم جي صافي المطوع وشركاه
عضو في كي بي إم جي العالمية

الكويت في 1 مارس 2009

الميزانية العمومية

كما في 31 ديسمبر 2008

	إيضاح	2008 دينار كويتي	2007 دينار كويتي
الموجودات			
نقد في الصندوق ولدى البنوك	5	2,581,556	9,088,166
ودائع لأجل	5	17,700,000	10,000,000
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	6	11,524,644	17,392,836
استثمارات متاحة للبيع	7	35,599,575	43,179,209
استثمار في برنامج تمويل التجارة العربية	8	365,731	365,731
المستحق من دولة عضو	9	20,729,131	20,507,930
تعويضات قابلة للاسترداد	10	2,068,816	1,773,681
فوائد مستحقة	11	645,732	761,280
مستحق من شركات تأمين وإعادة تأمين	12	2,655,126	2,787,709
مدينون وموجودات أخرى	13	621,480	4,118,141
مطالبة من دولة عضو	14	18,968	18,968
ممتلكات ومعدات	15	1,713,520	1,774,126
إجمالي الموجودات		96,224,279	111,767,777
المطلوبات وحقوق الأعضاء			
المطلوبات			
دائنون ومطلوبات أخرى	16	563,636	541,411
التزامات بموجب عقد إيجار تمويلي	17	2,093,180	2,124,109
مستحق لشركات تأمين وإعادة تأمين	12	5,651,100	5,568,851
مدخرات العاملين ومكافأة نهاية الخدمة	18	1,521,887	1,613,968
إجمالي المطلوبات		9,829,803	9,848,339
حقوق الأعضاء			
رأس المال المدفوع	19	55,512,443	54,006,827
احتياطي عام	19	34,119,905	47,099,291
إحتياطي التغير في القيمة العادلة		(3,237,872)	813,320
إجمالي حقوق الأعضاء		86,394,476	101,919,438
إجمالي المطلوبات وحقوق الأعضاء		96,224,279	111,767,777

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية.

بيـــان الدخـــل

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2008

	إيضاح	2008 دينار كويتي	2007 دينار كويتي
الإيرادات			
إجمالي أقساط الضمان		908,364	1,049,945
أقساط ضمان محولة إلى معيدي تأمين		(75,043)	(53,889)
صافي أقساط الضمان المكتسبة خلال السنة		833,321	996,056
مصروفات وعمولات أخرى		(49,562)	(18,141)
صافي نتائج الضمان		783,759	977,915
إيرادات عمولات		28,104	563,994
		811,863	1,541,909
فوائد بنكية		1,047,742	1,260,220
فوائد سندات		800,019	694,637
صافي (خسارة)/ ربح استثمارات	20	(8,123,292)	2,991,154
خسارة فروق عملات أجنبية		(1,576,215)	(21,767)
إيرادات أخرى		5,908	7,164
صافي (الخسائر)/ الإيرادات التشغيلية		(7,033,975)	6,473,317
المصروفات			
الباب الأول ـ رواتب وأجور ومكافآت		1,469,229	1,399,526
الباب الثاني ـ مصروفات عمومية وإدارية		758,232	744,883
الباب الثالث ـ مصروفات رأسمالية		81,547	87,300
الباب الرابع ـ مخصصات وأخرى		48,423	65,548
إجمالي المصروفات		2,357,431	2,297,257
(خسارة)/ ربح السنة قبل خسائر الانخفاض في القيمة لاستثمارات متاحة للبيع		(9,391,406)	4,176,060
خسائر الإنخفاض في القيمة لاستثمارات متاحة للبيع	7	(3,170,374)	-
صافي (خسارة)/ ربح السنة		(12,561,780)	4,176,060

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية.

بيان التغيرات في حقوق الأعضاء

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2008

	رأس المال المدفوع دينار كويتي	إحتياطي عام دينار كويتي	إحتياطي التغير في القيمة العادلة دينار كويتي	أرباح مرحلة دينار كويتي	الإجمالي دينار كويتي
الرصيد في 1 يناير 2007	47,977,827	43,295,588	2,489,936	-	93,763,351
التغيرات في حقوق الأعضاء للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2007					
استثمارات متاحة للبيع:					
التغيرات في القيم العادلة لإستثمارات متاحة للبيع	-	-	335,783	-	335,783
المحول للأرباح والخسائر نتيجة البيع	-	-	(2,012,399)	-	(2,012,399)
إجمالي الخسارة المدرجة مباشرة في حقوق الملكية	-	-	(1,676,616)	-	(1,676,616)
صافي ربح السنة	-	-	-	4,176,060	4,176,060
إجمالي الإيرادات والمصروفات المعترف بها للسنة	-	-	(1,676,616)	4,176,060	2,499,444
الزيادة في رأس المال خلال السنة	6,029,000	-	-	-	6,029,000
مساهمة لدعم إحتياجات الشعب الفلسطيني (إيضاح 21)	-	-	-	(372,357)	(372,357)
المحول إلى الاحتياطي العام	-	3,803,703	-	(3,803,703)	-
الرصيد المعدل في 31 ديسمبر 2007	54,006,827	47,099,291	813,320	-	101,919,438
الرصيد كما في 1 يناير 2008	54,006,827	47,099,291	813,320	-	101,919,438
التغيرات في حقوق الأعضاء للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2008					
استثمارات متاحة للبيع:					
التغيرات في القيم العادلة لإستثمارات متاحة للبيع	-	-	(6,925,754)	-	(6,925,754)
المحول للأرباح والخسائر نتيجة البيع	-	-	(295,812)	-	(295,812)
خسارة الانخفاض في القيمة لاستثمارات متاحة للبيع محولة إلى بيان الدخل (انظر إيضاح 7)	-	-	3,170,374	-	3,170,374
إجمالي الخسارة المدرجة مباشرة في حقوق الملكية	-	-	(4,051,192)	-	(4,051,192)
صافي خسارة السنة	-	-	-	(12,561,780)	(12,561,780)
إجمالي الإيرادات والمصروفات المعترف بها للسنة	-	-	(4,051,192)	(12,561,780)	(16,612,972)
الزيادة في رأس المال خلال السنة	1,505,616	-	-	-	1,505,616
مساهمة لدعم إحتياجات الشعب الفلسطيني (إيضاح 21)	-	(417,606)	-	-	(417,606)
المحول إلى الاحتياطي العام	-	(12,561,780)	-	12,561,780	-
الرصيد في 31 ديسمبر 2008	55,512,443	34,119,905	(3,237,872)	-	86,394,476

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية.

بيـان التدفقـات النقديـة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2008

	إيضاح	2008 دينار كويتي	2007 دينار كويتي
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية:			
صافي (خسارة)/ ربح السنة		(12,561,780)	4,176,060
تسويات:			
استهلاك		81,547	87,300
صافي خسارة/ (ربح) إستثمارات		8,123,292	(2,991,154)
خسارة الانخفاض في القيمة لاستثمارات متاحة للبيع		3,170,374	-
إيرادات فوائد		(1,847,761)	(1,954,857)
أعباء إيجار تمويلي		179,617	150,711
		(2,854,711)	(531,940)
التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية:			
(الزيادة)/ النقص في استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر		(3,075,548)	6,523,828
(الزيادة)/ النقص في المستحق من دولة عضو		(221,201)	1,210,230
الزيادة في تعويضات قابلة للاسترداد		(295,135)	(11,248)
النقص في مستحق من شركات تأمين وإعادة تأمين		132,583	-
النقص/ (الزيادة) في مدينون وفوائد مستحقة وموجودات أخرى		3,612,209	(3,541,560)
الزيادة/ (النقص) في دائنون ومطلوبات أخرى		22,225	(401,459)
الزيادة في مستحق لشركات تأمين وإعادة تأمين		82,249	-
(النقص)/ الزيادة في مدخرات العاملين ومكافأة نهاية الخدمة		(92,081)	355,659
التدفقات النقدية الناتجة من العمليات		(2,689,410)	3,603,510
توزيعات أرباح مستلمة		515,546	213,255
فوائد مستلمة		1,847,761	1,954,857
المدفوع لدعم إحتياجات الشعب الفلسطيني	21	(42,606)	(247,357)
صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في)/ الناتجة من الأنشطة التشغيلية		(368,709)	5,524,265
التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية:			
شراء استثمارات متاحة للبيع		(14,067,157)	(33,470,040)
المحصل من بيع إستثمارات متاحة للبيع		14,730,127	20,558,924
شراء ممتلكات ومعدات		(20,941)	(14,561)
ودائع لأجل		(7,700,000)	(10,000,000)
صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة الاستثمارية		(7,057,971)	(22,925,677)
التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية:			
المدفوع من التزامات عقد إيجار تمويلي		(210,546)	(179,617)
المحصل من سداد رأس المال المدفوع		1,130,616	5,904,000
صافي التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التمويلية		920,070	5,724,383
صافي النقص في النقد في الصندوق ولدى البنوك		(6,506,610)	(11,677,029)
النقد في الصندوق ولدى البنوك في بداية السنة		9,088,166	20,765,195
النقد في الصندوق ولدى البنوك في نهاية السنة	5	2,581,556	9,088,166

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية.

إيضاحات حول البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2008

1. نشاط المؤسسة وطبيعة عملها

إن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وإئتمان الصادرات ("المؤسسة") (سابقاً بإسم المؤسسة العربية لضمان الإستثمار) هي مؤسسة إقليمية عربية ذات شخصية قانونية مستقلة، وقد تأسست وفقاً للاتفاقية بين الأقطار العربية الأعضاء في إبريل 1974، وأهم أغراضها هو توفير الضمان للاستثمارات بين الأقطار العربية ضد المخاطر غير التجارية وضمان الائتمانات المرتبطة بالتجارة بين الأقطار المساهمة ضد الأخطار التجارية وغير التجارية المنصوص عليها في اتفاقية إنشائها. تعمل المؤسسة أيضاً على تعزيز الاستثمارات والتجارة بين الأقطار المساهمة.

يقع مقر المؤسسة في دولة الكويت وعنوان مكتبها المسجل هو ص.ب. 23568، الصفاة 13096، دولة الكويت.

تم التصريح بإصدار البيانات المالية من قبل مجلس إدارة المؤسسة في 1 مارس 2009. ويحق لأعضاء المؤسسة تعديل البيانات المالية في الاجتماع السنوي لمجلس المساهمين.

2. أسس الإعداد

أ) بيان الالتزام

تم إعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية والتفسيرات الصادرة عن لجنة تفسير المعايير الدولية للتقارير المالية التابعة لمجلس معايير المحاسبة الدولية.

ب) أسس القياس

يتم إعداد البيانات المالية على أساس القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية المحتفظ بها لغرض المتاجرة والموجودات المتاحة للبيع، باستثناء تلك التي لا يمكن تقدير القيمة العادلة لها بشكل موثوق. يتم إظهار الموجودات والمطلوبات المالية والموجودات والمطلوبات غير المالية الأخرى بالتكلفة المطفأة أو التكلفة التاريخية.

جـ) عملة العرض والتعامل

تظهر البيانات المالية بالدينار الكويتي وهو عملة التعامل للمؤسسة. تم عرض كافة المبالغ في الإيضاحات بالدينار الكويتي، ما لم يذكر غير ذلك.

د) إستخدام الأحكام والتقديرات

إن إعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية يتطلب من الإدارة القيام بأحكام وتقديرات وافتراضات، والتي قد تؤثر على تطبيق السياسات والمبالغ المدرجة للموجودات والمطلوبات والإيرادات والمصروفات. و قد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات.

تتم مراجعة التقديرات والافتراضات الضمنية بصفة مستمرة. يتم إدراج التغييرات في التقديرات المحاسبية في الفترة التي يتم فيها مراجعة التقدير وأي فترات مقبلة قد تتأثر.

تحديدا، تم الشرح في إيضاح 4 حول التقديرات غير المؤكدة والأحكام الهامة عند تطبيق السياسات المحاسبية والتي لها الأثر الأكبر في المبالغ التي تم الإعتراف بها في البيانات المالية.

3. السياسات المحاسبية الهامة

تم تطبيق السياسات المحاسبية أدناه بثبات من قبل المؤسسة ولجميع الفترات المعروضة في هذه البيانات المالية.

أ) الإستثمارات

يتم تصنيف الأداة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر إذا كان الغرض من الإحتفاظ بها هو المتاجرة أو إذا كان قد تم تصنيفها كذلك عند الإعتراف المبدئي. يتم تصنيف الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر إذا قامت المؤسسة بإدارة تلك الاستثمارات واتخاذ قرارات الشراء والبيع على أساس قيمتها العادلة.

يتم قياس الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر مبدئيا بالقيمة العادلة. يتم تحميل تكاليف المعاملة الخاصة بالأدوات المالية من خلال الأرباح أو الخسائر كمصروفات عند تكبدها. لاحقا للاعتراف المبدئي، يتم إثبات جميع الأدوات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بالقيمة العادلة مع إدراج التغيرات في القيمة العادلة في بيان الدخل.

يتم تصنيف الاستثمارات التي لا يتم الاحتفاظ بها حتى الاستحقاق أو الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر كاستثمارات متاحة للبيع، ويتم إثباتها بالقيمة العادلة مع إدراج أي أرباح أو خسائر ناتجة مباشرة في حقوق الأعضاء باستثناء خسائر الانخفاض في القيمة وأرباح وخسائر تحويل العملات الأجنبية في حالة البنود النقدية. يتم إدراج المساهمات في الأوراق المالية غير المسعرة والسندات ذات الدخل غير الثابت المصنفة كإستثمارات متاحة للبيع والتي لا يمكن تحديد قيمتها العادلة بصورة موثوق منها بالتكلفة ناقصاً الإنخفاض في القيمة (إيضاح 3 (و)). عند استبعاد تلك الاستثمارات بالبيع، فإن الأرباح والخسائر المتراكمة التي قد تم إثباتها سابقا مباشرة في حقوق الأعضاء يتم إثباتها في بيان الدخل. بالنسبة للاستثمارات التي تحمل فائدة، يتم إدراج الفائدة المحتسبة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي ضمن الأرباح والخسائر.

تتمثل القيمة العادلة للأدوات المالية المصنفة كموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر والموجودات المتاحة للبيع في سعر السوق المعلن بتاريخ الميزانية العمومية.

يتم إثبات أو استبعاد الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر أو

الاستثمارات المتاحة للبيع بتاريخ المتاجرة ويعني به التاريخ الذي تتعهد فيه المؤسسة بشراء أو بيع الاستثمارات.

ب) تعويضات قابلة للاسترداد

تقوم المؤسسة وفقاً للاتفاقية باسترداد التعويضات المتكبدة والمدفوعة من قبلها تعويضاً للأفراد والهيئات المؤمن لهم ضد المخاطر غير التجارية من الأقطار المساهمة المعنية. إن التعويضات المدفوعة فيما يتعلق بالمخاطر التجارية هي مسئولية المستورد وتخضع لترتيبات إعادة التأمين. بالتالي فإن التعويضات الممكن استردادها تدرج بالتكلفة المطفأة ناقصاً أية خسائر لانخفاض القيمة (إيضاح 3 (و)).

جـ) المدينون

يتم إدراج المدينون بالتكلفة المطفأة ناقصاً أية خسائر لانخفاض القيمة (إيضاح 3 (و)).

د) الممتلكات والمعدات

تظهر الممتلكات والمعدات بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم وخسائر الانخفاض في القيمة (إيضاح 3 (و)). يتم احتساب الاستهلاك بطريقة القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية لبنود الممتلكات والمعدات كما يلي:

مباني	40 سنة
معدات مكتبية	سنة واحدة
سيارات	5 سنوات
أجهزة كمبيوتر	سنة واحدة
أخرى	سنة واحدة

يتم مراجعة العمر الإنتاجي وطريقة الاستهلاك بشكل دوري للتأكد أن طريقة وفترة الاستهلاك متفقتين مع المنفعة الاقتصادية المتوقعة من بنود الممتلكات والمعدات.

هـ) النقد والنقد المعادل

لأغراض إعداد بيان التدفقات النقدية، يتمثل النقد والنقد المعادل في النقد والأرصدة قصيرة الأجل لدى البنوك والودائع لأجل التي تستحق خلال ثلاثة أشهر من تاريخ الإيداع.

و) الإنخفاض في القيمة

الموجودات المالية

يتم مراجعة الموجودات المالية بتاريخ كل ميزانية عمومية لتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي على أي إنخفاض في القيمة. يتم إعتبار أن قيمة الأصل قد إنخفضت إذا أعطي الدليل الموضوعي مؤشراً أن حدثاً أو عدة أحداث قد أدت إلى أثر سلبي على التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة لهذا الأصل. يتم إدراج جميع خسائر إنخفاض القيمة في بيان الدخل.

إستثمارات متاحة للبيع

إن القيمة القابلة للاسترداد للاستثمارات المتاحة للبيع هي قيمتها العادلة.

بالنسبة للانخفاض المثبت سابقا في حقوق الأعضاء، يتم تحويل الانخفاض إلى بيان الدخل واعتباره جزءاً من خسائر الانخفاض في القيمة. أما بالنسبة للزيادة في القيمة العادلة المثبتة سابقاً في حقوق الأعضاء، يتم عكس الزيادة في القيمة العادلة المدرجة ضمن حقوق الأعضاء إلى الحد الذي انخفضت إليه قيمة الأصل. يتم إدراج أية خسائر إضافية للانخفاض في القيمة في بيان الدخل.

وفيما لو انخفض مبلغ خسائر الانخفاض في القيمة لأداة الدين في الفترة اللاحقة وأمكن ربط الانخفاض بحدث يقع بعد الاعتراف بالانخفاض في القيمة، يتم تعديل الانخفاض في بيان الدخل.

لا يتم عكس خسائر الانخفاض في قيمة أداة حقوق الملكية في بيان الدخل.

مدينون

يتم تكوين مخصص محدد للانخفاض في القيمة إذا كان هناك دليل موضوعي على عدم قدرة المؤسسة على تحصيل جميع الديون المستحقة. إن قيمة المخصص تحدد بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل والقيمة القابلة للاسترداد. يتم تحديد القيمة القابلة للاسترداد على أساس القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة مخصومة بمعدل الفائدة الفعلي الأصلي للأصل. لا يتم خصم الأرصدة قصيرة الأجل.

يتم عكس الإنخفاض فى القيمة في بيان الدخل إذا أمكن ربط الزيادة اللاحقة للقيمة القابلة للإسترداد بشكل إيجابي بحدث تم بعد الإعتراف بالإنخفاض فى القيمة.

الموجودات غير المالية

يتم مراجعة القيمة الدفترية للموجودات غير المالية لدى المؤسسة بتاريخ كل ميزانية عمومية لتحديد ما إذا كان هناك دليل على إنخفاض القيمة، فإذا وجد هذا الدليل يتم تقدير القيمة المستردة للأصل.

إن القيمة المستردة للأصل أو للوحدة النقدية التابع لها هي قيمته التشغيلية وقيمته العادلة أيهما أعلى ناقصا تكاليف البيع. عند تقدير القيمة التشغيلية، يتم خصم التدفقات النقدية المتوقعة إلى القيمة الحالية باستخدام سعر خصم يعكس تقديرات السوق الحالية للقيمة الزمنية للمال والمخاطر المحددة للأصل. لأغراض اختبار الانخفاض في القيمة، يتم تجميع الموجودات في أصغر وحدة تنتج تدفقات نقدية مستقلة بشكل كبير عن التدفقات النقدية للموجودات أو مجموعات الموجودات الأخرى نتيجة للاستخدام المستمر ("الوحدة المنتجة للنقد").

يتم إثبات خسائر الإنخفاض في القيمة عندما تزيد القيمة الدفترية للأصل أو الوحدة النقدية التابع لها عن قيمته المتوقع إستردادها. يتم إدراج خسائر الإنخفاض في القيمة في بيان الدخل.

يتم عكس خسائر الانخفاض في القيمة فقط إلى الحد الذي لا تزيد فيه القيمة الدفترية للأصل عن القيمة الدفترية التي كان سيتم التوصل إليها لو لم يتم احتساب خسائر الانخفاض في القيمة.

ز) الدائنون

يدرج الدائنون بالتكلفة المطفأة.

ح) عقود الإيجار التمويلي

يتم تصنيف عقود الايجار التي تفترض المؤسسة إمتلاك كافة المخاطر والمنافع من ملكيتها كإيجار تمويلي.

إن الموجودات المستأجرة بموجب عقد إيجار تمويلي يتم رسملتها في الميزانية العمومية واستهلاكها على مدى أعمارها الإنتاجية، كما يتم إدراج نفس المبلغ ضمن المطلوبات في الميزانية العمومية لقاء الالتزامات الإيجارية بموجب عقد التأجير التمويلي. وتحمل الفوائد المتضمنة ضمن الإيجارات في بيان الإيرادات والمصروفات على مدة فترة عقد الاستئجار والتي تمثل نسبة ثابتة من الالتزام المتبقي.

ط) عقود إعادة التأمين

إن عقود إعادة التأمين هي عقود تقوم المؤسسة بإبرامها مع شركات إعادة التأمين، ويتم بموجبها تعويض المؤسسة عن خسائر عقود التأمين الصادرة.

يتم إثبات المنافع التي تحصل عليها المؤسسة بموجب عقود إعادة التأمين كموجودات إعادة التأمين. وتتكون تلك الموجودات من مطالبات إعادة تأمين مدينة ومن نصيب معيد التأمين من المطالبات القائمة التي تعتمد على المطالبات المتوقعة والمنافع الناشئة بموجب عقود إعادة التأمين المرتبطة بها. ويتم التحقق من المبالغ المستردة من شركات إعادة التأمين أو المستحقة لهم بثبات مع المبالغ المتعلقة بعقود التأمين ووفقا لبنود كل عقد إعادة تأمين. إن مطلوبات إعادة التأمين هي الأقساط الدائنة لعقود إعادة التأمين بشكل أساسي ويتم إدراجها كمصروف عند استحقاقها.

تقوم المؤسسة من خلال النشاط العادي بالعمل على الحد من الخسائر التي قد تنتج عن عمليات الضمان وذلك عن طريق إعادة تأمين بعض المخاطر مع شركات إعادة التأمين. إن عقود إعادة التأمين لا تعفي المؤسسة من التزاماتها نحو حاملي الوثائق؛ وبالتالي، فإن عدم وفاء شركات إعادة التأمين بالتزاماتهم يمكن أن يتسبب في خسائر للمؤسسة. ويتم تقدير

المبالغ المتوقع استردادها من شركات إعادة التأمين بصورة ثابتة وفقاً للالتزام بالتعويضات المتعلق بها.

تتم مراجعة القيمة الدفترية للأرصدة المدينة لعقود إعادة التأمين بشكل دوري لتحديد أي انخفاض في القيمة (إيضاح 3 (و)).

ي) مكافأة نهاية الخدمة

يتم إحتساب مكافأة نهاية الخدمة للمدير العام بناء على المادة رقم (6) من قرار السادة وزراء المال والإقتصاد العرب الصادر في ابو ظبي. وتحتسب مكافأة نهاية الخدمة للموظفين الآخرين على أساس رواتبهم وفترات الخدمة المتراكمة لكل منهم أو بناء على شروط التعاقد للموظف إذا ما كانت هذه العقود توفر مزايا إضافية. كما يتم دفع مكافآت نهاية الخدمة وفقاً للمادة 31 من لائحة نظام العاملين مع مدخرات العاملين.

ك) مخصصات

يتم إثبات المخصصات بخلاف مخصص الانخفاض في القيمة (إيضاح 3 (و)) في الميزانية العمومية عندما يكون على المؤسسة التزامات قانونية أو التزامات متوقعة نتيجة لأحداث سابقة، ومن المحتمل أن يتطلب ذلك تدفقات خارجية للمنافع الاقتصادية وذلك للوفاء بهذه الالتزامات. فإذا كان التأثير مادياً فإنه يتم تحديد المخصصات بخصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة إلى الحد الذي يعكس تقديرات السوق الحالية للقيمة الزمنية للمال والمخاطر المحددة للالتزام.

ل) العملات الأجنبية

يتم تحويل المعاملات بالعملات الأجنبية إلى عملة التعامل للمؤسسة وفقا لأسعار الصرف السائدة في تاريخ المعاملات. يتم إعادة تحويل الموجودات والمطلوبات بالعملات الأجنبية إلى عملة التعامل في تاريخ إعداد البيانات المالية وفقا لسعر الصرف السائد بذلك التاريخ. يتمثل ربح أو خسارة العملة الأجنبية عن البنود النقدية في الفرق بين التكلفة المطفأة بعملة التعامل في بداية السنة، بعد تعديلها بالفائدة الفعلية والدفعات خلال السنة، والتكلفة المطفأة بالعملة الأجنبية بعد تحويلها وفقا لسعر الصرف السائد في نهاية السنة. يتم تحويل البنود غير النقدية بالعملات الأجنبية والتي أدرجت بالقيمة العادلة إلى عملة التعامل وفقا لسعر الصرف السائد بتاريخ تحديد القيمة العادلة. يتم الاعتراف بفروق العملات الأجنبية الناتجة عن إعادة التحويل في بيان الدخل، بإستثناء الفروق الناتجة عن إعادة تحويل أدوات حقوق الملكية المتاحة للبيع.

م) تحقق الإيراد

تؤخذ صافي أقساط الضمان إلى الإيرادات على مدى فترة الوثائق المتعلقة بها على أساس نسبي. يتم خصم الأقساط التي تم تحويلها إلى مُعيدي التأمين من إجمالي الأقساط للوصول إلى صافي أقساط الضمان.

يتم إثبات إيرادات توزيعات الأرباح عند ثبوت الحق في تحصيلها.

يتم إثبات إيرادات الفوائد من السندات والودائع على أساس التوزيع الزمني.

يتم إستبعاد فوائد الحسابات المشكوك في تحصيلها والتي انقضي ميعاد تحصيلها ويتم إثباتها كإيراد عند استلامها.

يتم إثبات الإيرادات الناشئة عن إدارة الموجودات والخدمات الأخرى ذات الصلة المقدمة من قبل المؤسسة في الفترة المحاسبية التي يتم فيها تقديم الخدمة. تقوم المؤسسة بإدراج تلك الأتعاب على أساس القسط الثابت على مدى العمر المتوقع للعقد.

يتم إدراج الإيرادات والمصروفات الأخرى على أساس الاستحقاق.

ن) المعايير والتفسيرات الجديدة التي لم يتم تطبيقها بعد

يوجد عدد من المعايير والتعديلات على المعايير والتفسيرات والتي لا تسري على السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2008، ولم يتم تطبيقها عند إعداد هذه البيانات المالية:

• معيار المحاسبة الدولي رقم 1 (المعدل) عرض البيانات المالية – مراجعة شاملة تتضمن طلب بيان الدخل الكلي	يسري العمل به للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2009
• تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 1 عرض البيانات المالية وتعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 32 الأدوات المالية: العرض – تعديلات مرتبطة بالإفصاح عن الأدوات المالية والالتزامات الناتجة عن التصفية	يسري العمل به للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2009
• معيار المحاسبة الدولي رقم 23 (المعدل) "تكاليف الاقتراض" مراجعة شاملة لمنع تحميلها مباشرة كمصاريف	يسري العمل به للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2009
• تعديلات على معيار المحاسبة الدولية رقم 27 البيانات المالية المجمعة والمنفصلة. تعديلات ناتجة من التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 3	يسري العمل به للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يوليو 2009
• معيار المحاسبة الدولي رقم 28 استثمار في شركات زميلة – تعديلات ناتجة من التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 3	يسري العمل به للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يوليو 2009
• معيار المحاسبة الدولي رقم 31 الاستثمار في مشاريع مشتركة – تعديلات ناتجة من التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 3	يسري العمل به للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يوليو 2009
• معيار المحاسبة الدولي رقم 39 الأدوات المالية: الاعتراف والقياس – تعديلات على بنود التحوط	يسري العمل به للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يوليو 2009

• المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 1 تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية لأول مرة – تعديلات مرتبطة بتكلفة استثمارات تم تطبيقها لأول مرة	يسري العمل به للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2009
• المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 2 الدفع على أساس الأسهم – تعديلات مرتبطة بشروط الاكتساب والالغاء	يسري العمل به للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2009
• المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 3 – دمج الأعمال – مراجعة شاملة عند تطبيق طريقة الشراء	يسري العمل به للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يوليو 2009
• المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 8 القطاعات التشغيلية	يسري العمل به للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يوليو 2009
• تفسير لجنة المعايير الدولية للتقارير المالية رقم 15 – اتفاقيات انشاء العقارات	يسري العمل به للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2009
• تفسير لجنة المعايير الدولية للتقارير المالية رقم 17 – توزيع الموجودات غير المالية إلى الملاك	يسري العمل به للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يوليو 2009

4. إستخدام الأحكام والتقديرات

المصادر الأساسية للتقديرات غير المؤكدة

الالتزامات النهائية الناشئة عن مطالبات بموجب عقود التأمين

إن تقدير الالتزامات النهائية الناشئة عن المطالبات التي تتم بموجب عقود التأمين يعد أهم التقديرات المحاسبية للمؤسسة. وهناك العديد من مصادر عدم التأكد التي يجب مراعاتها عند تقدير الالتزام الذي سوف تقوم المؤسسة بدفعه في النهاية عن تلك المطالبات.

إن تقدير التكلفة النهائية لبعض المطالبات يعد عملية معقدة ولا يمكن القيام بها باستخدام الأساليب التقليدية.

ترى المؤسسة أن التزامات مطالبات التأمين في نهاية السنة ملائمة.

مخصص المدينون

يتم تقدير القيمة الممكن تحصيلها للمدينين عندما يضعف احتمال تحصيل كامل المبلغ. بالنسبة للمبالغ الفردية الهامة، يتم عمل التقدير على أساس فردي. يتم تقييم المبالغ التي لا تعتبر هامة بشكل منفصل، والتي انقضت مواعيد استحقاقها، بشكل مجمع ويتم عمل مخصص على أساس الفترة التي انقضت على استحقاقها استنادا إلى معدلات الاسترداد التاريخية.

تحديد القيم العادلة

بالنسبة للأدوات المالية التي يتم تداولها نادرا والتي لا يتوفر لسعرها قدر كاف من الشفافية، تكون هناك صعوبة في تحديد قيمتها العادلة ويتطلب ذلك درجات متفاوتة من الأحكام وفقا للسيولة والتركيز وعدم التأكد من عوامل السوق وإفتراضات التسعير والمخاطر الأخرى التي تؤثر على الأداة المحددة.

الأحكام المحاسبية الهامة عند تطبيق السياسات المحاسبية للمؤسسة

تتضمن الأحكام المحاسبية الهامة التي تم إتخاذها عند تطبيق السياسات المحاسبية للمؤسسة ما يلي:

تصنيف الأصل والإلتزام المالي

إن السياسات المحاسبية للمؤسسة توفر مجالاً لتصنيف الموجودات والمطلوبات في بدايتها إلى عدة أنواع في بعض الظروف. عند تصنيف الموجودات والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، حددت المؤسسة أنها قد إستوفت شروط هذا التصنيف الموضحة في السياسة المحاسبية 3 (أ).

تتضمن إيضاحات 6، 7 تفاصيل تصنيف الاستثمارات بالمؤسسة.

الانخفاض في القيمة لاستثمارات متاحة للبيع

تتعامل المؤسسة مع الاستثمارات على أنها استثمارات قد انخفضت قيمتها عند وجود دليل هام أو مستمر على انخفاض قيمتها العادلة لأقل من تكلفتها أو عند وجود الدلائل الموضوعية الأخرى للانخفاض في القيمة. يتطلب تحديد ما هو "هام" أو "مستمر" أحكام هامة. بالاضافة إلى ذلك، فان المؤسسة تقوم بتقييم العوامل الأخرى فى ضوء أحوال السوق الحالية، بما في ذلك التقلبات العادية في أسعار الأسهم للأسهم المسعرة وأداء مؤشر المقارنة والتدفقات النقدية المستقبلية، وبنود الخصم بالنسبة للأسهم غير المسعرة.

5. نقد في الصندوق ولدى البنوك

	2008 دينار كويتي	2007 دينار كويتي
نقد في الصندوق ولدى البنوك	1,331,556	1,746,867
ودائع لدى بنوك	18,950,000	17,341,299
	20,281,556	19,088,166
ودائع تستحق خلال فترة أكثر من ثلاثة أشهر من تاريخ الإيداع	(17,700,000)	(10,000,000)
	2,581,556	9,088,166

إن معدل الفائدة الفعلي على الودائع كان 6.25% (2007: 6.875%).

تم توضيح تعرض المؤسسة لمخاطر معدل الفائدة وتحليل الحساسية للموجودات في إيضاح 25.

6. إستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

يمثل هذا البند محافظ استثمارية مسعرة محتفظ بها لغرض المتاجرة ومدارة من قبل مدراء إستثمار متخصصين.

تم توضيح تعرض المؤسسة لمخاطر الإئتمان والعملة الأجنبية ومعدل الفائدة بالنسبة للاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر في إيضاح 25.

7. إستثمارات متاحة للبيع

	2008 دينار كويتي	2007 دينار كويتي
سندات	11,064,451	11,110,382
صناديق مدارة	24,535,124	32,068,827
	35,599,575	43,179,209

تتم إدارة كافة الاستثمارات في هذا البند من قبل مديري صناديق متخصصين.

إن القيمة العادلة لبعض الإستثمارات المتاحة للبيع غير المدرجة والتي تبلغ قيمتها الدفترية 1,382,250 دينار كويتي (2007: 1,641,000 دينار كويتي) لا يمكن تحديدها بصورة موثوقة. وعليه تم إدراجها بالتكلفة ناقصا خسائر الانخفاض في القيمة.

إن الاستثمارات المتاحة للبيع التي تحمل فائدة والتي تبلغ قيمتها الدفترية 11,064,451 دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2008 (2007: 11,110,382 دينار كويتي) لها معدلات فائدة تتراوح بين 4% إلى 9.75%٪ (2007: من 4% إلى 9.7%) وتستحق في فترة من 1 إلى 23 سنة.

خلال السنة الحالية، نتيجة للأزمة المالية العالمية كان هناك إنخفاضاً هاما في القيمة العادلة لبعض الصناديق المدارة نتيجة لأزمة الائتمان العالمية، وأخذت في الإعتبار تأثيرها على محافظ الاستثمار. وعليه، بلغت خسائر الانخفاض في القيمة 3,170,374 دينار كويتي تم إثباتها في بيان الدخل.

تم توضيح تعرض المؤسسة لمخاطر الائتمان والعملة الأجنبية ومعدل الفائدة بالنسبة للاستثمارت المتاحة للبيع في إيضاح 25.

8. إستثمار في برنامج تمويل التجارة العربية

يمثل هذا البند ملكية بنسبة 0.25% (2007: 0.25%) في برنامج تمويل التجارة العربية، مؤسسة عربية إقليمية (أبو ظبي في دولة الإمارات العربية المتحدة)، الذي تم إنشاؤه في إطار صندوق النقد

العربي بهدف تنشيط التجارة بين الأقطار العربية، وترى الإدارة عدم توفر طرق مناسبة للوصول إلى قياس موثوق للقيمة العادلة، لذا فإن الاستثمار يدرج بالتكلفة.

تم توضيح تعرض المؤسسة لمخاطر الائتمان والعملة ومعدلات الفائدة بالنسبة للاستثمارت المتاحة للبيع في إيضاح 25.

9. المستحق من دولة عضو

يمثل هذا البند مبلغ 74,983,290 دولار أمريكي (يعادل 20,729,131 دينار كويتي) مستحق للمؤسسة من قبل الدولة العضو التي لم تتمكن من سداد التزاماتها الرئيسية عند استحقاقها نتيجة للظروف السياسية والاقتصادية الصعبة التي مرت بها.

بموجب الاتفاقية المؤرخة في 15 ديسمبر 2005 قامت الدولة العضو بإعادة جدولة الدين على خمس أقساط سنوية تبدأ في 31 ديسمبر 2006 بمعدل فائدة 2% سنوياً. بالإضافة إلى دفعة مقدمة تبلغ 46 مليون دولار أمريكي تم استلامها خلال 2006.

تم إستحقاق ثلاث أقساط في 31 ديسمبر 2006 و31 ديسمبر 2007 و 31 ديسمبر 2008 على التوالي، ولكن لم يتم استلامهما بعد. وبموجب الخطابين المؤرخين في 31 ديسمبر 2008 و13 يناير 2009 المستلمين من الدولة العضو، تعهدت الدولة العضو بسداد التزامها للمبلغ المستحق إلى المؤسسة على أن يقوم مجلس المساهمين بالموافقة على إعفاءها من تسديد الفوائد على الدين المستحق من الدولة العضو البالغة 25,086,166 دولار أمريكي. وقد وافق مجلس إدارة المؤسسة في إجتماعه المنعقد في 6 نوفمبر 2008 على تأييد طلب الإعفاء والتوصية لمجلس المساهمين بالموافقة على الإعفاء في إجتماعه القادم في إبريل 2009. برأي الإدارة، إن المبلغ المستحق يعتبر قابلاً للإسترداد، وبناء عليه لم يتم أخذ مخصص للمبلغ المستحق من الدولة العضو في البيانات المالية المرفقة.

تم توضيح تعرض المؤسسة لمخاطر الائتمان والعملة الأجنبية ومعدل الفائدة بالنسبة للمدينين في إيضاح 25.

10. تعويضات قابلة للاسترداد

	2008 دينار كويتي	2007 دينار كويتي
الرصيد في بداية السنة	3,776,715	3,765,467
صافي التعويضات المدفوعة خلال السنة	297,449	30,865
التعويضات المستردة خلال السنة	(5,961)	(3,283)
أثر التغير في فرق العملة	3,647	(16,334)
	4,071,850	3,776,715
مخصص الإنخفاض في القيمة	(2,003,034)	(2,003,034)
الرصيد في نهاية السنة	2,068,816	1,773,681

إن هذه المبالغ تمثل تعويضات مدفوعة إلى عدة أطراف من جنسيات عربية مقابل مخاطر تحققت في دول أعضاء. ووفقاً للاتفاقية ما بين الدول الأعضاء، يتم استرداد التعويضات المدفوعة من قبل المؤسسة من المستورد أو الدولة العضو المساهمة التي تتحقق فيها المخاطر. بالتالي، فإن الإدارة ترى أن التعويضات أعلاه سيتم استردادها بالكامل.

تتضمن التعويضات القابلة للإسترداد مطالبتين بمبلغ 1,440,235 دينار كويتي و 562,799 دينار كويتي والتي مازالت قائمة منذ 2000 و2001 على التوالي. تتعلق تلك المطالبات بمستوردين في إثنان من الدول الأعضاء. قامت المؤسسة بإتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لملاحقة تلك الديون وصدرت أحكام قضائية لصالح المؤسسة ومازالت الدعاوي متداولة أمام المحاكم المختصة. قامت إدارة المؤسسة بتكوين مخصص مقابل الإنخفاض في قيمة تلك المطالبات.

تم توضيح تعرض المؤسسة لمخاطر الائتمان والعملة الأجنبية ومعدل الفائدة بالنسبة للتعويضات القابلة للاسترداد في إيضاح 25.

11. فوائد مستحقة

	2008 دينار كويتي	2007 دينار كويتي
الرصيد في بداية السنة	1,106,547	622,388
الفائدة المستلمة خلال السنة	(571,453)	-
الفائدة المستحقة خلال السنة	260,074	484,159
الرصيد في نهاية السنة	795,168	1,106,547
ناقصاً: الفوائد المعلقة	(149,436)	(345,267)
	645,732	761,280

تتمثل الفوائد المعلقة في قيمة فوائد تأخير مستحقة على التعويضات القابلة للاسترداد من الأطراف الأخرى والدول الأعضاء التي لم تفي بإلتزاماتها ضمن الإطار الزمني المعتاد.

تم توضيح تعرض المؤسسة لمخاطر الائتمان والعملة الأجنبية ومعدل الفائدة بالنسبة للفوائد المستحقة في إيضاح 25.

12. مستحق من/ إلى شركات تأمين وإعادة تأمين

يمثل المستحق من شركات التأمين وإعادة التأمين حصة شركات إعادة التأمين في المطالبات المتكبدة والمدفوعة من قبل المؤسسة وفقاً لعقد إعادة التأمين المتعلق بها. يمثل المستحق لشركات التأمين وإعادة التأمين الالتزامات المترتبة على المؤسسة لشركات إعادة التأمين في حالة استرداد المؤسسة للتعويضات التي دفعتها سابقاً من الدول المتعاقدة. عند التسوية مع شركات إعادة التأمين،

فإن المؤسسة ستدفع الصافي المستحق لشركات إعادة التأمين بعد الأخذ بعين الاعتبار المبالغ المطلوبة من هذه الشركات وتسويتها على أساس الصافي.

تم توضيح تعرض المؤسسة لمخاطر الائتمان والعملة الأجنبية ومعدل الفائدة بالنسبة لتعويضات إعادة التأمين في إيضاح 25.

13. مدينون وموجودات أخرى

	2008 دينار كويتي	2007 دينار كويتي
إيرادات مستحقة خاصة بعقد آجل	27,092	3,020,984
إيرادات عمولات	-	561,530
مدينو موظفين	118,011	332,792
ذمم أقساط ضمان	434,246	166,587
أرصدة مدينة أخرى	42,131	36,248
	621,480	4,118,141

تم توضيح تعرض المؤسسة لمخاطر الائتمان والعملة الأجنبية ومعدل الفائدة بالنسبة للمدينين والموجودات الأخرى في إيضاح 25.

14. مطالبة من دولة عضو

تتمثل هذه المطالبة في المبالغ المستحقة من دولة عضو فيما يتعلق بحصتها غير المدفوعة في رأس المال بالإضافة إلى فوائد التأخير على المبالغ المستحقة، بناءً على قرارات مجلس المؤسسة والاتفاقيات بين المؤسسة وتلك الدولة.

تم توضيح تعرض المؤسسة لمخاطر الائتمان والعملة الأجنبية ومعدل الفائدة بالنسبة للمطالبة من دولة عضو في إيضاح 25.

15. ممتلكات ومعدات

تتمثل الممتلكات والمعدات بصورة رئيسية في القيمة الدفترية لمقر المؤسسة الذي تم إستئجاره بموجب عقد إيجار تمويلي (بناء على المساحة المخصصة للمؤسسة في المبنى المملوك بصفة مشتركة مع منظمات عربية).

	المباني دينار كويتي	معدات مكتبية دينار كويتي	سيارات دينار كويتي	أجهزة كمبيوتر دينار كويتي	أخرى دينار كويتي	الإجمالي دينار كويتي
التكلفة						
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2006	2,303,786	30,080	60,810	65,469	83,986	2,544,131
إضافات	-	236	-	6,006	8,319	14,561
إستبعادات	-	-	-	-	(11,765)	(11,765)
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2007	2,303,786	30,316	60,810	71,475	80,540	2,546,927
اضافات	-	149	15,180	5,612	-	20,941
استبعادات	-	-	(6,975)	-	-	(6,975)
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2008	2,303,786	30,465	69,015	77,087	80,540	2,560,893
الاستهلاك المتراكم وخسائر الإنخفاض في القيمة						
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2006	477,278	30,080	40,453	65,469	83,986	697,266
المحمل على السنة	67,650	236	5,089	6,006	8,319	87,300
إستبعادات خلال السنة	-	-	-	-	(11,765)	(11,765)
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2007	544,928	30,316	45,542	71,475	80,540	772,801
المحمل على السنة	67,650	149	8,136	5,612	-	81,547
إستبعادات خلال السنة	-	-	(6,975)	-	-	(6,975)
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2008	612,578	30,465	46,703	77,087	80,540	847,373
القيمة الدفترية						
كما في 31 ديسمبر 2008	1,691,208	-	22,312	-	-	1,713,520
كما في 31 ديسمبر 2007	1,758,858	-	15,268	-	-	1,774,126

16. دائنون ومطلوبات أخرى

	2008 دينار كويتي	2007 دينار كويتي
المستحق إلى شركات إعادة التأمين	14,430	10,014
مخصص إجازات الموظفين	160,023	161,985
مطلوبات أخرى	389,183	369,412
	563,636	541,411

تم توضيح تعرض المؤسسة لمخاطر العملة الأجنبية والسيولة بالنسبة للدائنين والمطلوبات الأخرى في إيضاح 25.

17. التزامات بموجب عقد إيجار تمويلي

فيما يلي تحليل للإلتزامات بموجب عقد الإيجار التمويلي:

	2008 دينار كويتي	2007 دينار كويتي
أقل من سنة واحدة	179,617	179,617
من سنة إلى خمس سنوات	898,085	898,085
أكثر من خمس سنوات	3,412,723	3,592,340
المستحق للصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي	4,490,425	4,670,042
ناقصاً: الأعباء المالية المخصصة للفترات المستقبلية	(2,397,245)	(2,545,933)
	2,093,180	2,124,109

تم إيضاح تعرض المؤسسة لمخاطر السيولة وتحليل الحساسية للموجودات والمطلوبات المالية في إيضاح 25.

18. مدخرات العاملين ومكافأة نهاية الخدمة

وفقاً لبرنامج الادخار بالمؤسسة، يستحق الموظف ما يلي:

أ) استحقاق لمكافأة نهاية الخدمة بموجب اللوائح الداخلية للمؤسسة.

ب) مبلغ يتم خصمه من الموظفين بنسبة 7% من الراتب الشهري.

جـ) حصة سنوية بنسبة 5% من قبل المؤسسة، ويتم احتسابها بنسبة 5% سنوياً من مجموع (أ) و(ب) و(جـ) أعلاه ناقصاً المبالغ المدفوعة مقدماً للموظفين وفقاً لما يراه المدير العام بناء على أداء الموظفين.

19. حقوق الأعضاء

أ) وفقا لاتفاقية المؤسسة، يتم تجميع الأرباح التي تتحقق من أعمال المؤسسة، بعد تكوين المخصصات وفقاً للتعديل الأخير الذى أجرى على إتفاقية المؤسسة، لتكوين احتياطي إلى أن يبلغ ما يساوي ثلاثة أمثال رأس المال وبعد ذلك يقرر مجلس المساهمين كيفية إستخدام

وتوزيع الأرباح السنوية المحققة بشرط ألا يجاوز التوزيع 10% من تلك الأرباح وأن يكون التوزيع بنسبة حصة كل عضو في رأس مال المؤسسة.

ب) وفقاً لإتفاقية المؤسسة يجوز لمجلس المساهمين أن يقرر بناءاً على توصية مجلس الإدارة تحويل جزء من الإحتياطي إلى رأس المال على أن توزع الزيادة في رأس المال بين الأعضاء بنسبة حصصهم في رأس المال عند التوزيع.

فيما يلي بيان برأس مال المؤسسة وحصة كل دولة عضو وهيئات أخرى كما في 31 ديسمبر:

	المصرح به والمصدر		المدفوع	
	2008	**2007**	**2008**	**2007**
	دينار كويتي	**دينار كويتي**	**دينار كويتي**	**دينار كويتي**
أ) الدول الأعضاء				
المملكة الأردنية الهاشمية	525,000	525,000	525,000	525,000
دولة الإمارات العربية المتحدة	2,350,000	2,350,000	2,350,000	2,350,000
مملكة البحرين	500,000	500,000	500,000	500,000
الجمهورية التونسية	1,250,000	1,250,000	1,250,000	1,250,000
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	1,250,000	1,250,000	1,250,000	1,250,000
جمهورية جيبوتي	200,000	200,000	200,000	200,000
المملكة العربية السعودية	3,750,000	3,750,000	3,750,000	3,750,000
جمهورية السودان	1,217,932	1,217,932	1,217,932	1,217,932
الجمهورية العربية السورية	500,000	500,000	500,000	500,000
جمهورية الصومال الديمقراطية	58,735	58,735	58,735	58,735
الجمهورية العراقية	500,000	500,000	500,000	500,000
سلطنة عمان	750,000	750,000	750,000	750,000
دولة فلسطين	500,000	500,000	500,000	125,000
دولة قطر	2,000,000	2,000,000	2,000,000	2,000,000
دولة الكويت	3,000,000	3,000,000	3,000,000	3,000,000
الجمهورية اللبنانية	500,000	500,000	500,000	500,000
الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية	2,500,000	2,500,000	2,500,000	2,500,000
جمهورية مصر العربية	1,250,000	1,250,000	1,250,000	1,250,000
المملكة المغربية	2,000,000	2,000,000	2,000,000	2,000,000
الجمهورية الإسلامية الموريتانية	500,000	500,000	500,000	500,000
الجمهورية اليمنية	1,000,000	1,000,000	1,000,000	1,000,000
	26,101,667	26,101,667	26,101,667	25,726,667
ب) هيئات مالية عربية				
الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي	15,202,800	15,202,800	15,202,800	15,202,800
صندوق النقد العربي	8,118,000	8,118,000	8,118,000	8,118,000
المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا	5,106,960	5,106,960	5,106,960	4,085,568
الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي	1,092,240	1,092,240	983,016	873,792
	55,621,667	55,621,667	55,512,443	54,006,827

خلال السنة، قامت المؤسسة بالمعاملات التالية فيما يتعلق برأس المال المدفوع مع الدول الأعضاء:

أ) في 3 أبريل 2008، قام المساهمون باعتماد المساهمة بمبلغ 375,000 دينار كويتي في سداد رأس المال المتبقي لزيادة رأس المال المدفوع لدولة فلسطين من 125,000 دينار كويتى إلى 500,000 دينار كويتي (انظر ايضاح 21).

ب) في 27 أبريل 2008، قامت المؤسسة باستدعاء واستلام 50% من القسط الخامس من الهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعي بمبلغ 109,224 دينار كويتي مقابل الزيادة في رأس المال المدفوع.

جـ) في 11 مايو 2008، قامت المؤسسة باستدعاء واستلام القسط الأخير من رأس المال المتبقي من المصرف العربي للتنمية الإقتصادية في أفريقيا بمبلغ 1,021,392 دينار كويتي، لتصبح الحصة في رأس المال مدفوعة بالكامل بمبلغ 5,106,960 دينار كويتي.

20. صافي (خسارة)/ ربح استثمارات

	2008 دينار كويتي	2007 دينار كويتي
أرباح محققة من إستثمارات محتفظ بها للمتاجرة	-	738,527
خسائر غير محققة من استثمارات بغرض المتاجرة	(8,943,740)	(381,374)
صافي (خسائر)/ أرباح إستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	(8,943,740)	357,153
أرباح محققة من بيع استثمارات متاحة للبيع	304,902	2,420,746
توزيعات أرباح من صناديق	499,147	195,399
توزيعات أرباح برنامج تمويل التجارة العربية	16,399	17,856
	(8,123,292)	2,991,154

21. مساهمة لدعم إحتياجات الشعب الفلسطيني

وفقا لقرار مجلس المساهمين رقم 11 لسنة 2008، تم تحويل 10٪ من صافي أرباح عام 2007 بقيمة 417,606 دينار كويتي على التوالي كمساهمة لدعم إحتياجات الشعب الفلسطيني. وقد قرر المساهمين توجيه هذه المساهمة تجاه رأس المال غير المدفوع لدولة فلسطين بمبلغ 375,000 دينار كويتي في عام 2008 لتسديد باقي حصة دولة فلسطين في رأس مال المؤسسة (أنظر إيضاح 19)، وتم سداد المبلغ المتبقي البالغ 42,606 دينار كويتي (2007: 247,357 دينار كويتي) بالتنسيق مع صندوق الأقصى.

22. إرتباطات وإلتزامات محتملة

كما في 31 ديسمبر 2008، بلغت جملة عقود الضمان المنفذة 291,226,720 دينار كويتي (2007: 83,152,991 دينار كويتي). كما في تاريخ الميزانية العمومية، توجد عقود ضمان معاد تأمينها ضد المخاطر التجارية وغير التجارية بمبلغ 11,666,496 دينار كويتي (2007: 2,068,788 دينار كويتي).

في رأي الإدارة وطبقاً لطبيعة نشاط المؤسسة، إن جميع الالتزامات والمطالبات القضائية القائمة

على المؤسسة من مسئولية المستورد في حالة المخاطر التجارية وهي من مسئولية الدولة المساهمة المعنية في نهاية الأمر في حالة الخطر غير التجاري.

23. إدارة مخاطر التأمين

مخاطر التأمين

تتضمن مخاطر التأمين احتمال وقوع أية مخاطر مؤمنة، وعدم التأكد بالنسبة لقيمة المطالبة الناتجة عن تلك المخاطر. ونظراً لطبيعة عقود التأمين، فإن تلك المخاطر عشوائية وبالتالي لا يمكن توقع حدوثها. إن المخاطر الأساسية التي تواجهها المؤسسة بموجب تلك العقود هي أن المطالبات الحقيقية والفوائد المدفوعة قد تتعدى القيمة الدفترية لإلتزامات التأمين. إن الإجراء الأساسي الذي يتم إتخاذه لضبط مخاطر التأمين هو تحويل تلك المخاطر إلى أطراف أخرى عن طريق إعادة التأمين. تم إسناد عقود إعادة التأمين إلى عدد من شركات التأمين المعروفة على المستوى العالمي على أساس نسبي مع وضع بعض حدود الإحتجاز. لا تعتمد المؤسسة على جهة واحدة لإبرام عقود إعادة التأمين أو على عقد إعادة تأمين واحد.

إضافة إلى ذلك، يتم الحد من مخاطر إعادة التأمين عن طريق:

أ) تنويع عقود التأمين في محفظة المؤسسة. وبالتالي، يضعف إحتمال تعرض المؤسسة لأضرار الأحداث الفردية غير المتوقعة.

ب) الربط بين توجيهات وشروط الضمان والإحتجاز وبين تحديد سلطات الأشخاص المصرح لهم والمسئولين عن إبرام عقود التأمين وإعادة التأمين بشكل واضح. تتم مراقبة الالتزام بتلك التوجهات عن قرب من قبل إدارة العمليات. كما تتم مراقبة التطورات السوقية للدول الأعضاء عن قرب ويتم إدخال التغييرات الملائمة الضرورية لسياسة وتوجهات المؤسسة حتى تعكس أفضل الممارسات الحالية.

جـ) تتضمن كافة عقود إعادة التأمين لدى المؤسسة حدود وفقرات إلتزامات محددة من شأنها أن تمكن المؤسسة من تسوية مطالبات إعادة التأمين لديها فقط في حال استلام المدفوعات من مدينو عقود إعادة التأمين المتعاقد معهم في عقود إعادة تأمين الضمانات.

مخاطر إعادة التأمين

على الرغم أن المؤسسة لديها اتفاقيات إعادة تأمين، إلا أن ذلك لا يعفيها من التزاماتها المباشرة تجاه حاملي الوثائق وبالتالي، فإن تعرض المؤسسة لمخاطر التأمين يظل قائما بالنسبة لعقود إعادة التأمين إلى ذلك المدى الذي لا تستطيع من خلاله أي شركة إعادة تأمين الوفاء بالتزاماتها بموجب ترتيبات إعادة التأمين. تبرم المؤسسة عقود إعادة التأمين مع الأطراف التي تتميز بتصنيف ائتماني جيد فقط، وتتم مراجعة هذا التصنيف الائتماني بشكل منتظم.

إن المؤسسة تستخدم سياسة إعادة التأمين كوسيلة من وسائل توزيع المخاطر الناجمة عن عقود تأمين إئتمان الصادرات فيما يتعلق بالمخاطر التجارية. وذلك عن طريق إبرام إتفاقية إعادة التأمين بالحصص النسبية مع ثلاث من معيدي تأمين في السوق العالمية.

تحتفظ المؤسسة بنسبة 50٪ من العمليات فيما تسند الـ 50٪ المتبقية إلى معيدي تأمين وفي حالة تحقق الخطر تتحمل المؤسسة فقط 50٪ من الخسارة.

24. معاملات مع أطرف ذات صلة

تتمثل الأطراف ذات الصلة في الدول الأعضاء. وفي إطار النشاط الإعتيادي وبناء على موافقة الإدارة فقد تم خلال هذه السنة إستلام أتعاب عن إدارة موجودات أمانة لصالح إحدى الدول الأعضاء بلغت قيمتها 28,104 دينار كويتي (2007: 563,994 دينار كويتي) (إيضاح 27). إن المخاطر غير التجارية الخاصة بالضمانات الممنوحة من قبل المؤسسة مضمونة من قبل الدول الأعضاء.

25. إدارة المخاطر المالية

أ) مقدمة ونظرة عامة

نتيجة لاستخدام الأدوات المالية، تتعرض المؤسسة للمخاطر التالية:

- مخاطر الائتمان
- مخاطر السيولة
- مخاطر السوق
- المخاطر التشغيلية

يبين هذا الإيضاح معلومات حول تعرض المؤسسة لكل من المخاطر أعلاه، كما يوضح أهداف المؤسسة وسياساتها وأنشطتها نحو قياس تلك المخاطر وإدارتها وكيفية إدارة المؤسسة لرأس المال. كما تم إدراج إيضاحات كمية إضافية من خلال البيانات المالية.

يتولى مجلس إدارة المؤسسة المسئولية العامة لإعداد والإشراف على الإطار العام لإدارة المخاطر لدى المؤسسة.

تم إعداد سياسات إدارة المخاطر بالمؤسسة بهدف التعرف على المخاطر التي تواجه المؤسسة وتحليلها، ووضع حدود وضوابط مخاطر ملائمة، ومراقبة المخاطر ومدى الالتزام بالحدود الموضوعة. وتتم مراجعة سياسات ونظم إدارة المخاطر بشكل منتظم لتعكس التغيرات التي تحدث في ظروف السوق وفي أنشطة المؤسسة. إن المؤسسة تهدف من خلال معايير وإجراءات التدريب والإدارة لديها نحو تعزيز بيئة رقابية منضبطة وبناءة والتي يفهم كافة الموظفون من خلالها أدوارهم ومسئولياتهم.

ويتم إجراء عمليات مراجعة دورية ومتخصصة لضوابط وإجراءات إدارة المخاطر من خلال التدقيق الداخلي، كما يتم عرض نتائج تلك المراجعات على إدارة المؤسسة.

ب) مخاطر الائتمان

إن مخاطر الائتمان هي مخاطر الخسارة المالية للمؤسسة في حال عجز الطرف المقابل في الأداة المالية عن تسديد التزاماته التعاقدية، وتنشأ تلك المخاطر بشكل أساسي من المدينون، وعقود إعادة التأمين والاستثمارات المتاحة للبيع. تقوم المؤسسة بتحويل جزء من المخاطر إلى شركات إعادة التأمين على أساس عقود الضمان. برأي الإدارة، إن تعرض المؤسسة لتلك المخاطر يعتبر بسيط حيث تقع المسئولية النهائية للخسائر المتكبدة لتعويض حاملي الوثائق على عاتق الأطراف الأخرى أو الدول الأعضاء.

لأغراض إدارة المخاطر، تقوم المؤسسة بتقدير وتجميع كافة عناصر التعرض لمخاطر الائتمان (مثل مخاطر عدم التعثر الفردية، ومخاطر الدولة والقطاع).

التعرض لمخاطر الائتمان

إن أعلى تعرض لمخاطر الائتمان كما في تاريخ الميزانية العمومية يتمثل في القيمة الدفترية لكل الموجودات المالية. فيما يلي الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان كما في تاريخ الميزانية العمومية:

31 ديسمبر 2008 دينار كويتي	إجمالي القيمة الدفترية دينار كويتي	إنقضى ميعاد استحقاقها ولكن لم تنخفض قيمتها دينار كويتي	لم ينقضي ميعاد استحقاقها ولم تنخفض قيمتها دينار كويتي
الموجودات المالية			
نقد في الصندوق ولدى البنوك	2,581,556	-	2,581,556
ودائع لأجل	17,700,000	-	17,700,000
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	11,524,644	-	11,524,644
استثمارات متاحة للبيع	35,599,575	-	35,599,575
إستثمار في برنامج تمويل التجارة العربية	365,731	-	365,731
المستحق من دولة عضو	20,729,131	12,190,419	8,538,712
تعويضات قابلة للاسترداد	2,068,816	-	2,068,816
فوائد مستحقة	645,732	-	645,732
مستحق من شركات تأمين وإعادة تأمين	2,655,126	2,655,126	-
مدينون وموجودات أخرى	621,480	-	621,480
مطالبة من دولة عضو	18,968	18,968	-
إجمالي الموجودات	94,510,759	14,864,513	79,646,246

31 ديسمبر 2007 دينار كويتي	إجمالي القيمة الدفترية دينار كويتي	إنقضى ميعاد استحقاقها ولكن لم تنخفض قيمتها دينار كويتي	لم ينقضي ميعاد استحقاقها ولم تنخفض قيمتها دينار كويتي
الموجودات المالية			
نقد في الصندوق ولدى البنوك	9,088,166	-	9,088,166
ودائع لأجل	10,000,000	-	10,000,000
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	17,392,836	-	17,392,836
استثمارات متاحة للبيع	43,179,209	-	43,179,209
إستثمار في برنامج تمويل التجارة العربية	365,731	-	365,731
المستحق من دولة عضو	20,507,930	8,701,859	11,806,071
تعويضات قابلة للاسترداد	1,773,681	-	1,773,681
فوائد مستحقة	761,280	-	761,280
مستحق من شركات تأمين وإعادة تأمين	2,787,709	2,787,709	-
مدينون وموجودات أخرى	4,118,141	-	4,118,141
مطالبة من دولة عضو	18,968	-	18,968
إجمالي الموجودات	109,993,651	11,489,568	98,504,083

لا تحتفظ الإدارة بأية ضمانات مقابل الاستثمار وعقود إعادة التأمين كما في 31 ديسمبر 2008.

	الحد الأقصى للتعرض 2008 دينار كويتي	الحد الأقصى للتعرض 2007 دينار كويتي
نقد في الصندوق ولدى البنوك	2,581,556	9,088,166
ودائع لأجل	17,700,000	10,000,000
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	11,524,644	17,392,836
استثمارات متاحة للبيع	35,599,575	43,179,209
إستثمار في برنامج تمويل التجارة العربية	365,731	365,731
المستحق من دولة عضو	20,729,131	20,507,930
تعويضات قابلة للاسترداد	2,068,816	1,773,681
فوائد مستحقة	645,732	761,280
مستحق من شركات تأمين وإعادة تأمين	2,655,126	2,787,709
مدينون وموجودات أخرى	621,480	4,118,141
مطالبة من دولة عضو	18,968	18,968
	94,510,759	109,993,651

تقوم المؤسسة بمراقبة تركزات مخاطر الائتمان من خلال الموقع الجغرافي. فيما يلي تحليل تركزات مخاطر الائتمان كما في تاريخ الميزانية العمومية:

	مدينون		الاستثمارات	
	2008	2007	2008	2007
	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي
التركزات من خلال الموقع الجغرافي				
الكويت	476,278	700,903	5,589,310	7,981,780
دول الشرق الأوسط وأفريقيا الأخرى	26,235,883	26,245,822	8,822,053	5,276,260
أوروبا	-	-	13,191,136	13,130,066
أمريكا الشمالية	27,092	3,020,984	19,896,451	34,549,670
	26,739,253	29,967,709	47,498,950	60,937,776

يتم قياس التركز الجغرافي للمدينون حسب الموقع الجغرافي على أساس موقع المدين. يتم قياس التركز الجغرافي للإستثمارات في الأوراق المالية على أساس موقع مصدر الورقة المالية.

مخاطر التسوية

قد تتسبب أنشطة المؤسسة في ظهور مخاطر التسوية عند وقت تسوية المعاملات والمتاجرة. إن مخاطر التسوية هي مخاطر الخسارة نتيجة عجز المؤسسة عن سداد التزاماتها وتوفير النقد أو الأوراق المالية أو الموجودات الأخرى حسبما تم الاتفاق عليه في العقد.

الإرتباطات والالتزامات المحتملة المتعلقة بمخاطر الائتمان

إن المعلومات عن مخاطر الائتمان التي تتعلق بالأدوات المالية خارج نطاق الميزانية العمومية قد تم توضيحها في إيضاح رقم 22.

جـ) مخاطر السيولة

تتمثل مخاطر السيولة في عدم قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالمطلوبات المالية.

إدارة مخاطر السيولة

إن هدف المؤسسة من إدارة مخاطر السيولة هو التأكد، حسب الإمكان، من توافر السيولة الكافية لتلبية التزاماتها عند استحقاقها في الظروف العادية وأوقات الضغط، وذلك دون تكبد أية خسائر غير مقبولة أو التعرض لمخاطر المساس بسمعة المؤسسة.

وتحصل الإدارة التنفيذية على معلومات من وحدات العمل الأخرى فيما يخص أوضاع سيولة الموجودات والمطلوبات المالية لديهم وتفاصيل التدفقات النقدية المتوقعة الأخرى الناتجة عن

الأنشطة المستقبلية المتوقعة. ومن ثم تقوم الإدارة بإعداد محفظة تتكون من الموجودات قصيرة الأجل ذات سيولة عالية، والتي تتكون بشكل كبير من أوراق مالية للاستثمار قصيرة الأجل ذات سيولة عالية، وذلك للتأكد من الحفاظ على السيولة الكافية لدى المؤسسة ككل. وتخضع كافة سياسات وإجراءات السيولة إلى المراجعة والموافقة من قبل الإدارة. ويتم إعداد تقارير دورية لتأمين وضع السيولة بالمؤسسة.

التعرض لمخاطر السيولة

إن المعيار الأساسي الذي تستخدمه المؤسسة لإدارة مخاطر السيولة هو نسبة صافي الموجودات ذات السيولة المرتفعة ويعني ذلك إجمالي الموجودات مقابل إجمالي المطلوبات وفقاً لإستحقاقها.

ويتضمن الجدول التالي ملخص صافي الموجودات ذات السيولة المرتفعة بالمؤسسة من خلال وضع استحقاقات الموجودات والمطلوبات بالمؤسسة. وقد تم تحديد استحقاقات الموجودات والمطلوبات بالمؤسسة على أساس الفترة المتبقية كما في تاريخ الميزانية العمومية حتى تاريخ الاستحقاق وفقاً للعقد. وقد تختلف الاستحقاقات الفعلية عن الاستحقاقات التالية. وتقوم الإدارة بمراقبة وضع الاستحقاقات للتأكد من توافر معدل السيولة بشكل كافي.

إن تحليل الاستحقاقات كما في 31 ديسمبر 2008 كما يلي:

	الإجمالي دينار كويتي	أقل من سنة دينار كويتي	من سنة إلى خمس سنوات دينار كويتي	أكثر من خمس سنوات دينار كويتي
الموجودات				
نقد في الصندوق ولدى البنوك	2,581,556	2,581,556	-	-
ودائع لأجل	17,700,000	17,700,000	-	-
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	11,524,644	-	11,524,644	-
استثمارات متاحة للبيع	35,599,575	-	35,599,575	-
إستثمار في برنامج تمويل التجارة العربية	365,731	-	-	365,731
المستحق من دولة عضو	20,729,131	12,190,419	8,538,712	-
تعويضات قابلة للاسترداد	2,068,816	-	-	2,068,816
فوائد مستحقة	645,732	645,732	-	-
مستحق من شركات تأمين وإعادة تأمين	2,655,126	-	-	2,655,126
مدينون وموجودات أخرى	621,480	81,391	540,089	-
مطالبة من دولة عضو	18,968	-	-	18,968
ممتلكات ومعدات	1,713,520	-	-	1,713,520
إجمالي الموجودات	96,224,279	33,199,098	56,203,020	6,822,161
المطلوبات وحقوق الأعضاء				
دائنون ومطلوبات أخرى	563,636	311,337	252,299	-
التزامات بموجب إيجار تمويلي	2,093,180	179,617	898,085	1,015,478
مستحق لشركات تأمين وإعادة تأمين	5,651,100	-	-	5,651,100
مدخرات الموظفين ومكآفاة نهاية الخدمة	1,521,887	-	-	1,521,887
حقوق الأعضاء	86,394,476	-	-	86,394,476
إجمالي المطلوبات وحقوق الاعضاء	96,224,279	490,954	1,150,384	94,582,941

إن تحليل الاستحقاقات كما في 31 ديسمبر 2007 كما يلي:

	الإجمالي دينار كويتي	أقل من سنة دينار كويتي	من سنة إلى خمس سنوات دينار كويتي	أكثر من خمس سنوات دينار كويتي
الموجودات				
نقد في الصندوق ولدى البنوك	9,088,166	9,088,166	-	-
ودائع لأجل	10,000,000	10,000,000		
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	17,392,836	-	17,392,836	-
استثمارات متاحة للبيع	43,179,209	-	43,179,209	-
إستثمار في برنامج تمويل التجارة العربية	365,731	-	-	365,731
المستحق من دولة عضو	20,507,930	8,701,859	11,806,071	-
تعويضات قابلة للاسترداد	1,773,681	-	-	1,773,681
فوائد مستحقة	761,280	-	761,280	-
مستحق من شركات تأمين وإعادة تأمين	2,787,709	-	-	2,787,709
مدينون وموجودات أخرى	4,118,141	3,809,093	309,048	-
مطالبة من دولة عضو	18,968	-	-	18,968
ممتلكات ومعدات	1,774,126	-	-	1,774,126
إجمالي الموجودات	111,767,777	31,599,118	73,448,444	6,720,215
المطلوبات وحقوق الأعضاء				
دائنون ومطلوبات أخرى	541,411	89,960	451,451	-
التزامات بموجب إيجار تمويلي	2,124,109	179,617	898,085	1,046,407
مستحق لشركات تأمين وإعادة التأمين	5,568,851	-	-	5,568,851
مدخرات الموظفين ومكآفاة نهاية الخدمة	1,613,968	-	-	1,613,968
حقوق الأعضاء	101,919,438	-	-	101,919,438
إجمالي المطلوبات وحقوق الاعضاء	111,767,777	269,577	1,349,536	110,148,664

يوضح الجدول أعلاه التدفقات النقدية غير المخصومة للمطلوبات المالية والالتزامات غير المحققة للمؤسسة على أساس أقرب استحقاق تعاقدي محتمل لدى المؤسسة. وقد تختلف التدفقات النقدية المتوقعة عن هذا التحليل.

د) مخاطر السوق

تتمثل مخاطر السوق في احتمال تأثير التقلبات التي تحدث في أسعار السوق مثل معدل الفائدة ومعدلات الصرف الأجنبي وأسعار الأسهم على إيرادات المؤسسة أو قيمة مقتنياتها من الأدوات المالية. إن الهدف من عملية إدارة مخاطر السوق هو إدارة التعرضات لمخاطر السوق وضبطها في إطار حدود مقبولة، مع الأخذ في الاعتبار الوصول إلى الحد الأقصى من العوائد على المخاطر.

إدارة مخاطر السوق

يتم إدارة المحافظ التجارية من قبل مؤسسات مالية عالمية وتتضمن المحافظ التجارية أوضاع تنشأ عن الظروف السوقية بالإضافة إلى الموجودات والمطلوبات المالية التي يتم إدارتها على أساس القيمة العادلة.

مخاطر معدل الفائدة

تنشأ مخاطر معدل الفائدة من احتمال تأثير التقلبات التي تحدث لمعدلات الفائدة على قيم الأدوات المالية. إن المؤسسة معرضة لمخاطر معدل الفائدة نتيجة عدم توافق الفجوات بين قيم الموجودات والمطلوبات والأدوات خارج نطاق الميزانية العمومية التي تستحق أو يتم إعادة تسعيرها في فترة محددة.

إن سعر الفائدة الفعلي (العائد الفعلي) للأداة المالية هو ذلك السعر الذي يؤثر عند استخدامه في احتساب القيمة الحالية على القيمة الدفترية للأداة المالية. يتمثل سعر الفائدة الفعلي في السعر التاريخي لأداة السعر الثابت والتي تظهر بالتكلفة المطفأة وسعر السوق الحالي لأداة السعر العائم أو لأداة تظهر بالقيمة العادلة.

يوضح الجدول التالي تفاصيل تعرض المؤسسة لمخاطر معدل الفائدة. إن جميع الأدوات المالية الأخرى تم تحديدها على أساس أسعارها التعاقدية أو تواريخ إستحقاقها أيهما أقرب إستحقاقاً.

25. إدارة المخاطر المالية (يتبع)

د) مخاطر السوق (يتبع)

مخاطر معدل الفائدة (يتبع)

	الإجمالي	أقل من سنة	1 إلى 5 سنوات	بنود لا تحمل فائدة	معدل أو مدى سعر الفائدة الفعلي
	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي
31 ديسمبر 2008					
الموجودات					
نقد في الصندوق ولدى البنوك	2,581,556	2,580,342	-	1,214	%6.25
ودائع لأجل	17,700,000	17,700,000	-	-	%6.25
إستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أوالخسائر	11,524,644	-	-	11,524,644	
استثمارات متاحة للبيع	35,599,575	-	11,064,451	24,535,124	%9.75 - %4
إستثمارات في برنامج تمويل التجارة العربية	365,731	-	-	365,731	
المستحق من دولة عضو	20,729,131	-	-	20,729,131	
تعويضات قابلة للاسترداد	2,068,816	-	-	2,068,816	
فوائد مستحقة	645,732	-	-	645,732	
مستحق من شركات تأمين وإعادة تأمين	2,655,126	-	-	2,655,126	
مدينون وموجودات أخرى	621,480	-	-	621,480	
مطالبة من دولة عضو	18,968	-	-	18,968	
ممتلكات ومعدات	1,713,520	-	-	1,713,520	
إجمالي الموجودات	96,224,279	20,280,342	11,064,451	64,879,486	
المطلوبات وحقوق الأعضاء					
دائنون ومطلوبات أخرى	563,636	-	-	563,636	
التزامات بموجب عقد إيجار تمويلي	2,093,180	-	-	2,093,180	%7
مستحق لشركات تأمين وإعادة تأمين	5,651,100	-	-	5,651,100	%5
مدخرات العاملين ومكافأة نهاية الخدمة	1,521,887	-	-	1,521,887	
حقوق الأعضاء	86,394,476	-	-	86,394,476	
إجمالي المطلوبات وحقوق الأعضاء	96,224,279	-	-	96,224,279	

25. إدارة المخاطر المالية (يتبع)

د) مخاطر السوق (يتبع)

مخاطر معدل الفائدة (يتبع)

	الإجمالي	أقل من سنة	1 إلى 5 سنوات	بنود لا تحمل فائدة	معدل أو مدى سعر الفائدة الفعلي
	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي
31 ديسمبر 2007					
الموجودات					
نقد في الصندوق ولدى البنوك	9,088,166	9,086,876	-	1,290	%6.875
ودائع لأجل	10,000,000	10,000,000	-	-	%6.875
إستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أوالخسائر	17,392,836	-	-	17,392,836	
استثمارات متاحة للبيع	43,179,209	-	11,110,387	32,068,822	%9.75 - %4
إستثمارات في برنامج تمويل التجارة العربية	365,731	-	-	365,731	
المستحق من دولة عضو	20,507,930	-	-	20,507,930	
تعويضات قابلة للاسترداد	1,773,681	-	-	1,773,681	
فوائد مستحقة	761,280	-	-	761,280	
مستحق من شركات تأمين وإعادة تأمين	2,787,709	-	-	2,787,709	
مدينون وموجودات أخرى	4,118,141	-	-	4,118,141	
مطالبة من دولة عضو	18,968	-	-	18,968	
ممتلكات ومعدات	1,774,126	-	-	1,774,126	
إجمالي الموجودات	111,767,777	19,086,876	11,110,387	81,570,514	
المطلوبات وحقوق الأعضاء					
دائنون ومطلوبات أخرى	541,411	-	-	541,411	
التزامات بموجب عقد إيجار تمويلي	2,124,109	-	-	2,124,109	%7
مستحق لشركات تأمين وإعادة تأمين	5,568,851	-	-	5,568,851	%5
مدخرات العاملين ومكافأة نهاية الخدمة	1,613,968	-	-	1,613,968	
حقوق الأعضاء	101,919,438	-	-	101,919,438	
إجمالي المطلوبات وحقوق الأعضاء	111,767,777	-	-	111,767,777	

يتم تقدير مخاطر معدل الفائدة أيضاً عن طريق قياس التغير المعقول المحتمل في حركات معدل الفائدة. إن المؤسسة تفترض تقلب معدلات الفائدة بمقدار 25 نقطة أساسية. تم تقدير الأثر على صافي ربح السنة و حقوق الأعضاء كما يلي:

	حقوق الملكية دينار كويتي	صافي الربح دينار كويتي
كما في 31 ديسمبر 2008	78,362	50,701
كما في 31 ديسمبر 2007	75,493	47,718

تم عرض حساسية معدل الفائدة أعلاه لغرض التوضيح فقط وقد إفترضت نماذج مبسطة. تم الإحتساب على أساس موجودات ذات فائدة بمبلغ 31,345 ألف دينار كويتي (2007: 30,197 دينار كويتي) ومطلوبات ذات فائدة بمبلغ لاشئ دينار كويتي (2007: لاشئ دينار كويتي). إن تحليل الحساسية لا يتضمن الإجراءات التي يمكن للإدارة أن تتخذها لتخفيف أثر تحركات معدل الفائدة.

مخاطر العملة

إن مخاطر أسعار العملة هي مخاطر تذبذب قيمة الأداة المالية بسبب التغيرات في أسعار الصرف، وتنشأ عن الأدوات المالية المرتبطة بالعملات الأجنبية. تقوم المؤسسة بإدارة مخاطر العملات الأجنبية لديها عن طريق المشتقات والتأكد أن مراكز العملات الأجنبية تقع في حدود مقبولة.

كما في 31 ديسمبر، كان صافي التعرضات الهامة المرتبطة بالعملات الأجنبية للمؤسسة بالدينار الكويتي كما يلي:

	2008 المعادل مركز طويل/ (قصير)	2007 المعادل مركز طويل/ (قصير)
دولار أمريكي	63,868,290	79,973,778
يورو	1,560,001	1,633,940
ين ياباني	700	560
جنيه استرليني	2,989	4,094
أخرى	48,823	29,300

تحليل الحساسية

إن المؤسسة معرضة لمخاطر العملة بشكل رئيسي بالنسبة للدولار الأمريكي. إن إرتفاع أو تراجع الدينار الكويتي بمقدار 5% مقابل الدولار الأمريكي كما في 31 ديسمبر 2008 قد يؤدي إلى زيادة/ نقص حقوق الأعضاء والأرباح والخسائر بمبلغ 882,819 دينار كويتي (2007: 1,093,641 دينار كويتي). إن هذا التحليل يفترض ثبات كافة المتغيرات الأخرى وبالتحديد معدلات الفائدة. تم القيام بهذا التحليل لسنة 2007 بإستخدام نفس الأسس.

مخاطر أسعار الأسهم

تنشأ مخاطر أسعار الأسهم نتيجة التغيرات في القيم العادلة لاستثمارات حقوق الملكية. تقوم المؤسسة بإدارة تلك المخاطر عن طريق تنويع استثماراتها سواء على صعيد التوزيع الجغرافي أو تركزات القطاعات. تتم إدارة الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر والاستثمارات المتاحة للبيع من خلال مديري الصناديق الخارجيين الذين يتولون مراقبة إدارة محافظ الاستثمار على أساس القيمة العادلة بشكل فعال.

تتوفر أسعار سوق معلنة بالنسبة لأغلب مساهمات المؤسسة الإستثمارية. بالنسبة للإستثمارات المصنفة كإستثمارات متاحة للبيع، فإن زيادة أو نقص قيمة المساهمات بمقدار 3٪ كما في تاريخ البيانات المالية قد تؤدي إلى زيادة أو نقص حقوق الأعضاء بمبلغ 1,078,959 دينار كويتي (2007: 1,306,348 دينار كويتي). بالنسبة للإستثمارات المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، سيؤدي ذلك إلى زيادة أو نقص الأرباح والخسائر بمبلغ 345,739 دينار كويتي (2007: 521,785 دينار كويتي). تم القيام بهذا التحليل لسنة 2007 بإستخدام نفس الأسس.

هـ) المخاطر التشغيلية

إن المخاطر التشغيلية هي مخاطر الخسارة المباشرة وغير المباشرة التي تنشأ نتيجة أسباب عديدة تتعلق بعمليات المؤسسة وموظفيها وأدوات التكنولوجيا والبنية التحتية لديها، كما تأتي من عوامل خارجية أخرى بخلاف مخاطر الائتمان والسوق والسيولة وذلك مثل تلك العوامل الناتجة عن المتطلبات القانونية والنظامية والمعايير المقبولة بشكل عام لأوضاع المؤسسة. تنشأ المخاطر التشغيلية من كافة عمليات المؤسسة.

تهدف المؤسسة من إدارة المخاطر التشغيلية لديها نحو عمل توازن بين تجنب الخسارة المالية وعدم المساس بسمعة المؤسسة في نفس الوقت، وذلك مع مراعاة عوامل فاعلية التكلفة بشكل عام، كما تهدف نحو تجنب إجراءات الضوابط التي من شأنها تقييد المبادرات والإبداع.

تتولى الإدارة العليا لدى كل وحدة عمل المسئولية الأساسية لتطوير وتنفيذ ضوابط المخاطر التشغيلية. ويتم دعم تلك المسئولية من خلال تطوير معايير عامة لدى المؤسسة لإدارة المخاطر التشغيلية في النواحي التالية:

- متطلبات الفصل الملائم لمهام العمل، بما في ذلك التصريح المستقل لأداء المعاملات
- متطلبات عمل تسويات للمعاملات ومراقبتها
- الالتزام بالمتطلبات النظامية والقانونية
- توثيق الضوابط والإجراءات
- متطلبات التقييم الدوري للمخاطر التشغيلية التي يتم مواجهتها، ومدى ملائمة الضوابط والإجراءات لتلبية متطلبات المخاطر المحددة لأغراض رفع تقارير بشأن المخاطر التشغيلية وتبني إجراءات التعامل معها المقترحة

- التدريب والتطوير المهني
- المعايير الأخلاقية ومعايير العمل
- الحد من المخاطر.

يتم تعزيز الالتزام بمعايير المؤسسة من خلال برنامج مراجعات دوري يتم أداؤه من قبل التدقيق الداخلي. وتتم مناقشة نتائج مراجعات التدقيق الداخلي من قبل الإدارات ذات الصلة، مع تقديم ملخصات عن تلك المراجعات إلى الإدارة العليا بالمؤسسة.

و) إدارة رأس المال

تهدف إدارة المؤسسة نحو الحفاظ على قاعدة رأسمالية قوية مما يؤدي إلى الحفاظ على ثقة الأعضاء ودعم وضع المؤسسة بالسوق وكذا لتعزيز التطورات المستقبلية للعمليات. يقوم مجلس الإدارة بمراقبة العائد على رأس المال، والذي تحدده المؤسسة بصافي الإيرادات التشغيلية على إجمالي حقوق الاعضاء.

لا توجد تغييرات في أسلوب إدارة المؤسسة لرأس المال خلال السنة. إن المؤسسة لاتخضع لمتطلبات رأسمالية خارجية.

يوضح الجدول أدناه تصنيف المؤسسة لكل فئة من الموجودات والمطلوبات المالية والقيم العادلة لها كما في 31 ديسمبر 2008

	بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر دينار كويتي	قروض وأرصدة مدينة دينار كويتي	متاح للبيع دينار كويتي	تكلفة مطفأة أخرى دينار كويتي	إجمالي القيمة الدفترية دينار كويتي	القيمة العادلة دينار كويتي
نقد في الصندوق ولدى البنوك	-	2,581,556	-	-	2,581,556	2,581,556
ودائع لأجل	-	17,700,000	-	-	17,700,000	17,700,000
إستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أوالخسائر	11,524,644	-	-	-	11,524,644	11,524,644
استثمارات متاحة للبيع	-	-	35,599,575	-	35,599,575	35,599,575
إستثمارات في برنامج تمويل التجارة العربية	-	-	365,731	-	365,731	365,731
المستحق من دولة عضو	-	20,729,131	-	-	20,729,131	20,729,131
تعويضات قابلة للاسترداد	-	2,068,816	-	-	2,068,816	2,068,816
فوائد مستحقة	-	645,732	-	-	645,732	645,732
مستحق من شركات تأمين وإعادة تأمين	-	2,655,126	-	-	2,655,126	2,655,126
مدينون وموجودات أخرى	-	621,480	-	-	621,480	621,480
مطالبة من دولة عضو	-	18,968	-	-	18,968	18,968
	11,524,644	47,020,809	35,965,306	-	94,510,759	94,510,759
دائنون ومطلوبات أخرى	-	563,636	-	-	563,636	563,636
إلتزامات بموجب عقد إيجار تمويلي	-	-	-	2,093,180	2,093,180	2,093,180
مستحق لشركات تأمين وإعادة تأمين	-	5,651,100	-	-	5,651,100	5,651,100
	-	6,214,736	-	2,093,180	8,307,916	8,307,916

يوضح الجدول أدناه تصنيف المؤسسة لكل فئة من الموجودات والمطلوبات المالية والقيم العادلة لها كما في 31 ديسمبر 2007

	بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر دينار كويتي	قروض وأرصدة مدينة دينار كويتي	متاح للبيع دينار كويتي	تكلفة مطفأة أخرى دينار كويتي	إجمالي القيمة الدفترية دينار كويتي	القيمة العادلة دينار كويتي
نقد في الصندوق ولدى البنوك	-	9,088,166	-	-	9,088,166	9,088,166
ودائع لأجل	-	10,000,000	-	-	10,000,000	10,000,000
إستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أوالخسائر	17,392,836	-	-	-	17,392,836	17,392,836
استثمارات متاحة للبيع	-	-	43,179,209	-	43,179,209	43,179,209
إستثمارات في برنامج تمويل التجارة العربية	-	-	365,731	-	365,731	365,731
المستحق من دولة عضو	-	20,507,930	-	-	20,507,930	20,507,930
تعويضات قابلة للاسترداد	-	1,773,681	-	-	1,773,681	1,773,681
فوائد مستحقة	-	761,280	-	-	761,280	761,280
مستحق من شركات تأمين وإعادة تأمين	-	2,787,709	-	-	2,787,709	2,787,709
مدينون وموجودات أخرى	-	4,118,141	-	-	4,118,141	4,118,141
مطالبة من دولة عضو	-	18,968	-	-	18,968	18,968
	17,392,836	49,055,875	43,544,940	-	109,993,651	109,993,651
دائنون ومطلوبات أخرى	-	-	-	541,411	541,411	541,411
إلتزامات بموجب عقد إيجار تمويلي	-	-	-	2,124,109	2,124,109	2,124,109
مستحق لشركات تأمين وإعادة تأمين	-	-	-	5,568,851	5,568,851	5,568,851
	-	-	-	8,234,371	8,234,371	8,234,371

26. تحديد القيمة العادلة

إن عدداً من السياسات المحاسبية للمؤسسة والإيضاحات تتطلب تحديد القيمة العادلة لكل من الموجودات والمطلوبات المالية وغير المالية. تم تحديد القيم العادلة من أجل القياس و/أو أغراض الإيضاحات. حيثما كان ذلك ممكناً، تم ذكر معلومات أكثر حول الإفتراضات التي تمت عند تحديد القيم العادلة في الإيضاحات الخاصة بذلك الأصل أو الإلتزام.

إن القيمة العادلة هي المبلغ الذي يمكن استبدال الأصل به أو سداد التزام بين أطراف ذات معرفة ورغبة في معاملات على أسس متكافئة. ومن المفهوم ضمنيا في تعريف القيمة العادلة افتراض الاستمرارية لأعمال المؤسسة وعدم وجود نية أو حاجة لتصفية أو تقليص عملياتها بشكل مادي أو أن تتولى معاملات بشروط غير ملائمة.

في تاريخ 31 ديسمبر 2008، كانت القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية الظاهرة بالقيمة العادلة لا تختلف بشكل كبير عن قيمتها الدفترية الظاهرة في الميزانية العمومية.

27. موجودات الأمانة

لا يتم معاملة الموجودات المدارة نيابة عن أطراف أخرى أو المحتفظ بها كأمانة كموجودات للمؤسسة وبالتالي لا يتم إدراجها في هذه البيانات المالية.

بلغ إجمالي موجودات الأمانة المدارة من قبل المؤسسة كما في تاريخ الميزانية العمومية 27,156,163 دينار كويتي (2007: 20,230,401 دينار كويتي)، والتي تمثل استثمارات مدارة نيابة عن دولة عضو في المؤسسة.

28. أرقام المقارنة

تم إعادة تصنيف بعض أرقام المقارنة لتتناسب مع عرض السنة الحالية.